

المبحث الرابع
نقود الأزهرى للقراء

نقود الأزهرى للقراء

وجه بعض العلماء نقودًا وصوبوا سهاما إلى بعض القراءات القرآنية ؛ لأنها لا تتواءم وقواعدهم ، ولا تتمشى ومناحيهم ، من أمثال علماء معاني القرآن وإعرابه ، مثل الفراء والزجاج والنحاس وعلماء القراءات - أنفسهم - مثل ابن مجاهد ، فقد طعن بعض قراءات قرائه السبعة ، وعلماء التفسير مثل الطبري وابن عطية ، وعلماء النحو والصرف مثل : الفارسي وغيرهم ممن ذكرهم الأزهرى وغيره ، وقد سلك الأزهرى مسلكهم ودار في فلکهم ، فقلب ظهر المجن لبعض قراءات لقراء اعتمد عليهم وهم القراء الثمانية بدءًا بآبن عامر وانتهاء ببيعقوب ومرورًا بآبن كثير وعاصم وآبن عمرو ونافع والكسائي ، فكان هؤلاء الثمانية أعمدة وأركان الأزهرى لظهور براعته اللغوية ، واستجلاء ثقافته المتعددة ، ومع ذلك لم يسلموا لديه - أحيانًا - من النقد ، وكان لزامًا علينا أن نضع هذه النقود وتلك السهام على بساط البحث والدروس ، ومائدة التآاور والمناقشة بحيدة تامة ، وإنصاف كامل بعيدين عن التعصب والميل والهوئى ، لنجيب عن تساؤل : هل الأزهرى فيما ذهب إليه على حق وصواب ، أم خالف الجادة والثقاب ؟

ولقد وضعت هذا المبحث تحت عنوان : «نقود الأزهرى للقراء» وقسمته إلى قسمين جعلت القسم الأول للنقود الفردية ، أي : النقود الموجهة إلى كل قارئ على حدة ، مرتبًا في ذلك القراء على حسب وفياتهم الأقدم فالذي يليه ومعرفًا بكل قارئ تعريفًا موجزًا ؛ لشهرتهم وعدم خفائهم ، وتركت ذكر مصادر التعريف بهم خوف الإطالة ، ثم جعلت القسم الثانى للنقود الجماعية ، وفيه وضعت النقود الموجهة إلى مجموعة قراء ، وهى إلى تفصيل ما أجهل وتخصيص ما عمم .

القسم الأول نقود فردية



القارئ الأول
ابن عامر ~
(ت ٦٣ هـ - ٧٣٦ م)



القارئ الأول ابن عامر

هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي الشامي الدمشقي ولد سنة ٨هـ = ٦١٨م في البلقاء ، وهو عربي تابعي جليل ، أخذ القراءة عن أبي الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب ، وكلاهما عن النبي ﷺ صار مقرئا ، وولي القضاء ، وتوفي في دمشق سنة ٦٣هـ = ٧٣٦م ، وراويه هشام بن عمار السلمي وابن ذكوان = عبد الله ابن أحمد الدمشقي .

اعتمد عليه الأزهرى ووثق في قراءته فجعله من قرائه ، وأفرد له الأزهرى قراءات في مواضع عدة في كتابه^(١) ومع ذلك وجه الأزهرى نقودا إلى بعض قراءات ابن عامر ، وإن شاء الله - نضع هذه النقود قيد المناقشة ؛ لنرى الصالح منها فتويده ، وما هو غير الصالح فننقضه بالتحليل والدليل ، وإليك هذه النقود :

النقد الأول : عند قول الله تعالى : ﴿ قَالَ يَكَادُمُ أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ [البقرة: ٣٣] ، أورد الأزهرى القراءات في «أنبيئهم» فقال : «اتفق القراء كلهم على ضم الهاء مع الهمزة»^(٢) .
موقف الأزهرى :

علق الأزهرى على قراءة القراء ، وتضمن هذا التعليق ثلاثة أمور^(٣) :

(١) معاني القراءات : ١ / ١٥٢ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٦ ، ٢٥٣ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٦ ، ٣١١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٣٩٢ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ، ٤١٥ ، ٤٢٢ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٨ .

٢ / ٤١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ٧٩ ، ١٠٩ ، ١٢٤ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٧٦ ، ١٨٥ ، ١٩١ ، ٢٠٦ ، ٢١٨ ، ٢٣٠ ، ٢٦٠ ، ٢٩٥ ، ٣١٨ ، ٣٤٤ ، ٣ / ٤٢ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ١٤٥ ، ١٦٥ .

(٢) السابق ١ / ١٤٦ .

(٣) السابق ١ / ١٤٦ ، ١٤٧ .

الأول : توجيه قراءة القراء : قال : « وإنما اتفقوا على ذلك ، ولم يشبهوه بـ » عليهم « وإليه » ؛ لأن الهمزة إذا سكنت ، فهي كالحرف الصحيح ، والياء أخت الكسرة في « عليهم فأتبعوا الكسرة الكسرة » .

الثاني : ذكر رواية عن ابن عامر والتعليق عليها فقال : « وقد روي عن ابن عامر أنه قرأ : « أنبئهم » بكسر الهاء ، وهذا غير جائز عند أهل العربية » .

الثالث : اقتراح قراءة لم يقرأ بها في زعمه ، ويبني عليها جوازا : فيقول : « ولكن لو قرئ : « أنبئهم » بحذف الهمزة كان جائزا في العربية ، ولا يجوز في القراءة ؛ لأنه لم يقرأ به أحد » .

التعليق والمناقشة :

في بعض تعليقات الأزهري أمور لا بد من مناقشتها :

أولا : ما ذهب إليه الأزهري من عدم جواز قراءة ابن عامر بكسر الهاء مع سكون الهمز عند أهل العربية ، ذهب إليه من قبل ابن مجاهد ، حيث قال : « كلهم قرأ : « أنبئهم » بالهمز وضم الهاء ، إلا ما حدثني أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر « أنبئهم » بكسر الهاء ، وينبغي أن تكون غير مهموزة ؛ لأنه لا يجوز كسر الهاء مع الهمزة ، فتكون مثل « عليهم » و « إليه » زعم الأخفش الدمشقي عن ابن ذكوان بإسناده عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر : « أنبئهم » مهموزة مكسورة الهاء ، وهو خطأ في العربية ، وإنما يجوز الكسر عند ترك الهمزة ، فيكون مثل : « عليهم » ، و « إليه » ^(١) .

* وما ذهب إليه الأزهري ومن قبله ابن مجاهد ، مردود بما يلي :

١ - رواية هذه القراءة : لقد روى هذه القراءة هشام بن عمار ، وابن ذكوان ، وهما

راويا ابن عامر ، وقد أخذت قراءته عن طريقهما ، فكيف ترد هذه القراءة ؟؟ بل كيف يقترح ما ينبغي أن يقرأ به ؟؟ فهل القراءات معرضة لما ينبغي وما لا ينبغي ؟؟

٢ - توجيه هذه القراءة : وجه العلماء قراءة ابن عامر ، فقال بعضهم : «وجهه أنه أتبع حركة الهاء لحركة الباء ، ولم يعتد بالهمزة ؛ لأنها ساكنة ، فهي حاجز غير حصين»^(١) .

٣ - مروية عن غير ابن عامر : فقد رويت عن ابن عباس {^(٢) } .

* وبعد : فهذه القراءة صحيحة السند ، موافقة للعربية ، فلا التفات لمن لم يجزها .

ثانيا : ما اقترحه الأزهرى من حذف الهمزة من «أنبئهم» وأن ذلك جائز في العربية ، ولم يجز في القراءة ؛ لأنه لم يقرأ به أحد في زعمه ، يرد عليه بما يلي :

١ - ليست القراءات خاضعة للقواعد ، فالقواعد هي التي تخضع للقراءات ، فالقراءات مروية ، والقواعد تنظيرات بشرية !!

٢ - جاء عن الحسن والأعرج وابن كثير عن طريق القواس أنهم قرأوا «أنبئهم» على وزن أعطهم^(٣) هذا إذا كان الأزهرى يقصد هذه القراءة ، أما إذا كان مراده حذف الهمزة وإبدالها ياء ، فلم أقف عليها قراءة .

النقد الثاني : عند قول الله تعالى : ﴿فَاتَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] يذكر الأزهرى القراءات في ﴿فَيَكُونُ﴾ فيقول : «اتفق القراء على رفع النون من قوله : ﴿فَيَكُونُ﴾ في جميع القرآن ، إلا ابن عامر فإنه قرأ : «فيكون» بالنصب في جميع القرآن

(١) البحر ١ / ١٤٩ .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

إلا في ثلاثة مواضع : موضعين في آل عمران ، قوله : ﴿فَيَكُونُ طَيِّراً﴾ [آل عمران: ٤٩] بالرفع ، وقوله : ﴿فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [آل عمران: ٥٩، ٦٠] ، والثالث : في الأنعام ، قوله : ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣] بالرفع ، وتابع الكسائي ابن عامر على نصب النون في موضعين ، رأس أربعين من سورة النحل : ﴿فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] وآخر يس : ﴿فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] ^(١) .

تعليق الأزهري :

علق الأزهري على قراءتي الرفع والنصب :

أولاً : تعليقه على قراءة الرفع : أوجد الأزهري تخریجات لقراءة الرفع ، فقال : «من قرأ : «فيكون» بالرفع ، فمعناه : فهو يكون ، أو فإنه يكون ، وقال الزجاج : من قرأ : «فيكون» فإن شئت عطفته على «يقول» وإن شئت فعلی الإيناف ، المعنى : فهو يكون ، قال : ومعنى قوله : ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ إنما يريد : فيحدث كما أراد ، وقيل : معناه ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ يقول : له وإن لم يكن حاضراً «كن» لأن ما هو معلوم عند الله كونه بمنزلة الحاضر ، وقال بعض النحويين : «إنما يقول له» معنى «له» من أجله ، فكأنه إنما يقول : من أجل إرادته إياه «كن» أي : احدث فيحدث» ^(٢) .

ثانياً : تعليقه على قراءة النصب : «ومن قرأ «فيكون» بالنصب فهو على جواب الأمر بالفاء ، كما تقول : زرني فأزورك ، وهذا عند الفراء ضعيف ، والقراءة بالرفع هو المختار» ^(٣) .

(١) معاني القراءات ١/ ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٢) السابق ١/ ١٧٣ والكلام كله للزجاج بتصرف في معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٩٩ .

(٣) السابق .

التعليق والمناقشة :

ما أورده الأزهرى من قراءات وتعليقات لا بد من مناقشته والتعليق عليه ، ويمكن تلخيصه فيما يلي :

أولاً : ما ذكره الأزهرى من أن ابن عامر قرأ : «فيكون» نصبا في جميع القرآن ، وهي ثمانية مواضع : (البقرة ١١٧ وآل عمران ٤٧ ، ٥٩ ، والأنعام ٧٣ ، والنحل ٤٠ ، ومريم ٥٣ ، ويس ٨٢ ، وغافر ٦٨) واستثنى الأزهرى من هذه ثلاثة قرأهن ابن عامر بالرفع ، وهن موضعان بآل عمران ، وموضع الأنعام ، وهذا غير صواب ؛ لأن غير الأزهرى من علماء القراءات^(١) ذكروا أن ابن عامر رفع في موضعين اثنين موضع واحد بآل عمران ، وهو الثاني ؛ وموضع الأنعام ، فيكون قد حصل لبس عند الأزهرى نتج عن عده ﴿فَيَكُونُ طَيِّراً﴾ من المواضع ، في حين أن المراد بالمواضع هي ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ وحتى الأزهرى - نفسه عندما ذكر آية ﴿فَيَكُونُ طَيِّراً﴾ [آل عمران: ٤٩] حكى القراءات في ﴿طَيِّراً﴾ على التوحيد والجمع^(٢) ومعنى ذلك أن جميع القراء متفقون على رفع نون ﴿فَيَكُونُ طَيِّراً﴾ وعلى ذلك فابن عامر رفع في موضعين من مواضع ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ وليس في ثلاثة.

ثانياً : ما علق به الأزهرى على قراءة النصب فيه أمور ثلاثة :

- ١ - إيجاد تعليل وتخريج لقراءة النصب ، وهذا أمر حميد.
- ٢ - ضعف وجه القراءة عند الفراء ، وبالتالي ضعف القراءة نفسها عند ابن عامر في مواضعه الستة ، وعند الكسائي في موضعيه ، وعند الرجوع إلى معاني القرآن للفراء تبين وجه الحقيقة ، فقد تحدث الفراء على أربع آيات من الثمانية :

(١) النشر ٢/ ٢٢٠ والإتحاف ١/ ٤١٣.

(٢) معاني القراءات ١/ ٢٥٧.

أ - موضع البقرة : قال عنه الفراء : «رفع ولا يكون نصب» ^(١) وهو بهذا لا يضعف قراءة ابن عامر - كما ذهب الأزهري - ولكنه يلغيها تماما ، وهذا ما فعله ابن مجاهد حيث وصف هذه القراءة بأنها غلط ووهم وخطأ في العربية ^(٢) ، فاختيار الأزهري الضعف أخف الضررين .

ب - موضع الأنعام : قال عنه الفراء : «رفع لا غير» ^(٣) حيث اتفق القراء كلهم بما فيهم ابن عامر على رفعه ، لكن ينخرم هذا الإجماع بقراءة الحسن له نصبا ^(٤) .

ج - موضع النحل ويس : تحدث الفراء فيهما على قراءة النصب ، والذي قرأ به فيهما الكسائي ، وأوجد للنصب - هنا - تعليلا وتخريجا ، ويقول الفراء : «وأما التي في النحل : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠] فإنه نصب ، وكذلك التي في يس نصب ؛ لأنها مردودة على فعل قد نصب بـ «أن» ^(٥) فالفراء - هنا - فاته أن يشرك ابن عامر مع الكسائي في نصب هذين الموضعين ، فأصل النصب في الحرف لابن عامر ، وليته علل للنصب في بقية مواضعه ، كما أن لغة الفراء عن الكسائي أسلم ، حيث أباح له الفراء اختياره في مقابلة اختيار الفراء نفسه ، فقال : «وإنه - أي : الرفع - لأحب الوجهين إليّ ، وإن كان الكسائي لا يميز الرفع فيهما ، ويذهب إلى النسق» ^(٦) فمقابلة هذه العبارة بالعبارة عن قراءة ابن عامر - وإن لم يصرح به : «رفع ولا يكون نصب» نجد الهدف عند الفراء واضحا ، وهو

(١) معاني القرآن ١/ ٧٤ .

(٢) انظر السبعة ١٦٩ ، ٢٠٧ ، ٤٠٩ .

(٣) معاني القرآن ١/ ٧٤ .

(٤) الإتحاف ١/ ٤١٣ .

(٥) معاني القرآن ١/ ٧٤ ، ٧٥ .

(٦) السابق ١/ ٧٥ .

اتهام قراءة ابن عامر ، والعجب أن نجد ذلك عند ابن مجاهد ، فكل موضع نصب لابن عامر - وحده - يوصف بأنه غلط أو غير ذلك - كما سبق - وعندما يذكر الكسائي مع ابن عامر فلا اتهام ولا طعن^(١).

٣ - اختيار الأزهري : اختيار الأزهري قراءة الرفع ، وهذا حكم عام على المواضع الثمانية ، أما اختيار الفراء فكان في موضعي الكسائي «النحل ويس» يقول الفراء : «وأكثر الفراء على رفعهما ، والرفع صواب ... وإنه لأحب الوجهين إليّ»^(٢) واختصاص الفراء موضعين الكسائي بالحديث ، كأنه أصدر قرارا عام ، بإلغاء قراءة ابن عامر .

الرد على الفراء :

يرد على الفراء الذي قال والأزهري الذي نقل ومن دار في فلكهما بما يلي :

١ - القراءة لها أوجه في العربية : وقد ذكر الأزهري وجهها منها ، ويا ليتة اقتصر على ذكره - فقط - كما ذكر أبو حيان وجهها آخر ، فقال : «ووجه النصب أنه جواب على لفظ «كن» لأنه جاء بلفظ الأمر ، فشبه بالأمر الحقيقي»^(٣).

٢ - تواتر القراءة : يقول أبو حيان : «هذه القراءة في السبعة ، فهي قراءة متواترة»^(٤) فيرد أبو حيان بتواتر القراءة على من لحنها ، وهذا صحيح ؛ أنه كيف تخطأ قراءة لقارئ اعتمد عليه ، وثبتت قراءته عن طريق راويه ؟

٣ - إمامة ابن عامر : يقول أبو حيان : «ثم هي بعد قراءة ابن عامر ، وهو رجل عربي ، لم يكن ليلحن»^(٥) وإمامة ابن عامر كإمامة الكسائي ، يرد بها أبو حيان على

(١) ينظر السبعة ٣٧٣ ، ٥٤٤ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٧٥ .

(٣) البحر ١ / ٣٦٦ .

(٤) السابق .

(٥) البحر ١ / ٣٦٦ .

من لحن قراءة الكسائي بالنصب في موضعيه قائلًا : «وقراءة الكسائي في بعض المواضع وهو إمام الكوفيين في علم العربية ، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ والإثم الذي يجزئ قائله إلى الكفر ؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى»^(١) .

فالإمامتان متساويتان في الرواية والنقل ، ولا فرق !!

٤ - اختلاف القراء دليل على الرواية : إن اختلاف القراء في الحرف الواحد لدليل على ثبوت الرواية ، فاختلافهم على رفع أو نصب نون «كن فيكون» مظهر من مظاهر اتباعهم رواية ، وإن اختلاف القارئ الواحد في الحرف الواحد . كقراءة ابن عامر ستة مواضع «كن فيكون» بالنصب ، وموضعين بالرفع واثنين بالنصب لتأكيد وتصديق على اتباعهم ، وليس ابتداعهم .

النقد الثالث : عند قول الله تعالى : ﴿وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَائِلِيْسُوْنَ﴾ [الأنعام: ٩] يحكى الأزهري القراءات في ﴿يَلِيْسُوْنَ﴾ فيقول : «قرأ ابن عامر - فيما روى ابن مجاهد له : «وللبسنا عليهم ما يلبسون» بفتح الباء ، ولا يعرف ذلك أهل الشام ، وقرأ الباقر : ﴿يَلِيْسُوْنَ﴾ بكسر الباء»^(٢) .
تعليق الأزهري :

حوى تعليق الأزهري على القراءتين السابقتين على موقفين :

الأول : موقفه من قراءة القراء غير ابن عامر : اتسم هذا الموقف بتوجيه القراءة وتخريجها ، حيث قال : «القراءة : ﴿يَلِيْسُوْنَ﴾ بكسر الباء ؛ لأنه من لبس الأمر يلبس ، إذا لبس الأمر حتى يشبهه الصواب ، فلا يتبين»^(٣) .

(١) البحر ٣٦٦ / ١ .

(٢) معاني القراءات ٣٤٥ / ١ .

(٣) السابق ٣٤٥ / ١ .

الثاني : موقفه من قراءة ابن عامر : نعرض قوله لتبين ما توصل إليه ، فيقول : «وأما يلبس ، فإنه لا يكون إلا من لبس الثوب : يلبسه لبسا ، وليس هذا موضعه ، ولا يجوز القراءة إلا بكسر الباء» ^(١) فاتسم موقفه من قراءة ابن عامر بنقدها ، وتقديم العلة لهذا النقد ، ثم اختيار غيرها .

التعليق والمناقشة :

ما ذهب إليه الأزهرى من نقد قراءة ابن عامر ورفضها واختيار غيرها ؛ لأنها ليست في موضعها مردود فإنه إذا كان الفعل «يلبسون» بالفتح : الخلط فإن أصله الكسر الذي هو لبس الثياب ، يقول القرطبي : «اللبس : الخلط ، يقال : لبست عليه الأمر ألبسه لبسا ، أي : خلطته ، وأصله التستر بالثوب ونحوه» ^(٢) وعلى ذلك فابن عامر أتى بأصل المعنى ، وهو أصل حسي مقدم . تصدر عنه فروع المعنى .

النقد الرابع : عند قول الله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] يعرض الأزهرى القراءات ، فيقول : «قرأ ابن عامر وحده : «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» بضم الزاي ورفع اللام من «قتل» ونصب الدال «أولادهم» «شركائهم» خفضا بالياء ، وقرأ الباقون : ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ بفتح الزاي واللام من «قتل» «ورفع الشركاء وكسر الدال» ^(٣) .

موقف الأزهرى :

وقف الأزهرى موقفا رافضا ومنكرا فيه قراءة ابن عامر ، حيث قال : «أما قراءة

(١) معاني القراءات ١/ ٣٤٥ .

(٢) الجامع ٣/ ٢٤٨ .

(٣) معاني القراءات ١/ ٣٨٨ .

ابن عامر فهي متروكة^(١) واتخذ لذلك طريقين :

الأول : جوازها على التقديم والتأخير الذي قاله الشاعر الذي أنشده الفراء :

فزججتها متمكنا زج القلوص أبي فرادة

يقول الأزهري : أراد أبي فرادة القلوص «والمعنى على قراءته : زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم» ولكن يعود الأزهري بعد اقتراح التقديم والتأخير ليرفض القراءة مرة أخرى ، فيقول : «وهذا عند الفصحاء رديء جدا ، ولا يجوز - عندي - القراءة بها»^(٢)

الثاني : تجويد قراءة العامة وتوجيهها ، فقال : «وأما قراءة العامة التي اجتمع عليها القراء فهي الجيدة البالغة بفتح الزاي واللام من «قتل» والرفع في «شركاؤهم» ف«زين» فعل ماض و«شركاؤهم» فاعلون ، و«قتل» منصوب بالفعل ، والرفع في قوله : «شركاؤهم» على تكرير الفعل ، والمعنى : زينه شركاؤهم فأضمه»^(٣).

التعليق والمناقشة :

ترك الأزهري لقراءة ابن عامر ورداءتها غير سديد وغير مصيب ، وذلك لما يلي :

١ - كثرة الشعر الوارد على مثل قراءة ابن عامر : إذا كان سبب ترك قراءة ابن عامر هو الفصل والتفريق بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، فإن الشعر قد ورد بذلك الفصل ، ومن ذلك البيت الذي استشهد به الأزهري :

فزججتها متمكنا زج القلوص أبي فرادة

(١) معاني القراءات ١/ ٣٨٨.

(٢) السابق ١/ ٣٨٩ ، ٣٩٠.

(٣) السابق .

ومنه قول ذى الرمة :

كأن أصوات من إيغاهن بنا أواخر الميس أنقاض الفراريج^(١)
وقال الشاعر :

كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب أويزيل^(٢)
وقول الطرماح :

يطفن بحوذي المواقع لم يرع بواديه من قرع القسي الكنائن^(٣)
كثرة الشعر ودلالاتها :

إن كثرة الشعر - هنا - لها دلالتان :

الأولى : إذا كثر الشعر في قاعدة لغوية خرج من باب الضرورة إلى باب تقرير الظاهرة ، ولا داعي للقول بها - هنا - لكثرتة ، كما رأينا .

الثانية : يستشهد به على قراءة ابن عامر .

٢ - إجازة بعض النحويين لهذه القراءة ، يقول أبو حيان : «وبعض النحويين أجازها ، وهو الصحيح ؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة»^(٤) .

٣ - مكانة ابن عامر : أذكر - هنا - بمقولة الأزهرى : «ولا ينبغي أن يقرأ بها يجوز في اللغات إلا أن تثبت رواية صحيحة ، أو يقرأ به كبير من القراء»^(٥) .

والرواية صحيحة ؛ لأنها مروية عن ابن عامر عن طريق أحد راوييه وهو ابن ذكوان ،

(١) الحجة ١٥١ .

(٢) البحر ٢٢٩ / ٤ .

(٣) ديوانه ١٦٩ والبحر ٢٢٩ / ٤ ، ٢٣٠ .

(٤) البحر ٢٢٩ / ٤ .

(٥) معاني القراءات ١ / ١١٥ .

وأما ابن عامر ، فيقول عنه أبو حيان : « المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب »^(١) .

٤ - واردة في مصاحف أهل الشام : فقد وردت عن أهل الشام ، وهي في مصحفهم ، يقول ابن خالويه : « وإنما حمل القارئ بهذا عليه أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء ، فاتبع الخط »^(٢) ويقول أبو عمرو الداني : « في مصاحف أهل الشام : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » بالياء وفي سائر المصاحف : ﴿ شُرَكَاءُؤُهُمْ ﴾ بالواو »^(٣)

النقد الخامس : عند قول الله - تعالى : ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف: ١١١] يذكر الأزهري القراءات في هذا الحرف ، ومن بين القراءات قراءة ابن عامر : « وقرأ ابن عامر : « أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ » بالهمز ، وكسر الهاء خفيفة »^(٤) .

موقف الأزهري من قراءة ابن عامر :

يعلق الأزهري بعدم الجودة على قراءة ابن عامر ، حيث قال : « وقراءة ابن عامر بالهمز وكسر الهاء ليست بجيدة ؛ لأن أصل الهاء الضم في « أَرْجِئْهُ » وإنما يجز مع الياءات والكسرات ، والهمزة تكون ساكنة ، فالكسرة لا تتبعها »^(٥) .

التعليق والمناقشة :

وصف الأزهري قراءة ابن عامر بعدم الجودة ، تبع فيه ابن مجاهد ، حيث قال : « وفي رواية ابن ذكوان : « أَرْجِئْهُ » بالهمز وكسر الهاء ، وهمز « مرجؤن » و « ترجئ » قال

(١) البحر ٤/ ٢٤٩ .

(٢) إعراب القراءات ١/ ١٧٢ والحجة ١٥١ .

(٣) المقنع ١٠٧ .

(٤) معاني القراءات ١/ ٤١٥ .

(٥) السابق ١/ ٤١٦ .

أبو بكر : وقول ابن ذكوان هذا وهم ؛ لأن الهاء لا يجوز كسرها وقبلها همزة ساكنة ، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة ، أما الهمز فلا»^(١) .

فعبارة الأزهري أخف والطف ، ومع ذلك يرد عليه وعلى غيره بها يلي :

١ - أثبت الأزهري - نفسه - أن لقراءة ابن عامر وجهها في لغات العرب ، حيث قال : «هذه الوجوه كلها وإن اختلفت ، فهي لغات محفوظة عن العرب»^(٢) .

٢ - كسرة الهاء اتبعت كسرة الجيم ، والحاجز غير حصين .

٣ - توهم إبدال الهمزة ياء .

٤ - الهمزة لما كان كثيرا ما تبدل بحرف العلة أُجري مجرى حرف العلة في كسر ما بعده .

٥ - ليست الهمزة غيرها من الحروف الصحيحة ؛ لأنها قابلة للتغيير .

٦ - ما ذهب إليه الفارسي وغيره من غلط هذه القراءة وأنها لا تجوز قول فاسد ؛ لأنها قراءة ثابتة متواترة ، روتها الأكابر عن الأئمة وتلقته الأمة بالقبول ، ولها توجيه في العربية^(٣) .

٧ - كيف تنكر قراءة لقارئ اعتمد عليه ووردت قراءته عن طريق أحد راوييه وهو ابن ذكوان ؟؟

النقد السادس : عند قول الله تعالى : ﴿ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [النور: ٣١] ، و﴿ يَتَأْتِيهِ السَّاحِرُ ﴾ [الزخرف: ٤٩] ، و﴿ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ ﴾ [الرحمن: ٣١] يعرض الأزهري القراءات في هاءاتها ، فيقول : «قرأ ابن عامر - وحده : «أيه» بضم الهاء فيهن ، وقرأ الباقون بفتح

(١) السبعة ٢٨٨ .

(٢) معاني القراءات ١/ ٤١٥ ، ٤١٦ .

(٣) هذا الرد وما قبله في البحر ٣/ ٣٦٠ .

الهاء فيهن»^(١).

موقف الأزهري من قراءة ابن عامر :

يقول الأزهري : «أما قراءة ابن عامر : «أيه» بضم الهاء فهو ضعيف في العربية ... كذلك لا أدري لأحد أن يقرأ : «أيه» بضم الهاء»^(٢).

التعليق والمناقشة :

على الرغم من تضعيف الأزهري لقراءة ابن عامر في العربية أنصف القراءة من هذا الضعف عندما نقل عن أحد العلماء جوازها ، فنقل عن أبي بكر بن الأنباري ، قائلاً : «إن «أيه» لغة ، وأجاز قراءة ابن عامر على تلك اللغة»^(٣) ولو اتبع الأزهري ابن الأنباري لكان صنيعاً حميداً ؛ لارتباط القراءات باللهجات ، وقد نسب أبو حيان هذه اللهجة إلى بني مالك : رهط شقيق بن مسلمة^(٤) . وقد ناقشنا هذا وغيره في المبحث الثاني .

النقد السابع : عند قول الله تعالى : ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتُهُ﴾ [سبأ: ١٤] ذكر الأزهري القراءات في ﴿مِنْسَأَتُهُ﴾ فقال : «قرأ نافع وأبو عمرو : «منسأته» بغير همز ، وقرأ ابن عامر : «منسأته» بهمزة ساكنة ، وقرأ الباكون : «منسأته» بهمزة مفتوحة»^(٥) .

تعليق الأزهري :

لقد علق الأزهري على القراءات السابقة ، وحوى تعليقه هذا ثلاثة مواقف^(٦) :

(١) معاني القراءات ٢ / ٢٠٧ .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

(٤) البحر ٦ / ٤٥٠ .

(٥) معاني القراءات ٢ / ٢٩٠ .

(٦) انظرها في السابق .

الموقف الأول : موقفه من قراءة نافع وأبي عمرو : هو التوجيه والتحليل ، حيث قال : «أما قراءة أبي عمرو : «منسأته» بغير همزة فالأصل منسأته على مفعلة ، إلا أنه لين الهمزة ، فقال : «منسأته» وهو يريد بها .

الموقف الثاني : موقفه من قراءة ابن عامر : قرر عدم جودة هذه القراءة ، فقال : «وأما قراءة ابن عامر : «منسأته» بهمزة ساكنة ، فليست بجيدة» .

ويعلل المهدوي لعدم جودتها بقوله : «من قرأ بهمزة ساكنة فهو شاذ بعيد ؛ لأن هاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا متحركاً أو ألفاً»^(١) .

الموقف الثالث : موقفه من بقية القراء : يجعلها أجود من القراءتين السابقتين ، فيقول : «وأجود القراءات في هذه الحروف : «منسأته» أي : عصاه» .

التعليق والمناقشة :

للأزهري أن يختار ما يشاء من القراءات ، ولكن ليس له الحق في إصدار أحكام ضد القراءات بعدم الجودة وغيرها ، ونقول له : هذه القراءة جيدة للرواية ، والقراء غير ابن عامر ، والتوجيه ، والشعر :

أولاً : الرواية : يقول ابن الجزري : «وروى ابن ذكوان بإسكان الهمزة ، واختلف عن هشام ، فروى الداجوني عن أصحابه عنه كذلك ... وقد ثبت إسكان الهمزة في كلامهم»^(٢) ويقول البنا : «وهو ثابت مسموع ؛ خلافا لما طعن فيه»^(٣) .

ثانياً : ثبوت الرواية عن القراء غير ابن عامر : فقد رويت عن جماعة ، منهم بكار والوليدان ابن عتبة وابن مسلم^(٤) .

(١) الجامع ٥٥٤٩ / ٨ .

(٢) النشر ٣٥٠ / ٢ .

(٣) الإتحاف ٣٨٤ / ٢ .

(٤) البحر ٢٦٧ / ٧ .

ثالثا : توجيه العلماء : وجه العلماء هذه القراءة بقولهم : «وهو من تسكين التحريك ؛ تخفيفا ، وليس بقياس» ^(١) .

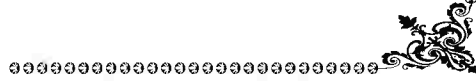
رابعا : الشعر : ساق العلماء من الشعر ما يؤيد هذه القراءة ، يقول أبو حيان : «وأنشد هارون بن موسى الأخفش الدمشقي شاهدا على سكون هذه القراءة قول الراجز :

صريع خمر قام من وكأته كقومة الشيخ إلى منسأته ^(٢)
وبعد : فقراءات ابن عامر ، سواء كانت الصوتية مثل سكون همزة «منسأته» أو البنيوية مثل «يلبسون» بالفتح ، أو المتصلة بالضمير مثل «أنبئهم» و«أرجئه» و«أيه» أو الإعرابية مثل «فيكون» بالنصب ، «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» بالفعل بين المتضافين ، كلها قراءات ثابتة صحيحة ، ولا مجال للطعن فيها أو التشكيك حولها .

(١) البحر ٢٦٧/٧ .

(٢) السابق .

القارئ الثاني
ابن كثير ~
(ت ١٢٠ هـ - ٧٣٨ م)



القارئ الثاني ابن كثير

هو عبد الله بن كثير بن عبد المطلب الداري المكي ولد بمكة ستة خمس وأربعين من الهجرة الموافق ستمائة وخمس وستين من الميلاد، أخذ عن عبد الله بن السائب المخزومي الصحابي الجليل عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ وعن مجاهد بن جبر.. عالم بالعربية وإمام أهل مكة في القراءة، توفي بمكة سنة مائة وعشرين من الهجرة، الموافق سبعمائة وثمان وثلاثين من الميلاد، وراويه قبل والبزي .

اعتمد عليه الأزهرى في بناء كتابه، فذكر له انفرادات^(١)، فضلا عن مشاركته مع القراء، ومع ذلك وقف مع بعض قراءاته موقف الرفض، وكان لزاما علينا أن نضع هذا في الميزان؛ لنرى مدى صحة أو ضعف ما ذهب إليه الأزهرى، وإليك هذه الوقفات وتلك النقود :

النقد الأول : روى الأزهرى عن ابن كثير أنه قرأ : ﴿غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] بنصب الراء، فقال : «قال بكار : حدثني الخليل بن أحمد عن ابن لعبد الله ابن كثير المكي أنه قرأ : «غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» نصبا، قال بكار : حدثني الغمر بن بشير عن عباد الخواص، قال : قراءة أهل مكة : «غَيْرَ الْمَغْضُوبِ» بالنصب، قال أبو حاتم : روى هارون الأعور عن أهل مكة : «غَيْرَ الْمَغْضُوبِ» بالنصب، قال أبو حاتم : روى هارون الأعور عن أهل مكة النصب في «غير» قال أبو منصور :

(١) معاني القراءات : ١/ ١١٥، ١٤٧، ١٥٦، ١٦٤، ١٦٥، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢٦٠، ٢٧٤، ٢٩٦، ٣٣٥، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٩٠، ٤٢٠، ٤٣٥، ٤٦٣، ٤٠ / ٢، ٥٠، ٥٩، ٦٨، ٨٤، ٩٢، ١١٦، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٧، ١٥٩، ١٦٤، ١٨٧، ٢٠١، ٢١٦، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٦٤، ٢٨٤، ٣٢٩، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٨٤، ٣٨٥، ٢٢ / ٣، ٣٤، ٣٨، ٤١، ٤٦، ٥١، ٨٠، ٩١، ١٠٥، ١٠٨، ١٤٣، ١٥٤، ١٧١ .

وروى غير هؤلاء عن ابن كثير أنه قرأ: ﴿غَيْرَ﴾ بالكسر ، كما قرأ سائر القراء»^(١).

موقف الأزهري من قراءة النصب :

شدذ الأزهري قراءة النصب ؛ ولذلك لم يخترها واختار قراءة الكسر وصححها فقال : «والقراءة الصحيحة المختارة : ﴿غَيْرَ الْمَغْضُوبِ﴾ بكسر الراء ، ونصب الراء شاذ»^(٢).

التعليق والمناقشة :

للأزهري أن يختار ما يشاء ، لكن ليس له أن يطعن فيما لم يقع عليه اختياره ، وقد أنصفنا الأزهري عندما جعلناه مدافعا عن قراءة النصب بنقله عن العلماء جوازها وإيجاد الوجوه العربية لها ، فحمدنا له ذلك في الدفاع الأول^(٣) من دفاعاته ، وفي الوقت - ذاته - رددنا عليه تشذيذه قراءة أجمع عليها^(٤) ، وقلنا : هذه سبيل غير مشروعه وأنها لسبيل غير مقيم .

النقد الثاني : عند قول الله تعالى : ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَاءً آتَيْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣] يعرض الأزهري القراءات في ﴿آتَيْتُمْ﴾ فيقول : «قرأ ابن كثير - وحده : «ما آتيتم» بقصر الألف ، وقرأ الباقون : ﴿مَاءً آتَيْتُمْ﴾»^(٥) .

موقف الأزهري :

علق الأزهري على قراءة المد بالتوجيه والتخريج ، فقال : «ما آتيتم» معناه : ما أعطيتم ، من آتى يؤتى ، والمعنى : إذا سلمتم الأجرة إلى المرضعة ، وقيل : إذا سلمتم ، أي : ما أعطاء بعضكم لبعض من التراضي في ذلك» وعلق على قراءة

(١) معاني القراءات ١/ ١١٥ ، ١١٦ .

(٢) السابق ١/ ١١٦ .

(٣) انظر ص ٥٤ من المبحث الثاني .

(٤) انظر ص ٨٨ من المبحث الثالث .

(٥) معاني القراءات ١/ ٢٠٦ .

القصر بأن نقل عن ابن الأنباري عدم استحسانها ، فقال : «ومن قرأ : «ما أتيتم» بقصر الألف ، فإن ابن الأنباري ، قال : لا يحتمل أن يكون معناه : غير ما جئتم بالمعروف ، ومن المجيء ، قال : وليست في هذا الموضع حسنة ، والقراءة : «وما أتيتم»^(١) .

التعليق والمناقشة :

ما نقله الأزهري عن ابن الأنباري من عدم استحسان قراءة ابن كثير بالقصر ؛ لعدم توافق المعنى مع القراءة ، وسكوت الأزهري وعدم رده مردود بما يلي :

١ - القراءة صحيحة أثبتها العلماء ، وقد قرئت على قبل^(٢) وهو أحد راويي ابن كثير فلم ينكرها .

٢ - ما المانع من توجيهها على المجيء ؟ فقد وجهها كثير من العلماء على ذلك ، فقال ابن خالويه واضعاً قاعدة عامة للممدود والمقصود في «أتى» : «وكل ما في كتاب الله من «أتى» بالمد فمعناه : الإعطاء ، وما كان فيه من «أتى» بالقصر فهو من المجيء ، إلا قوله : ﴿فَأَنذَرْتَهُمْ أَنَّهُ مِّنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [الحشر: ٢] أي : أخذهم ، وقوله في قراءة لمجاهد : ﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾ [الأنبياء: ٤٧] جازيناً بها ، وقوله : ﴿كَمْ أَتَيْنَهُم مِّنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] أي : أريناهم^(٣) ويقول أبو حيان : «وتوجيه قراءة ابن كثير : «ما أتيتم» بمعنى جئتموه وفعلتموه ، يقال : أتى جميلاً ، أي : فعله ، وأتى إليه إحساناً : فعله ، وقال : ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ [مريم: ٦١] أي : مفعولاً ، وقال زهير :

فما بك من خير أتوه فإنما توارثه آباء آبائهم قبل^(٤)

(١) معاني القراءات ١ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢) السبعة ١٨٣ .

(٣) الحجة ٩٧ .

(٤) البحر ٢ / ٢١٨ وينظر الإتحاف ١ / ٤٤٠ .

* فالقراءة صحيحة ، ومعناها - هنا - شديد كمعنى المد - تماماً - ولا بن الأنباري أن يختار ما يشاء ، ولكن لا يرفض أو لا يستحسن ما لم يختار ؛ لأن المعنى لا يستقيم مع القراءة في زعمه ، وكان على الأزهري ألا يسكت ، أو لا ينقل كلام ابن الأنباري !! على الأقل .

النقد الثالث : عند قول الله تعالى : ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بَغِيْرَ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨] عرض الأزهري القراءات في «عدوا» وأخبرنا أن يعقوب - وحده - قرأ : «عدوا» بضم العين والdal وتشديد الواو في مقابلة القراء حيث قرأوا : «عدوا» بفتح العين وسكون الدال وتخفيف الواو وذكر في أثناء تعليقه على القراءتين قراءة ثالثة وهي بفتح العين وضم الدال وتشديد الواو ، ووصف هذه القراءة بالشذوذ^(١) .

التعليق والمناقشة :

في ذكر الأزهري قراءة : «عدوا» بفتح العين وضم الدال وتشديد الدال ، وهي القراءة الثالثة ، ولتشديدها أمران :

١ - لم يعز هذه القراءة ، وقد عزيت إلى ابن كثير - خاصة - وإلى المكيين أو بعضهم - عامة .

٢ - وصف الأزهري القراءة بالشذوذ مع إيجاد التعليل لها ، لا غبار عليه ؛ لأنها لم تذكر عند ذوي الفن ، وهي وإن لم تذكر فلا يمنع الاحتجاج بها ، وكل هذا وغيره ذكرناه في موضعه من المبحث الثالث^(٢) .

النقد الرابع : عند قول الله - تعالى : ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمْتُمْ بِـِٔى﴾ [الأعراف: ١٢٣] عرض الأزهري لقراءة لابن كثير ضمن القراءات ، فقال : «وروى قبل عن ابن

(١) معاني القراءات ١/ ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٢) انظر ص ٨٩ .

كثير : «قال فرعون وأمتهم» بواو بعد النون ، وألف مقصورة بعد الواو»^(١) .

تعليق الأزهرى على قراءة ابن كثير :

علق الأزهرى على هذه القراءة بعدم معرفتها : وعدم حبه القراءة بها ، وبتشديدها ، فقال : «أما ما رُوي لابن كثير : «قال فرعون وأمتهم به» فيأني لا أعرفها ، ولا أحب القراءة بها ؛ لأن الواو زيادة في المصحف»^(٢) .

التعليق والمناقشة :

ما ذهب إليه الأزهرى من عدم حبه القراءة بهذه القراءة لا ننكره عليه ، فله أن يقرأ بما شاء ، لكن لا يسوغ له أن يجهل قراءة ذكرها هو وغيره ؛ ولذلك يرد عليه بما يلي :

١ - راوي القراءة عن ابن كثير أحد راوييه وهو قبل ، فماذا بعد قبل ؟ فهي معلومة مشهورة ، وجهل الأزهرى بها لا يلغيها ولا ينفيها .

٢ - ليس كل ما قرئ به مرسوم في المصحف ، فكم من قراءات رويت ، وهي خارجة عن رسم المصحف ، فهلا يكفي فيها النقل والأثر وموافقة العربية ؟!!

٣ - اختلاف ابن كثير في هذا الحرف ، فمرة يقرؤه كما قرأ بعض القراء ، ومرة يخالفهم كما في موضع الأعراف ، ويعود لموافقة بعضهم كما في طه والشعراء ؛ لدليل قوى على اتباع الرواية ، ولموضع خروجه تعليل^(٣) .

ونحمد للأزهرى أنه عاد فقال : «ولعل بعض العرب يتكلم بها ، فيجعل الواو بدلا من الهمز»^(٤) ولذلك وضعت في دفاعاته^(٥) .

(١) معاني القراءات ١/ ٤١٨ ، ٤١٩ .

(٢) السابق .

(٣) ينظر ص ٨٨ من المبحث الثالث .

(٤) معاني القراءات ١/ ٤١٩ .

(٥) انظر الدفاع السادس من المبحث الثاني .

النقد الخامس : عند قول الله - تعالى : ﴿ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ [يونس: ١٦] ذكر الأزهري القراءات ، فكانت على النحو التالي : ^(١) .

قراءة نافع وحفص والحضرمي : «أدراكم به» و«أدراك» بالفتح في كل القرآن .

١ - قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم بين الفتح والكسر .

٢ - قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي بالكسر حيث وقع .

٣ - قراءة ابن كثير - فيما أقرأني : «ولأدراكم به» كلمة واحدة بمعنى أعلمتكم .

موقف الأزهري :

كان للأزهري - تجاه القراءات السابقة - موقفان :

الأول : موقفه من القراءات الثلاث الأول ، هو الجواز وتصويب القراءة بهن يقول : «أما اللغات التي رويت في هذا : قوله : «ولا أدراكم به» من الإمالة والفتح والتفخيم ، فهي كلها معروفة ، فبأيها قرأت فأنت مصيب» ^(٢) .

الثاني : موقفه من قراءة ابن كثير : التعليل والحكم عليها واختيار غيرها فقال : «وأما ما روي لابن كثير «ولأدراكم به» فاللام لام التأكيد ، وليست القراءة بها فاشية ، والقراءة ما عليه القراء» ^(٣) .

التعليق والمناقشة :

القراءة جيدة ؛ لأن الأزهري - نفسه - أورد عن ابن كثير في موضع آخر مثل هذه القراءة ، ولم يصدر ضدها حكماً بعدم الجودة ، فقال عند قول الله تعالى : ﴿ لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ [القيامة: ١٠] : «قرأ ابن كثير : «لا أقسم» ليس بين «لا» وبين القاف

(١) معاني القراءات ٤١٩/١ .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

ألف» وقرأ الباقون «لا أقسم» بألف المقسم عن نفسه وقال ابن مجاهد : قرأت عن قنبل لابن كثير : «لأقسم» بغير ألف و«لا أقسم» بألف ولام» وعلق على قراءة ابن كثير قائلاً : «من قرأ : «لأقسم» فهي لام التوكيد للمقسم ، كقولك : لأحلف بالله»^(١) فلا نجد للأزهري - هنا تعليقاً على القراءة إلا التعليل والتخريج - فقط - وإذا كانت هذه القراءة ثابتة عن قنبل ، فإن القراءة الأولى ثابتة عن البزي ، يقول البنا الديمياطي : «فابن كثير من غير طريق ابن الحباب عن البزي بحذف الألف التي بعد اللام»^(٢) فعدم فشو القراءة لا يمنع من تواترها.

النقد السادس : عند قول الله تعالى : ﴿وَيَقُولُ أَتِنَّ شَرْكَاءَى﴾ [النحل: ٢٧] يعرض الأزهري القراءات في «شركائي» فيقول : «روى البزي عن ابن كثير : «شركائي» بغير همز ، مثل : ﴿عَصَاى﴾ [طه: ١٨] و﴿هُدَاى﴾ [البقرة: ٣٨] وسائر القراء قرأوا : «شركائي» بالمد وفتح الياء ، وقد روى غير البزي لابن كثير المد ، مثل سائر القراء»^(٣) .

موقف الأزهري :

يقول أبو منصور : «القراءة بالمد ، وما روى البزي من القصر فهو وهم ؛ لأن الشركاء ممدود ، والعصا ، والهدى مقصوران ، وليست سواء»^(٤) .

التعليق والمناقشة :

إطلاق الأزهري الوهم على قراءة ابن كثير بالقصر سلك فيه مسلك ابن مجاهد ، حيث وصفها بأنها لا وجه لها ، وقول ابن الرومي : سألت أبا عمرو عنها ، فقال : لحن^(٥) .

(١) معاني القراءات ١٠٥ / ٣ .

(٢) الإنحاف ١٠٥ / ٢ .

(٣) معاني القراءات ٧٨ / ٢ .

(٤) السابق .

(٥) إعراب القراءات السبع ١ / ٣٥١ .

الرد على الأزهري :

ويرد على الأزهري ومن دار في فلكه بما يلي :

١ - المد والقصر لهجتان من لهجات العرب ، يقول البنا الدمياطي : « والمد والقصر لغتان فاشيتان عن أهل الحجاز »^(١).

٢ - ورد في القراءات القرآنية قصر الممدود ، من ذلك قراءة أبي عمرو ونافع وابن عامر وابن كثير قول الله : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعَذْرِي جَعَلَهُ دَكَّاءً ﴾ [الكهف: ٩٨] بالقصر «دكا»^(٢) ، ومنها قراءة ابن كثير «شركاي» كما ورد مد المقصور ، من ذلك قراءة طلحة بن مصرف : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقَةٍ ﴾ [النور: ٤٣] بالمد «سناء»^(٣) «وزكريا» قرئت بالكسر والمد^(٤).

٣ - زواج القرآن بين الممدود والمقصور ، فقال : ﴿ فَلَمَّا تَحَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَّا ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وقال : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعَذْرِي جَعَلَهُ دَكَّاءً ﴾ [الكهف: ٩٨] .

٤ - لها وجه في العربية ، يقول ابن خالويه : «وله وجه ، وذلك أن العرب تستثقل الهمزة في الاسم المفرد ، فلما اجتمع في «شركائي» أربعة أشياء كلها مستثقلة : الجمع والهمزة والكسرة والياء ، خذل الهمزة ؛ تخفيفا»^(٥).

٥ - فرق بين الوري والوراء بأنه لا تقال في الوري : وراي ، ولا يمكن أن يكون المعنى وإني جئت الموالي من خلقي فلا لبس ولا غموض ؛ لأن السياق يحدد المعنى ويوضحه .

(١) الإتحاف ٢/ ٤٧٦ .

(٢) السابق ٢/ ٢٢٨ .

(٣) المحتسب ٢/ ١١٤ .

(٤) الإتحاف ١/ ٤٧٥ .

(٥) إعراب القراءات السبع ١/ ٣٥٢ .

النقد السابع : عند قول الله تعالى : ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾ [مريم: ٥] يذكر الأزهري القراءات فيقول : «قرأ ابن كثير : «من ورائي» مفتوحة الياء ممدودة مهموزة وروى عبيد عن شبل عنه «وراي» بغير مد مثل ﴿عَصَايَ﴾ وقرأ الباقر : «ورائي» ممدودة ساكنة الياء»^(١).

موقف الأزهري :

يعلق الأزهري على قراءة ابن كثير في رواية عبيد عن شبل ، فيقول : «الذي رواه عبيد عن شبل عن ابن كثير : «وراي» بغير مد مثل «عصاي» ليس بجيد ؛ لأن وراء ممدود في كلام العرب ، كأنه بمعنى : خلفا وأماما ، وأما الوري بمعنى الخلق ، فهو مقصور ، يكتب بالياء ، يقال : لا أدرى أي الوري هو؟ أي ما أدرى أي الخلق هو؟ والقراءة الجيدة : ما اتفق عليه القراء من : «ورائي» بالمد ، وأما الياء فإن شئت حركتها ، وإن شئت سكنتها»^(٢).

التعليق والمناقشة :

ما ذهب إليه الأزهري من القول بعدم جودة القراءة مردود بها يلي :

١ - القراءة رواها ابن مجاهد دون أن يصدر ضدها حكما بعدم الجودة أو غيره فيقول : «وحدثوني عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير : «من وراي» مثل «عصاي» و«هداي» بغير همز ، ونصب الياء»^(٣).

٢ - التمثيل بـ ﴿عَصَايَ﴾ و﴿هُدَايَ﴾ ليس لبيان الأصل ، ولكنه لبيان وزن القراءة وضبطها .

٣ - جاءت وري في وراء في العامية ، فيقول : بص وراك ، أنا بصيت وراي ،

(١) معاني القراءات ٢/ ١٢٩ .

(٢) السابق: ٢/ ١٣٠ .

(٣) السبعة ٤٠٧ .

وكلها بمعنى الخلف ، فتكون العامة امتداد لهذه اللغة التي جاءت عليها القراءة .

النقد الثامن : عند قول الله - تعالى : ﴿ثُمَّ أَتُوا صَفًّا﴾ [طه:٦٤] ذكر الأزهري القراءات في ﴿ثُمَّ أَتُوا﴾ وكانت على النحو التالي :

- ١ - روى خلف عن عبيد عن شبل : «ثم» بكسر الميم ، «أتوا» بقطع الألف .
- ٢ - وروى عبيد عن شبل عن ابن كثير «أيتوا» بفتح الميم ، ثم يأتي بعدها ياء ساكنة ، قال مجاهد : وهذا أشبه بالصواب ؛ لأن ابن كثير أراد بلفظه هذا اتباع الكتاب ؛ لأن الأصل في «أيتوا» «أتوا» همزتين الأولى مكسورة والثانية ساكنة ، فصارت الهمزة الساكنة ياء لانكسار ألف الوصل التي قبلها ؛ لأن ألف الوصل داخل على ألف الأصل ، ألا ترى أنك تقول : أنى زيد يأتي ، فتجد الألف لا تبقى ، وهي إحدى علامتي ألف الوصل ، فإذا وصلت القراءة ، قلت : «ثم أتوا» أسقطت ألف الوصل الموجودة في الابتداء مكسورة ، ورجعت الهمزة التي توجد ياء في .
- ٣ - وروى عن ابن كثير - أيضا أنه قرأ : «ثم أتوا صفا» مثل سائر القراء (١) .

موقف الأزهري :

علق الأزهري على القراءات التي أوردتها ، وتضمن تعليقه المواقف الآتية (٢) :

الموقف الأول : توهم قراءة شبل بكسر ميم «ثم» وقطع ألف «أتوا» فقال : «أما ما روى خلف عن عبيد عن شبل : «ثم أيتوا» بكسر الميم وقطع الألف ، فهو وهم ؛ لأن معنى أتوا : أعطوا ، ولا معنى له - هاهنا» .

الموقف الثاني : مخالفة ابن مجاهد في تحليله لقراءة ابن كثير بفتح ميم «ثم» ثم همزة وصل ثم ياء ساكنة ، فقال : «وأما ما روي لشبل عن ابن كثير : «ثم أيتوا» بياء

(١) معاني القراءات ١٥٢/٢ ، ١٥٣ .

(٢) السابق .

ساكنة ، فقد احتج له ابن مجاهد بما احتج به ، إلا أن ما احتج به مخالف للفظ المروي عنه» .

الموقف الثالث : اختيار قراءة القراء ، فقال : والقراءة المختارة ما اتفق عليه القراء ، واختاره أهل اللغة : «ثم اتوا» .

التعليق والمناقشة :

ما أورده الأزهري من قراءات وتعليقات فيه أمور لا بد من مناقشتها :

أولا : ما ذهب إليه الأزهري من توهيم قراءة خلف عن عبيد عن شبل غير لائق ، وذلك لأن العلماء أوجدوا لها مخرجا ، يقول ابن خالويه : «وله - عندي - وجه وذلك أن حركة الميم في «ثم» تكسر لالتقاء الساكنين ، والعرب تميز في مثل هذا ، نحو : فظ و ثم ومد و غض وز عليك قميصك ، ثلاثة أوجه مدّ ، ومدّ ، ومدّ ، قال الشاعر :

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا

رُوي : غَضَّ وغَضَّ وغَضَّ ، فكذلك لو قرئ : ثمَّ و ثمَّ و ثمَّ لكان صوابا ، كما قرئ : أفَّ وأفَّ وأفَّ»^(١) .

وقال صاحب اللوامح تحليلا لكسر ميم «ثم» : «وذلك لالتقاء الساكنين ، كما كانت الفتحة في العامة كذلك»^(٢) ردا على قول أبي علي : «وهذا غلط ولا وجه لكسر الميم من «ثم» هذا عن كسر الميم عند الأزهري ، أما ضبط «ايتوا» مع هذا الكسر ، فقد وجدنا له مرسومين ، الأول في القراءات والثاني في التعليق هكذا : «ثم ائيتوا» «ثم ايتوا» حيث الهمزة الأولى مقطوعة نصا في الأولى ونصا ورسما في الثانية ، والهمزة الثانية في الأولى همزة رسما ، وفي الثانية ياء رسما - أيضا - والضبط

(١) إعراب القراءات السبع ٤١ / ٢ .

(٢) البحر ٢٥٦ / ٦ .

الوارد عن ابن كثير هو كسر ميم «ثم» ثم همزة وصل ثم ياء ، وهذا يتناسب وتحليل العلماء للكسر ؛ لالتقاء الساكنين ، أما لو قطعت الهمزة فلا تناسب ؛ لأنه لم يكن ثمة ساكنان وصلا أو وقفا وأنا لم أجد هذه القراءة بهذا الضبط الأزهري في كتب القراءات .

ثانيا : وأما موقف الأزهري من ابن مجاهد ، فتبينه بعد عرض روايات ابن مجاهد ، فقد ذكر أربع روايات ، هي ^(١) :

١ - روى القطعي عن عبيد عن شبل عن ابن كثير : «ثم ايتوا» بفتح الميم من «ثم» ثم يأتي بياء بعدها ساكنة .

٢ - روى خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير «ثم ايتوا» بكسر الميم بغير همز ، ثم يأتي بالياء التي بعدها تاء ، وهذا غلط ؛ لأنه كسر الميم من «ثم» وحظها الفتح ، ولا وجه لكسرها ، وإنما أراد ابن كثير أن يتبع الكتاب ، فلفظ بالياء بعد فتحة الميم ، التي خلفت الهمزة .

٣ - وكذلك روى الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير : «ثم ايتوا صفا» مفتوحة الميم وبعدها ياء ، وكذلك روى محبوب عن إسماعيل المكي عن ابن كثير ، وهذا هو الصواب .

٤ - وروى النحال وغيره عن ابن كثير : «ثم ائتوا» مثل حمزة ، والباقون مثله .

من خلال قراءة روايات ابن مجاهد يتضح أن الأزهري وقع منه ما يلي :

أ - خلط بين القراءات ، حيث أخذ كسر الميم من «ثم» في الرواية الثابتة عند ابن مجاهد ثم ركب معها «آيتوا» بقطع الألف ، وهي التي لم أقف عليها .

ب - ما احتج به ابن مجاهد لقراءة ابن كثير «ثم ايتوا» كان خاصا بـ «آيتوا» وبيان

أصلها فاحتججه في موضعه ، وأما كسر الميم «ثم» فقد اتفق الأزهري مع ابن مجاهد على تخطئتها ، فجعلها الأزهري وهما ، وجعلها ابن مجاهد غلطا ولا وجه لها ، وما ذهب إليه ليس سديدا بتحليل العلماء .

ج - وصف الأزهري قراءة : «ثم ايتوا» بفتح الميم بعدها بأنها أشبه بالصواب وبالرجوع إلى النص الأصلي لابن مجاهد نجده يقطع بالصواب التام ، كما رأينا .

د - أراد الأزهري رد رواية ابن مجاهد عن ابن كثير بفتح الميم ثم ياء بعدها ، ولقد ذكرها غير ابن مجاهد ^(١) ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

ثالثا : للأزهري أن يختار ما يشاء من القراءات ، وعلل اختياره - هنا - باتفاق القراء ، ومعهم ابن كثير في رواية المنهال ، ودعم اختياره باختيار أهل اللغة ، ولا يمنع اختيار الأزهري اختيار غيره غير ما اختار ، يقول ابن خالويه : «والاختيار «أيتوا» بتلين الثانية» ^(٢) .

ويلاحظ أن الأزهري لم يضبط القراءة التي اختارها مثل القراءات الأخرى التي لم يختارها ، وهي بفتح الميم من «ثم» وبهمزة وصل ثم همزة ساكنة .

النقد التاسع : عند قول الله تعالى : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذَكَرَ الْمُنْقِيبَ﴾ [الأنبياء: ٤٨] يعرض الأزهري القراءات الواردة في «ضياء» فيقول : «روى قبيل عن ابن كثير «وضياء» بهمزتين» ^(٣) .

موقف الأزهري من هذه القراءة :

رفض الأزهري هذه القراءة ولحنها ضمنا في قوله : «القراء كلهم على : «ضياء» بغير همز في الياء» وتصريحا في قوله : «ومن همز الياء فقد لحن» ويقدم العلة لهذا

(١) إعراب القراءات السبع ٤١ / ٢ .

(٢) الأنبياء ٤٨ .

(٣) معاني القراءات ١٦٧ / ٢ .

اللحن ؛ فيقول : «لأن الهمزة في الياء من «ضياء» تقع موقع عين الفعل ، وهذه الياء كانت في الأصل واوا ، فجعلت ياء لكسرة ما قبلها ، والفعل منه ضاء الشيء يضيء ضيئا ، ألا ترى أنه لا همز في واو الضوء ، وإنما الهمز بعد الواو في الذي هو لام الفعل» ^(١) ؟

التعليق والمناقشة :

أخذ الأزهري خطأ في هذه الهمزة ، وهو خط الرفض والإنكار ، فقد حكى عند قول الله تعالى : ﴿ وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا ﴾ [النمل: ٤٤] قراءة قبل عن ابن كثير : «سأقيها» بالهمز في مقابل قراءة القراء : ﴿ سَاقَيْهَا ﴾ دون همز ، ثم يقول : «لا وجه لما روى قبل عن ابن كثير في همز «سأقيها» وهو وهم ، فإياك وهمزه ، فإنه ليس من باب الهمز» ^(٢) كما ذكر عند قول الله تعالى : ﴿ بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ [ص: ٣٣] القراءات في «السوق» فقال : «روى البزي بإسناده عن ابن كثير : «السُّوق» مهموزا ، ومثله «وكشفت عن سَاقَيْهَا» وروى شبل وإسماعيل بن عبد الله عن ابن كثير : «بالسوق» بغير همز ، وروى بعضهم عن أبي عمرو وابن كثير : «بالسُّوق» بهمزة مضمومة بعدها واو على فعول .

ثم يعلق قائلا : «أما ما روى البزي عن ابن كثير : «بالسُّوق» مهموزة مضمومة ، فهو - عندي - وهم ، ولا همز فيه ، ولا في «الساق» ^(٣) والقراء كلهم على أن لا همز فيه .. والقراءة التي اتفق عليها قراء الأمصار : «بالسوق» بغير همز ، ولا يجوز - عندي - غيرها» ^(٤)

(١) معاني القراءات ١٦٧/٢ .

(٢) السابق ٢٤١/٢ .

(٣) السابق ٣٢٦/٢ ، ٣٢٧ .

(٤) السابق .

ورفض قراءة ابن كثير وحده : ﴿فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩] بالهمز ...
«والهمز فيه وهم - عندي»^(١) وما سلكه الأزهرى من اتخاذ سبيل رفض هذه الهمزة
غير مقبول وغير سديد ؛ وذلك لما يلي :

١ - هي لهجة من لهجات العرب ، يقول ابن خالويه : «العرب يهمزون ما ليس
أصله الهمز ، تشبيها بغيره ، كقولهم : حلات السوق ، يشبهونه بـ حلات الإبل عن
الماء ، إذا منعته»^(٢) وعزيت هذه اللهجة ، يقول د/ الموافي الرفاعي البيلي :

«وأما القبائل التي مالت إلى التحقيق ، فقد ذكرنا منها تميا وقيسا ، ومن
المحققين - أمينا - بنو أسد من ربيعة ، وكلب من قضاة ، وغنى من قيس عيلان ،
بل إن هؤلاء قد يبالغون فيهمزون ما لا حظ للهمز فيه ، فقد روي أن العجاج كان
يهمز العالم والخاتم ، وأن بني أسد كانوا يهمزون : ناجوج وناجوج ويؤنس ، وسمع
رجل من كلب يقول : هذه دابة ، وهذه امرأة شابة ، بهمز الألف فيهما ، وسمعت
امراة من غنى تقول : رثأت زوجي بأبيات ، ومن هذا الباب قولهم : استلأمت
الحجر ، وهو من السلام ، أي : الحجارة أصله استلمت ، وحلات السوق ، وهو
من الخلاوة ، ولبات بالحج ، وهو لبيت ، وقد سميت هذه الهمزة بهمزة التوهم ،
قال ابن منظور أي : من قالت : رثأت زوجي ، لما سمعت : رثأت اللبن ، ذهبت إلى
مرثية الميت منها»^(٣).

٢ - جاءت بها القراءات القرآنية السبعية وغيرها ، السبعية عن غير ابن كثير مثل
قراءة نافع : «معاش» بالهمز^(٤) وغير السبعية كقراءة عمرو بن عبيد : «إنس قبلهم

(١) معاني القراءات : ٢٢ / ٣ ، ٢٣ .

(٢) إعراب القراءات السبع ٤٢ / ٢ .

(٣) خصائص لهجتي تميم وقریش . ٦٠ ، ٦١ ، مطبعة السعادة - الأولى ١٩٨٧ م .

(٤) معاني القراءات ٤٠٠ / ١ .

ولا جان»^(١) ومما رواه الأزهري - نفسه - عن أيوب السخيتاني أنه قرأ : «ولا الضالين»^(٢) وفي الحقيقة لم يعلق على قراءة أيوب ؛ وذلك لما يلي :

أ - قراءة شاذة ، لم ينتظمها الكتاب المؤلف للقراء الثمانية .

ب - حرف المد في الحروف السبعة من ضاء وساقيةا والسوق وسؤقه لم يأت بعدها ساكن ، بل هي مبنية على الوصل .

٣ - ما رفضه الأزهري من قراءة ابن كثير الهمز فيما همزه إلا لخروجه عن شرطين وضعهما ، وهما أصالة الهمز ، والواو المضمومة ضمة لازمة ؛ فإذا تحققا أو أحدهما كان مسوغا للهمز خارجا عن اللحن والوهم ومن أمثلة ذلك ما قاله الأزهري عند قول الله : ﴿وَإِنِّي لَهُمُ التَّنَافُثُ﴾ [سبأ: ٥٢] : «قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي ، وأبو بكر عن عاصم «التناؤش» مهموز ، وقرأ الباقون : ﴿التَّنَافُثُ﴾ بغير همز»^(٣) .

موقف الأزهري من قراءة الهمز :

يوجه الأزهري هذه القراءة بأحد وجهين :

الأول : أصالة الهمز في التركيب اللغوي : نقل عن الفراء : هو من نشأت ، أي : أبطأت ، وجاء فلان نيشا ، أي : بطيئا ، وأنشد :

تمنى نيشا أن يكون أطاعني وقد حدثت بعد الأمور أمور^(٤)

الثاني : همز الواو المضمومة ، نقل عن الزجاج : ويجوز أن يكون «التناؤش» مهموزا ؛ لأن واو «التناؤش» مضمومة ، وكل واو مضمومة صفتها لازمة ، إن شئت أبدلت منها همزة ، وإن شئت لم تبدل ، نحو : أدور جمع الدار ، ويجوز أدور^(٥) .

(١) البحر ٨/ ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٢) معاني القراءات ١/ ١١٩ .

(٣) السابق ٢/ ٢٩٧ .

(٤) السابق ٢/ ٢٩٧ وينظر معاني القرآن للفراء .

(٥) السابق وينظر معاني القرآن وإعرابه .

تعقيب : جاء في التهذيب : «أهل الحجاز تركوا همز «التناوش» وجعلوه من نشث الشيء ، أي : تناولته» ^(١) وهذا يصدق قول ابن خالويه : «وقال قوم : هما لغتان» ^(٢) .

وكذا روى الأزهري عن ابن كثير قراءته : «ضئيزى» بالهمز ^(٣) من قول الله تعالى : ﴿ تِلْكَ إِذْ أَوَّصَيْتُهُ لِي لَعَلَّيْ » [النجم: ٢٢] .
موقف الأزهري من قراءة الهمز :

علق عليها بقوله : «المعنى في «ضيزى» و«ضئيزى» واحد ، يقال : ضازه يضيزه : إذا نقصه حقه ، ويقال : ضأزه يضأزه بالهمز بمعنى واحد» ^(٤) فالأزهري يقرر - هنا - أمرين :

الأول : أن ابن كثير قرأ : «ضئيزى» بالهمز ، ولكنه يخالف ذلك في التهذيب ، حيث قال : «والقراء جميعهم على ترك همز «ضئيزى» .. ولم يقرأ بها - أي : بالهمز - أحد نعلمه» ^(٥) .

الثاني : همز ابن كثير لـ «ضئيزى» من باب أصالة الهمزة في الكلمة ، وهذا من كلام العرب ، نقل الأزهري عن العلماء «ومن العرب من يقول : ضيزى ولا يهمز ، وبعضهم يقول : ضئيزى وضؤزى بالهمز» ^(٦) .

تعقيب : يمكن أن يكون ابن كثير همز ما ليس مهموزا ، أي : ضازه يضيزه ،

(١) التهذيب ١١ / ٤١٦ ، ٤١٧ .

(٢) إعراب القراءات السبع ٢ / ٢٢١ .

(٣) معاني القراءات ٣ / ٣٨ .

(٤) السابق .

(٥) تهذيب اللغة ١٢ / ٥٢ ، ٥٣ .

(٦) السابق .

تابعًا - في ذلك - للنقل ، وهنا نقول للأزهري : لماذا يلحن ابن كثير في بقية المواضع المشابهة ؟

النقد العاشر : عند قول الله تعالى : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [القصص: ٣٢] قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب : « فذَانِكَ » بتشديد النون ، وروى علي ابن نصر عن شبل عن ابن كثير : « فذانيك برهانان » بنون خفيفة بعدها ياء ، وقرأ الباقر : « فذَانِكَ » خفيفة^(١) .

موقف الأزهري من قراءة ابن كثير الثانية :

يشذذ الأزهري هذه القراءة ، فيقول : « وأما « فذانيك » فشاذ »^(٢) .

التعليق والمناقشة :

القراءة ليست شاذة ، وإنما هي ثابتة في الشعر وفي لسان القبائل ، فهي معزوة إلى تميم وهذيل ، وقد ناقشنا ذلك في موضعه .

النقد الحادي عشر : ﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ [الأحزاب: ٤٩] روى أبو حبيب البزي عن أبي بزة بإسناده عن ابن كثير : « تعتدونها » خفيفة ، وروى غيره عن ابن كثير مثل قراءة جميع القراء : « تعتدونها »^(٣) .

موقف الأزهري :

رد قراءة ابن كثير بأمرين^(٤) :

الأول : باختياره قراءة القراء ، ورفض ما عداها ، يقول : « القراءة بالتشديد لا غير ، من اعتدت المرأة فهي معتدة » .

(١) معاني القراءات ٢ / ٢٥١

(٢) السابق .

(٣) السابق ٢ / ٢٨٤

(٤) السابق .

الثاني : بتوهم القراءة : يقول : « والتخفيف وهم » .
التعليق والمناقشة :

يناقش الأزهري بها يلي :

١ - ذكر العلماء عن ابن كثير وغيره ، منهم ابن خالويه ^(١) وأبو الفضل الرازي ^(٢) وابن عطية ^(٣) ، وقال أبو حيان : « وعن ابن كثير وغيره من أهل مكة » ^(٤) .

٢ - يرد أبو حيان على ابن عطية الذي ذهب مذهب الأزهري بناء على ذكر العلماء لها ، وتوجيهها ، فيقول : « هو من الاعتداد لا محالة ، لكنهم كرهوا التضعيف فحففوه » وقال الزمخشري : « وقرئ : « تعتدونها » فحفف ، أي : يعتدون فيها ، كقوله : ما شهدنا ، والمراد بالاعتداد ما في قوله : « وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضَرَارًا لِنَعْتَدُوا » ^(٥) وعلى ذلك يقول أبو حيان : « وليس بوهم » .

وبقول أبي حيان نقول :

النقد الثاني عشر : عند قول الله تعالى : « وَمَا أَلْتَنَّهُمْ مِّنْ عَمَلِهِمْ شَيْءٌ » [الطور: ٢١] عرض الأزهري القراءات فيها ، فقال : « قرأ ابن كثير - وحده : « وما ألتناهم » بكسر اللام ، وقرأ الباقون : « وما ألتناهم » ^(٦) .

موقف الأزهري :

رفض قراءة ابن كثير ، حيث قال : « ما روي عن ابن كثير « وما ألتناهم » بكسر اللام ، فهو وهم ، ثم يدعم موقفه بأقوال العلماء ، فيقول : « قال ابن مجاهد وغيره ،

(١) إعراب القراءات ٢/ ٢٠٣ ، ومختصر شواذ القرآن ١٢٠ .

(٢) البحر ٧/ ٢٤٠ والآية من سورة البقرة ٢٣١ .

(٣) السابق .

(٤) السابق .

(٥) السابق .

(٦) معاني القراءات ٣/ ٣٤ .

وأخبرني أبو بكر بن عثمان عن أبي حاتم أنه قال : الهمز مع كسر اللام غلط ، وقال أبو حاتم : ورؤي عن ابن كثير الهمز مع فتح اللام ، كما قرأ القراء ، وهو الصحيح^(١) ثم يعلق الأزهري ببيان اللغات فيها ، فيقول : «هذا حرف فيه ثلاث لغات ، يقال : ألت يألت ، ولات يليت ، وألات يليت ، وكلها صحيحة مسموعة ، معناها : النقص ، وأما ألت يألت فهو خطأ ، ولا يجوز القراءة بها ، ولكن لو قرئ : «وما لتناهم» بغير ألف ، كان جيدا في كلام العرب ، ويكون من لات يليت ، غير أنه لا يجوز القراءة إلا بها قرئ به»^(٢) .

التعليق والمناقشة :

لقد وهم الأزهري قراءة ابن كثير وناقشه بها يلي :

أولاً : في توهيمه قراءة ابن كثير : «ألتناهم» بالهمز والكسر ، نقول :

١ - ليس ابن كثير وحده هو الذي قرأ بها ، بل رويت عن الحسن وابن محيصن^(٣) .

٢ - ثبوتها لهجة من لهجات العرب ، فقد ذكرها الدمياني قراءة ثم وضعها هي والقراءات الأخرى تحت باب اللهجات ، فقال : «وكلها لغات ثابتة بمعنى نقص»^(٤) خلافا للأزهري الذي أخرجها من هذا الباب .

ثانياً : في قوله : «ولكن لو قرئ : «ما لتناهم» بغير ألف كان جيدا في كلام العرب ، ويكون من لات يليت ، غير أنه لا تجوز القراءة إلا بها قرئ به» ، نقول : هذا الكلام مردود عليه ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - قرئ بها ، يقول أبو حيان : «وابن مسعود وأبي : «لتناهم» من لات ، وهي

(١) معاني القراءات ٣/ ٣٤ .

(٢) السابق ٣/ ٣٤ .

(٣) البحر ٨/ ١٤٩ والإتحاف ٢/ ٤٩٦ .

(٤) الإتحاف ذاته .

قراءة طلحة والأعمش ، رويت عن شبل وابن كثير^(١) ويقول البنا : «واختلف عن قنبل في حذف الهمزة ، فروى ابن شنبوذ عنه إسقاط الهمزة واللفظ بلام مكسورة كبعناهم ، يقال : لاته يليته كباعه يبيعه ، وهو رواية الحلواني عن القواس ، ووافقه الحسن»^(٢).

٢ - ذكر البنا هذه القراءة ووجهها بأنها من باب اللهجات ، وقد عزيت إلى الحجاز^(٣).

النقد الثالث عشر : عند قول الله تعالى : ﴿وَلَا يَسْتَلْ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠] حيث ذكر الأزهرى القراءات ، فقال : «رُوي لابن كثير «ولا يسأل حميم» بضم الياء ، وقرأ الباقون : «وَلَا يَسْتَلْ حَمِيمٌ حَمِيمًا»^(٤).

موقف الأزهرى :

كان للأزهرى موقفان تجاه قراءة ابن كثير :

الأول : توجيه القراءة : بعد أن وجه قراءة القراء بقوله : «من قرأ بفتح الياء فالمعنى أنهم يعرف بعضهم بعضا ، يدل عليه قوله : ﴿يُبْصِرُونَهُمْ﴾ [المعارج: ١١] وجه قراءة ابن كثير بقوله : «ومن قرأ : «ولا يسأل حميم» بضم الياء ، فالمعنى : لا يسأل قريب عن ذي قرابته ، ويكون «يبصرونهم» والله أعلم للملائكة»^(٥).

الثانى : رفضه تلويحا وتصريحا قراءة ابن كثير ، تلويحا من خلال أمرين :

١ - تركيزه على قراءة القراء عدا ابن كثير ، وهذا واضح من قوله : «والقراءة :

(١) البحر ٨/ ١٤٩ .

(٢) الإتحاف ٢/ ٤٩٦ .

(٣) البحر ٨/ ١١٧ والإتحاف ٢/ ٤٨٧ .

(٤) معاني القراءات ٣/ ٨٩ .

(٥) السابق ٨٩ .

«ولا يسأل» .

٢ - ذكره رواية أخرى عن ابن كثير ، وهذا واضح من قوله : قال ابن مجاهد : قرأت على قنبل عن النبال عن ابن كثير : «ولا يسأل» بفتح الياء مهموزة .
وتصريحا عندما نقل عن ابن مجاهد : «وروى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة : «ولا يسأل» برفع الياء ، وهو غلط» ^(١) .

التعليق والمناقشة :

قراءة الضم ثابتة لابن كثير : وذلك لما يلي :

١ - الذي رواها عنه أحد راوييه وهو البزي يقول البنا : «فالبزي عن طريق ابن الحباب وأبو جعفر بضم الياء ، مبنيًا للمفعول ، ونائبه «حميم» و«حميما» نصب بنزع الخافض «عن» وكذا رواه الزيني عن أصحابه عن أبي ربيعة» ^(٢) .

والبزي الذي روى قراءة الضم هو الذي روى قراءة الفتح ، مثل بقية القراء» ^(٣) فتعدد الرواية عن البزي يؤكد متابعتة للنقل ، ولا تقدر رواية في أخرى .

٢ - توجيه ابن خالويه لها ، فقال : «لا يطالب قرين بأن يحضر قرينه كما يفعل أهل الدنيا أن يؤخذ الجار بالجار والحميم بحميمه ؛ لأنه لا يجوز هناك» ^(٤) .

النقد الرابع عشر : عند قول الله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا ﴾ [نوح: ٦] عرض الأزهري القراءات في «دعائي» فقال : «قال ابن مجاهد : وحدثنى محمد بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبيل عن ابن كثير «دعائي الا» لا يهمز وينصب الياء ، مثل

(١) معاني القراءات ٣ / ٨٩ ، وانظر السبعة لابن مجاهد ٦٥٠ .

(٢) الإتحاف ٢ / ٥٦١ .

(٣) السابق .

(٤) إعراب القراءات السبع ٣ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

«هداي» و«عصاي»^(١).

موقف الأزهري :

رفض قراءة ابن كثير ، فقال : «الدعاء ممدود ولا يجوز قصره ، والهدى مقصور» .

التعليق والمناقشة :

يرد على الأزهري عدم تجويزه القصر ، بما يلي :

- ١ - قصر الممدود جائز في كلام العرب ، نطقت به اللهجات وروته القراءات .
- ٢ - ذكرها ابن مجاهد دون أن يصدر ضدها حكما بعدم الجواز .
- ٣ - هداي وعصاي للتمثيل لا للتنظيم أي تمثيل القصر لا لشبهه بالممدود وقد سبق مثله في «شركائي» و«ورائي» .

النقد الخامس عشر : عند قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا لِاحِدَى الْكَبْرِ ﴾ [المذثر: ٣٥] عرض الأزهري القراءات في «لإحدى» فقال : «اتفقوا كلهم على «أنها لإحدى الكبر» بالألف إلا ما روي لابن كثير ، قال ابن مجاهد : حدثني ابن أبي خيثمة ، وإدريس عن خلف عن وهب بن جرير عن أبيه ، قال : سمعت عبد الله ابن كثير يقول : «لاحدى الكبر» لا يهمز ولا يكسر ، وروى قبل عن النبالي عن أصحابه عن ابن كثير «لإحدى الكبر» مهموزة مثل قراءة حمزة»^(٢) .

موقف الأزهري :

قال أبو منصور : «لحدى» ليس بشيء .

التعليق والمناقشة :

رد وإنكار الأزهري لقراءة «لحدى» ليس بشيء ؛ وذلك لما يلي :

- (١) رويت عن غير ابن كثير ، فهي مروية كذلك عن نصر بن عاصم وابن

(١) معاني القراءات ٣/ ٩٣ وانظر السبعة ٦٥٢ .

(٢) السابق ٣/ ١٠٣ وينظر السبعة ٦٥٩ ، ٦٦٠ بتصرف .

محيصن^(١).

(٢) الثقة في ابن مجاهد، يقول ابن خالويه: «وإنما ذكرته لأن ابن مجاهد حدثني»^(٢) وقد ذكرها ابن مجاهد دون أن يصدر ضدها حكما بعدم الجواز.

(٣) قراءة ابن كثير من كلام العرب، يقول ابن خالويه: «أسقطت الهمزة تخفيفا، كما تقول العرب: زيد لأحمر، وزيد لحمر، ﴿وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾ [ق: ١٤]» وأصحاب ليكة^(٣).

النقد السادس عشر: عند قول الله تعالى: ﴿أَن رَّاهُ أَسْتَعْيَ﴾ [العلق: ٧] عرض الأزهري للقراءات، وذكر من بينها: قراءة ابن كثير: «روى قبل عن ابن كثير» أن رآه استغنى» بوزن «رعه» وروى أصحاب ابن كثير «أن راه» بفتح الراء والهمزة. **موقف الأزهري:**

وصف الأزهري الرواية الثانية الصحيحة ووصف الأولى بأنها خروج عن اللغة، فقال: «وما رواه قبل فهو خارج عن اللغة» ودعم موقفه الرفض هذا بموقف ابن مجاهد، فنقل عنه: «راه» بوزن «رعه» غلط.

التعليق والمناقشة:

ما ذهب إليه الأزهري وابن مجاهد من رواية قبل مردود؛ وذلك للأمور الآتية:

١ - كثرة الرواة عن قبل لهذه القراءة، يقول ابن الجرجي: «واختلف عن قبل في «أن رآه استغنى» فروى ابن مجاهد وابن شنبوذ وأكثر الرواة عنه «راه» بقصر الهمزة من غير ألف، ورواه الزيني وحده عن قبل بالمد فخالف فيه سائر الرواة عن قبل»^(٤).

(١) البحر ٨ / ٣٧٨.

(٢) إعراب القراءات السبع ٣ / ٤١١.

(٣) السابق، وحذف الهمزة من باب القراءات. الحجة لابن خالويه ٢٠٨.

(٤) النشر ٢ / ٤٠١ والإتحاف ٢ / ٦١٩.

- ٢ - روايتها عن غير قنبل ، فقد رويت عن ابن محيصن ^(١) مما يدعم رواية قنبل .
- ٣ - رد العلماء تغليط ابن مجاهد وإيجاد وجه لها ، يقول أبو حيان : « قال - أي : ابن مجاهد : وهو غلط لا يجوز ، وينبغي ألا نغلطه ، بل يتطلب لها وجهها وقد حذفت الألف في نحو من هذا ، قال :

وصاني العجاج فيما وصني

يريد : وصاني فحذف الألف ، وهي لام الفعل ، وقد حذفت في مضارع « رأى » في قولهم : أصاب الناس جهد لوتر أهل مكة ، وهو حذف لا ينقاس ، لكن إذا صحت الرواية به وجب قبوله ، والقراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها ^(٢) ويقول البنا : « وتغليط ابن مجاهد لقنبل في رواية القصر رده الناس عليه » ^(٣) ويدافع ابن الجرزي عن ابن مجاهد في الكافي وتلخيص ابن بليعة وغيرهما ، ومن غير طريقه في التجريد والتذكرة وغيرهما ، وبالقصر قطع في التيسير وغيره من طريقه ، ولا شك أن القصر أثبت وأصح عنه من طريق الأداء ، والمد أقوى من طريق النص ، وبها أخذ من طريقه ، جمعا بين النص والأداء ، ومن زعم أن بن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعد في الغاية وخالف الرواية ^(٤) .

- ٤ - حذف هذه الهمزة لهجة من لهجات العرب ، يقول البنا : « وقد وجه الحذف بأن بعض العرب يحذف لام مضارع « رأى » تخفيفا ، ومنه قولهم : أصاب الناس جهد ولوتر أهل مكة ، بل قيل : إنها لغة عامة » ^(٥) وعزا أبو حيان همز عين « رأى »

(١) الإتحاف ٢/٦١٩ .

(٢) البحر ٨/٤٩٣ .

(٣) الإتحاف ٢/٦١٩ .

(٤) النشر ٢/٤٠٢ .

(٥) الإتحاف ٢/٦٢٠ .

إلى تميم ، وعدم همزه إلى غيرهم ، فيقول : « ولغة تميم إثبات الهمز فيما حذف منه غيرهم ، فيقولون : رأى وأرأى ، وقال بعض العرب فجمع بين حذف الهمزة والإثبات :

ألم تر ما لاقيت والدهر أعصر ومن يمل العيش يرأى ويسمع^(١)
وذكر ابن جني لسراقة البارقى :

أرى عينى ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات^(٢)

فجمع بين اللغتين ، وإذا كان الأمر كذلك فعدم الهمز داخل اللغة وليس خارجا عنها ، كما أن الرواية عن ابن كثير صحيحة ولا داعي لقول ابن خالويه : « ويجوز أن الذي سمع ابن كثير يقرأ هذا الحرف لم يضبط عنه ، ولا ترجم عنه باستواء »^(٣) .

(١) البحر ٢٠٤ / ١ والبيت (ألم ترء) بالهمز كما في المحتسب ١ / ١٢٩ .

(٢) المحتسب ١ / ١٢٨ وسر الصناعة ١ / ٨٦ .

(٣) إعراب القراءات السبع ٣ / ٥٠٨ .

القارئ الثالث

عاصم

هو عاصم بن بهدلة الأسدي الكوفي الخطاط ، ولد بالكوفة ، واشتغل بالقرآن ، وهو من التابعين ، وهو ثقة ، أخذ القرآن عن زر بن حبیش ، عن عثمان بن عفان وغيره ، وأخذ عنه الإمام أبو حنيفة النعمان ، توفي سنة مائة وسبع وعشرين من الهجرة ، الموافق سبعمائة وخمسة وأربعين من الميلاد ، وله راويان ، هما : شعبة بن عياش الكومي ، أبو بكر ، وحفص بن سليمان بن المغيرة البزار الكوفي ، وهو من القراء الذين اعتمد عليهم الأزهرى في بناء كتابه ، وأفرد له روايات ^(١) ، فضلا عن مشاركته مع إخوانه القراء في حروف كثيرة ، ومع ذلك وجه إليه الأزهرى نقودا في بعض مروياته ، وإليك هذه النقود ومناقشتها :

النقد الأول : عند قول الله تعالى : ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] عرض الأزهرى القراءات فقال : «قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب : «فلا رفثٌ ولا فسوقٌ» رفعا بالتنوين ، وقرأ الباقون نصبا غير منون على التبرئة ، واتفقوا - كلهم - على نصب اللام من قوله : ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ ^(٢) .

موقف الأزهرى :

بعد أن وجه الأزهرى القراءتين السابقتين ، قال : «ولو قرئ : «ولا جدالٌ»

(١) معاني القراءات : ١/ ٢٠٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٢١ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٦٢ ، ٣٧١ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٥ ، ٤٦٩ ، ٥٢ / ٢ ، ٨٢ ، ١٠٥ ، ١٢٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٧٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦٠ ، ٢٦٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١٥ ، ٣٦٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٢٧ / ٣ ، ١٧١ ، ١٦٨ ، ١٢١ ، ١٠٦ ، ٩٠ ، ٧٢ ، ٦٧ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥١ ، ٣٦ .

(٢) السابق ١/ ١٩٦ .

بالرفع والتنوين كان ذلك جائزا في كلام العرب ، فأما في القرآن فلا يجوز ؛ لأن القراءة سنة ، ولم يقرأ به أحد من القراء»^(١) .

التعليق والمناقشة :

ما ذكره الأزهري من عدم قراءة أحد : «جدال» بالرفع والتنوين ينخرم بما يلي :

١ - هي قراءة أبي جعفر والحسن^(٢) .

٢ - هي مروية عن عاصم في بعض الطرق ، وهو طريق المفضل عن عاصم^(٣) ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

٣ - تقرير الأزهري نفسه - أن قراءة الرفع مع التنوين لغة جيدة إذا تكررت «لا» وذلك عند تعليقه على قول الله تعالى : ﴿يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾^(٤) .

النقد الثاني : عند قول الله تعالى : ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] روى الأزهري قراءة عن عاصم ، فقال : «وروى عبد الوهاب بن عطاء عن أبان عن عاصم : «كيف ننشزها» بفتح النون وضم الشين ، وهي قراءة الحسن»^(٥) .

موقف الأزهري من قراءة عاصم :

شذذ الأزهري هذه القراءة ، ورأى عدم القراءة بها فقال : «وأما «ننشزها» فهي شاذة ، لا أرى القراءة بها»^(٦) .

التعليق والمناقشة :

تشذذ الأزهري هذه القراءة مردود بما يلي :

(١) معاني القراءات ١/ ١٩٧ .

(٢) البحر ١/ ٨٨ والإتحاف ١٢/ ٤٣٣ .

(٣) السابق ١/ ٨٨ .

(٤) البقرة ٢٥٤ وانظر تعليقه في معاني القراءات ١/ ١١٦ .

(٥) معاني القراءات ١/ ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٦) السابق ١/ ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

١ - ثبوتها عن الحسن يدعم قراءة عاصم ، وهذا صنيع جميل من الأزهرى أن يدعم بالقراءات الشاذة قراءات قرائه ، ومما يؤكد هذا - أيضا - أنها رويت عن ابن عباس { وأبي حيوة^(١) } .

٢ - كثرة الطرق المروية بها ، فكما هي مروية عن أبان في رواية عبد الوهاب بن عطاء - كما ذكر الأزهرى - فقد رويت عن أبان عن طريق عبيد الله بن علي عن نصر عن أبيه ، ورويت مباشرة عن أبان^(٢) ويبدو أن ابن مجاهد - من كثرة طرق الرواية - لم يشذ القراءة كما فعل الأزهرى .

٣ - ما المانع من إيراد الفعل اللازم ، كما في قراءة عاصم في مقابلة وجود الفعل المتعدي في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ويعقوب^(٣) فتكون القراءات أتت بـ «نشر» و «انشر» كما كان الاتجاهان في قراءة الزاي ، فقد قرأ بالفعل المتعدي : «ننشرها» بضم النون الأولى عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي^(٤) في مقابلة قراءة الفعل لازما : «ننشرها» بفتح النون ، قرأ بها أبو عمرو في رواية بن مجاهد عن أحمد ابن إسحاق عن شباية ؟ والعجب أن قراءة أبي عمرو هذه لم تشذ!!
ويضم هذا التعليق إلى التعليق السابق حول هذه القراءة في موضعه^(٥) .

النقد الثالث : عند قول الله تعالى : ﴿الْمَ (١) اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] ذكر الأزهرى القراءات فيها فقال في موضع : «وروي عن أبي جعفر الرؤاسي أنه قرأ : «ألم الله لا اله إلا هو» بقطع الألف من «الله» وأما القراء فإنهم اتفقوا على طرح همزة ألف «الله» ...

(١) البحر ١/ ٩٣ .

(٢) السبعة ١٨٩ .

(٣) انظر معاني القراءات ١/ ١٢٢ .

(٤) السابق .

(٥) ينظر ص ٨٨ من المبحث الثالث .

وقال أبو إسحاق في قول الله - جل ذكره : «ألم الله» قال : ولا أعلم أحدا قرأ : «ألم الله» بسكون الميم إلا أبو جعفر الرؤاسي ، قال : وأما ما رُوي عن عاصم فلا يصح عنه ، واجتماع القراء على حركة الميم ^(١) وذكر في موضع آخر «قال أبو بكر : قراءة الأعمش عن أبي بكر عن عاصم : «ألم الله» الميم ساكنة ومن اسم «الله» مقطوعة ، وقرأ الباقون : «ألم الله» ألقوا فتحة الألف على الميم ، وحذفوها في الوصل ، وقال أبو إسحاق النحوي : رُوي عن الرؤاسي : «ألم الله» بتسكين الميم ، قال : وقد رويت هذه القراءة عن عاصم ، قال : والمضبوط عن عاصم في رواية أبي بكر بن عياش وابن عمر بفتح الميم ، قال : ففتح الميم إجماع من النحويين» ^(٢) .

موقف الأزهري :

واضح من عرض النصوص أمران :

الأول : إثبات قراءة عاصم «ألم الله» بسكون الميم وقطع الألف .

الثاني : النقل عن الزجاج إثبات القراءة لأبي جعفر الرؤاسي ، وإنكار قراءة عاصم .

التعليق والمناقشة :

ما أثبتته الأزهري من قراءة عاصم في رواية الأعمش عن أبي بكر يعتبر رداً على الزجاج الذي اقتصر على أبي جعفر في رواية سكون الميم والذي رد قراءة عاصم ، وجعله مع بقية القراء الذين قرأوا بفتح الميم ، ومما يدعم صنيع الأزهري أمران :

الأول : نقل الأزهري نفسه - عن الفراء قوله : «بلغني عن عاصم أنه قرأ بقطع الألف» ^(٣) .

(١) معاني القراءات ١/ ١٢١ ، ١٢٢

(٢) السابق ١/ ٢٤١ .

(٣) السابق ١/ ١٢٢ .

الثاني : إثبات ابن مجاهد لها من طرق عدة ، فيقول : «حدثني ... موسى القاضي ، قال : حدثنا محمد بن يزيد ، قال : حدثنا يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ : «ألم» ثم قطع فابتدأ «الله» ثم سكن فيها ... حدثنا موسى بن إسحاق ، قال : وقال أبو هشام : سمعت أبا يوسف الأعمش قرأها على أبي بكر فقال : «ألم» ثم قطع ، فقال : «الله» بالهمز ، وحدثنا محمد بن الجهم عن ابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم : «ألم» جزم ، ثم ابتدأ : «الله» وحدثني أحمد ابن محمد بن صدقه ، قال : حدثنا أبو الأسباط ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ «ألم الله» بتسكين وقطع الألف ، وحدثني محمد بن الجهم عن الفراء ، قال : قرأ عاصم : «ألم» جزم و«الله» مقطوع»^(١) فالطرق كثيرة ، منها طريق الفراء .

موقف الزجاج :

من خلال قراءتنا لنص الزجاج^(٢) وما نقله الأزهري عنه يتلخص فيما يلي :

١ - ذكره قراءة أبي جعفر بتسكين الميم وقطع الألف في مقابلة الفراء بفتح الميم وإسقاط الألف .

٢ - جعل عاصم من القراء الذين فتحوا الميم ، وإنكار قراءته مثل أبي جعفر الرؤاسي .

٣ - اختياره قراءة الفراء ، وعلل لهذا الاختيار بأمرين :

أ - إجماع النحويين على الفتح ب - إجماع القراء على القراءة .

توجيه الزجاج لقراءة الفتح :

وجه الزجاج قراءة الفتح بعدة توجيهات منها :

(١) السبعة ٢٠٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٥٩ : ٦٦ ، ٣٧٣ .

١ - التقاء الساكنين .

٢ - نقل حركة همزة «الله» لها ، وطرحها ، اعتمادا على أن نية حروف الهجاء الوقف .

الرد على الزجاج :

يرد على الزجاج بما يلي :

(١) ما أنكره عن عاصم ثبتت به الرواية كما عند الفراء وابن مجاهد والأزهري ، فلم يكن أبو جعفر الرؤاسي - وحده - بل يضاف إليهما «الحسن وعمرو بن عبيد والأعمش والبرجمي وابن القعقاع»^(١) .

(٢) إجماع النحاة : أجمع النحاة - عند الزجاج نفسه - على أن «هذه الحروف مبنية على الوقف ، لا تعرب»^(٢) وقد مثلت قراءة أبي جعفر وعاصم هذا الإجماع ، وما ذهب إليه الزجاج من أن فتح الميم «إجماع من النحويين»^(٣) ترده قراءة أبي جعفر فهو من هؤلاء النحاة!!

التقد الرابع : عند قول الله تعالى : ﴿قَالَ أَفَرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي﴾ [آل عمران: ٨١] روى الأزهري قراءة عن عاصم ، فقال : «إلا رواية شاذة رواها ابن واصل عن سعدان عن معلى عن أبي بكر عن عاصم : «أصري» بضم الألف^(٤) في مقابلة اتفاق القراء على كسر ألف «إصري» .

موقف الأزهري :

إنكار وتوهيم الرواية عن عاصم ، حيث قال : «ولا يخرج على هذه الرواية ؛ لأن

(١) البحر ٢/ ٣٧٤ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٥٩ ومعاني القراءات ١/ ١٢٠ .

(٣) معاني القراءات ١/ ٢٤١ .

(٤) السابق ١/ ٢٦٧ .

ضم «إصري» وهم^(١).

التعليق والمناقشة:

لقد ناقشنا الأزهرى فيما ذهب إليه في موضعه من هذا الكتاب^(٢)، وتوصلنا إلى أن إصدار الوهم على القراءة غير سديد؛ لثبوتها لهجة وإيجاد وجه لها في العربية، وورودها عند غير الأزهرى دون توهيمها.

النقد الخامس: عند قول الله تعالى: ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾ [النساء: ٣٦] حكى الأزهرى القراءات، فقال: «روى المفضل عن عاصم: «والجار الجنب» بفتح الجيم وسكون النون، ولم يذكر غيره هذه - وفي سائر القراء: ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾^(٣).
موقف الأزهرى:

نقل الأزهرى عن القراء ما يفيد الشك في القراءة مع إيجاد التخريج والتعليل لهذا، فيقول: «وقل ما تقول العرب: الجار الجنب، لا يكادون يحملون «الجنب» نعتا للجار، فإن صحت القراءة: «والجار الجنب» فمجازه: والجار ذي الجنب، أي: ذي القرب منك، ومنه قول الله جل وعز: ﴿عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] أي: في قرب الله، كذلك قال القراء^(٤).

التعليق والمناقشة:

ما ذهب إليه الأزهرى من ذكر القراءة عن عاصم في رواية المفضل مقابلا بها قراءة القراء عمل سديد، يرد به احتمال الشك فيها، ويؤيد صحتها - أيضًا - ما روي أن الأعمش قرأ بها^(٥).

(١) معاني القراءات ١/ ٢٦٧.

(٢) انظر ص ٨٨.

(٣) معاني القراءات ١/ ٣٠٧.

(٤) السابق ١/ ٣٠٧.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٨٤٩.

النقد السادس : عند قول الله تعالى : ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾ [سبأ:٦] عرض الأزهري القراءات في «الريح» فقال : «وقرأ عاصم في رواية أبي بكر والمفضل عنه : «ولسليمان الرِّيحُ» وقرأ حفص عنه : ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾ وكذلك قرأ سائر القراء» ^(١) .

موقف الأزهري من قراءة عاصم بضم «الريح» :

وصف الأزهري قراءة الرفع بالسجاجة ، حيث قال : «ومن قرأ : «الريح» فالمعنى : ولسليمان الرِّيح مسخرة ، وإنما سمج الرفع لما تضمن فيه من التسخير» ^(٢) .

التعليق والمناقشة :

الرفع لم يسمج ؛ وذلك للأسباب الآتية :

١ - ذكرها العلماء دون أن يصفوها بالسجاجة ^(٣) ، كما فعل الأزهري .

٢ - خرجها العلماء ووجهوها على أن «الريح» مبتدأ ، والخبر :

أ - «لسليمان» ^(٤) .

ب - مضمّر تقديره : «الريح» مسخرة ^(٥) . والتوجيه الثاني ذكره الأزهري وليته اقتصر عليه .

٣ - رويت عن غير عاصم ، فقد رويت عن ابن محيصن ^(٦) بالإفراد والرفع كعاصم ، ورويت عن الحسن وأبي حيوة وخالد بن الناس بالرفع - كذلك - إلا

(١) معاني القراءات ٢/ ٢٨٨ .

(٢) السابق ٢/ ٢٨٩ .

(٣) السبعة ٥٢٧ . والإتحاف ٢/ ٣٨٣ .

(٤) إعراب القراءات ٢/ ٢١٠ .

(٥) البحر ٧/ ٢٦٤ .

(٦) الإتحاف ٢/ ٣٨٣ .

أنهم جمعوها^(١).

٤ - حسنه بعض العلماء ، يقول مكى : «وحسن ذلك ؛ لأن الريح لما سخرت له صارت كأنها في قبضته ؛ إذ عن أمره تسير ، فأخبر عنها أنها في ملكه ؛ إذ هو مالك أمرها في سيرها به»^(٢).

ملاحظة : ذكر الأزهرى اختلاف القراء - هنا - في حرف سبأ ، وعدم اختلافهم في حرف الأنبياء ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] وأثبت عكسه أبو حيان^(٣) ، حيث ذكر أن ابن هرمز وأبا بكر في رواية قرأ حرف الأنبياء مثل حرف سبأ ، بالإفراد والرفع.

(١) البحر ٦/٣٣٢ ، ٧/٢٦٤ .

(٢) الكشف ٢/٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٣) البحر ٦/٣٣٢ .

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

القارئ الرابع أبو عمرو بن العلاء

هو أبو عمرو بن العلاء زبان بن عمار التميمي المازني البصري ، ولد سنة سبعين من الهجرة ستمائة وتسعين من الميلاد بمكة ، ونشأ بالبصرة ، وقرأ على أنس ابن مالك والحسن البصري وسعيد بن جبير وغيرهم ، من أئمة اللغة والأدب والإقراء ، توفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة من الهجرة ، إحدى وسبعين وسبعمائة من الميلاد ، وراويه الدوري : حفص بن عمرو ، والسوسي : صالح بن زياد .

وأبو عمرو من قراء الأزهرى ، وروى له روايات كثيرة منفرداً ^(١) ومشاركاً مع القراء ، ومع ذلك وقف الأزهرى من بعض قراءاته وقفات ، نظرهما وناقشها فيما يلي :

النقد الأول : عند قول الله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ [البقرة: ١٠] ذكر الأزهرى القراءات في «مرض» فقال : «اتفقوا - كلهم - على فتح الراء من «مرض» وروى ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأ : «في قلوبهم مَرَضٌ» ساكنة الراء» ^(٢) .

موقف الأزهرى :

أنكر الأزهرى قراءة أبي عمرو بناء على أمرين :

الأول : عدم الثقة في ابن دريد ، وقال : «ولا يعرج على رواية ابن دريد ؛ فإنه غير ثقة» ^(٣) .

(١) معاني القراءات : ١/ ١٥١ ، ١٦٥ ، ١٧٨ ، ٢٠١ ، ٢١٧ ، ٤١٠ ، ٤٢٩ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ / ٢ ، ١٥١ ، ١٥٩ ،

٢٣٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٨ ، ٣١٥ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٨٦ / ٣ ، ٣٣ ،

٣٩ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٩٤ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧٢ .

(٢) السابق ١ / ١٣٤ .

(٣) السابق ١ / ١٣٤ .

الثاني : اتفاق القراء على فتح الراء ؛ ولذلك قرر : «والقراءة : «مرض»» ^(١) لا غير» .

التعليق والمناقشة :

ما ذهب إليه الأزهري غير مقبول ؛ لأنه اتهم ابن دريد بعدم الثقة ، وتلك أمور شخصية بينه وبينه ، بينها في مقدمة التهذيب ؛ حيث قال : «ومن ألف في عصرنا الكتب ، فوسم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول ، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي ، صاحب كتاب الجمهرة وكتاب اشتقاق الأسماء وكتاب الملاحن ، وحضرته في بغداد غير مرة ، فرأيت يروي عن أبي حاتم والرياحي وعبد الرحمن بن أخي الأصمعي ، فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه فاستخف به ، ولم يوثقه في روايته ، ودخلت يوما عليه فوجدته سكران لا يكاد يستمر لسانه على الكلام من غلبة السكر عليه» ^(٢) .

وهذه الاتهامات لا تصل إلى حد إنكار قراءة لرواية ابن دريد لها ، وهذه القراءة صحيحة لما يلي :

أولاً : ما ذهب إليه الأزهري من عدم الوثوق في ابن دريد يرد ما ذهب إليه أحد الباحثين المعاصرين من توثيق ابن دريد ونفي التهمة عنه فيقول : «والحديث عن ضبط ابن دريد وإتقانه وانتشار ذلك الأمر عنه - هنا - سيكون كلاماً مكروراً ، فقد نقلنا في مقدمة هذا البحث عن غير واحد مدى ما عرف عنه من توقد ذهن وقوة حافظة ، وإن هذا التحري والضبط والإتقان ليبدد وبصورة عملية لمن يطالع الجمهرة ، فإن ما رواه من ألفاظ غير موثوق بها لم يدعه غفلاً ، وإنما نبه على شكه فيه ، بقوله : لا أحقه ، أو لا أدري ما صحته أو زعموا» ^(٣) .

(١) معاني القراءات ١/ ١٣٤ .

(٢) تهذيب اللغة ١/ ٣١ .

(٣) الانتصار لابن دريد في مواجهة الأزهري ١٢ ، ٢٢ د / نور حامد الشاذلي ط ١ سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م التركي / طنطا .

ثانيًا : ثقة رواية السكون ، فقد ذكرها ابن جني ^(١) وأبو حيان ^(٢) .

ثالثًا : السكون لهجة من لهجات العرب ، يقول ابن جني : «وينبغي أن يكون «مَرَض» هذا الساكن لغة في «مرض» المتحرك ، كالحَلَب والحَلْب ^(٣) .

رابعًا : الفتح والسكون «يكادان يجريان مجرى واحدا في عدة أماكن» ^(٤) :

أ - يستروح إليهما من الضمة والكسرة ، مثل : غرفات بضم الراء ، ويقال فيها : غُرْفَات و غُرْفَات ، مثل : سدرات ، يقال فيها : سِدْرَات و سِدْرَات ، بالفتح والسكون .

ب - الياء المفتوحة والياء الساكنة تجري فيهما الإمالة معًا ، فأمالوا السيال والصياح .

تعقيب : رواية السكون وإن كانت غير مشهورة فلا يمنع الاحتجاج بها .

النقد الثاني : عند قول الله تعالى : ﴿ فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِكِكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤] ذكر الأزهري القراءات فقال : «روى اليزيدي عن أبي عمرو : «بارئكم» بجزم الهمزة ، وروى عباس عن أبي عمرو : قراءتي : «بارئكم» مهموزة لا يثقلها ... وسائر القراء قرأوا بالإشباع وكسر الهمزة» ^(٥) .

موقف الأزهري من قراءة الجزم :

نقل عن سيبويه قوله : «كان أبو عمرو يختلس الحركة من «بارئكم» وعلق الأزهري على قول سيبويه قائلا : «وهو صحيح ، وسيبويه أضبط لما روى عن أبي عمرو عن غيره ؛ لأن حذف الكسر في مثل هذا إنما يأتي في اضطرار الشعر ، ولا يجوز ذلك في القرآن ، وليس كل لسان يطوع ما كان يطوع له لسان أبي عمرو ؛ لأن

(١) المحتسب ٥٣/١ .

(٢) المنير ٥٧/١ .

(٣) المحتسب ٥٤/١ .

(٤) السابق ملخصا وبتصرف .

(٥) معاني القراءات ١/ ١٥٠ ، ١٥١ .

صيغة لسانه صارت كصيغة ألسنة العرب الذين شاهدتهم ، وألف عادتهم»^(١) .

التعليق والمناقشة :

رفض الأزهري قراءة أبي عمرو بالتسكين ، وقال بجواز ذلك في الشعر على الاضطرار وعدم جوازه في القرآن ، وما ورد عن أبي عمرو فهو اختلاس ، واستطاعه أبو عمرو ؛ لأنه فصيح ، وما ذهب إليه الأزهري مردود ؛ وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : صحة رواية اليزيدي عن أبي عمرو ، يقول ابن الجزري : «واختلفوا في اختلاس كسرة الهمزة ، وإسكانها من باب «بارئكم» في الموضعين - هنا - وكذلك اختلاس ضمه الراء وإسكانها من «يأمركم وتأمرهم ، ويأمرهم وينصركم ويشعركم» حيث وقع ذلك ، فقرأ أبو عمرو بإسكان الهمزة والراء في ذلك تخفيفاً ، هكذا ورد النص عنه وعن أصحابه من أكثر الطرق ، وبه قرأ الداني في رواية الدوري ... وبه قرأ - أيضاً - في رواية السوسي ... وهو الذي نص عليه لأبي عمرو بكماله الحافظ أبو العلاء الهمداني وشيخه أبو العز ، والإمام أبو محمد سبط الخياط ، وابن سوار ، وأكثر المؤلفين شرقاً وغرباً ... وقال الحافظ أبو عمرو : والإسكان - يعني في هذه الكلم - أصح من النقل وأكثر في الأداء ، وهو الذي اختاره وأخذ به»^(٢) كما أن رواية الاختلاس صحيحة .

ثانياً : إجازة سيبويه لذلك لكن على غير قياس ، فيقول : «وقد يجوز أن يسكن الحرف المرفوع والمجرور في الشعر ، شبهوا ذلك بكثرة فخذ ، حيث حذفوا ، فقالوا : فخذ ، وبضمة عَضْد ، حيث حذفوا ، فقالوا : عضد»^(٣) .

ويصدق ما ذهب إليه سيبويه ابن الجزري قائلاً : «سيبويه لم ينكر الإسكان أصلاً ،

(١) معاني القراءات ١/ ١٥٠ ، ١٥١ .

(٢) النشر ٢/ ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٣) الكتاب ٤/ ٢٠٣ .

بل أجازته ، وأنشد عليه ^(١) :

فاليوم اشرب غير مستحقب

ويستدل ابن الجزري على جوازه - هنا - بإجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام .

ثالثاً : كثرة ورود الشعر الذي يحمل هذه الظاهرة ، فمنه :

رحت وفي رجليك ما	فيها وقد بدا هنك من المئزر ^(٢)
إذا اعوججن قلت : صاحب قوم	باليـد وأمثال السنين العوم ^(٣)
فاليوم اشرب غير مستحقب	إنما من الله ولا واغل ^(٤)
سيروا بنى العم فالأهواز موعدكم	أو نهر تيرى فما تعرّمكم العرب ^(٥)

وكثرة الشعر تخرجه من باب الاضطرار .

رابعاً : إثبات روايات لغير أبي عمرو تحمل هذه الظاهرة ، ويقول ابن الجزري : «وقد قرأ بإسكان لام الفعل من كل هذه الأفعال وغيرها ، نحو «يعلمهم» و«نحشرهم» وأحدهما ابن عبد الرحمن بن محيـصن أحد أئمة القراء بمكة ، وقرأ مسلم بن محارب : «وبعولتهن» بإسكان التاء ، وقرأ غيره : «ورسلنا» بإسكان اللام ^(٦) ونجد ذلك عند الأزهري - نفسه - حيث ذكر «أرنا» و«أرني» و«أرنا» ونحوه بالسكون قراءة عن ابن كثير ويعقوب وافقهـم ابن عامر وأبو بكر عن عاصم في «أرنا» السجدة - فقط ^(٧)

(١) النشر ٢/ ٢١٣ .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٣ والخصائص ١/ ٧٤ ، ٢/ ٣١٧ .

(٣) السابق ٢٠٣ .

(٤) السابق ، والمحاسب ١/ ١١٠ .

(٥) النشر ٢/ ٢١٤ .

(٦) السابق .

(٧) معاني القراءات ١/ ١٧٨ .

والعجيب من الأزهري أنه لم يعقب على هذه القراءة !!

خامسا : قول الأزهري : «وسيويه أضبط لما روى عن أبي عمرو من غيره» هذا شك في اليزيدي عن أبي عمرو ، في حين وثق فيه غيره ، يقول ابن الجرجي : «قال الحافظ الداني ~ : قالت الجماعة عن اليزيدي : إن أبا عمرو كان يشم الهاء من «يهدي» والحاء من «يخصمون» شيئا من الفتح ، قال : وهذا يبطل قول من زعم أن اليزيدي أساء السمع ؛ إذ كان أبو عمرو يجتلس الحركة في «بارئكم» و«يأمرهم» فتوهمه الإسكان الصحيح ، فحكاه عنه ؛ لأن ما أساء السمع فيه وخفي عنه لم يضبطه بزعم القائل ، وقول المتأول قد حكاه بعينه ، وضبطه بنفسه فيما لا يتبع بعض من الحركات لخفته ، وهو الفتح ، فمحال أن يذهب عنه ويخفى عليه فيما يتبع بعض منهن لقوته ، وهو الرفع والخفض ، قال : ويبين ذلك ويوضح صحته أن ابنه وأبا حمدون وأبا خلاد وأبا عمرو وأبا شعيب وابن شجاع رووا عنه عن أبي عمرو إشمام الرء من «أرنا» شيئا من الكسر ، قال : فلو كان ما حكاه سيويه صحيحا لكانت روايته في «أرنا» ونظائره ، كروايته في «بارئكم» وبابه سواء ، ولم يكن يسيء السمع في موضع ، ولا يسيئه في آخر مثله ، هذا مما لا يشك فيه ذو لب ، ولا يرتاب فيه ذو فهم»^(١).

فاليزيدي في كلام أبي عمرو الداني هو الذي روى عن أبي عمرو بن العلاء إشمامه هاء «يهدي» وحاء «يخصمون» شيئا من الفتح ، وهو ما يسمى بالاختلاس ، والعجيب من الأزهري أنه يذكر الاختلاس عن أبي عمرو في هذين^(٢) دون ذكر اليزيدي فيما ذكره في «بارئكم» بالسكون!! وما فعله من ذكره في «بارئكم» إلا ليصل إلى أن سيويه أضبط من اليزيدي ، وكيف يكون ذلك ، والأزهري - نفسه -

(١) النشر ٢/ ٢١٤.

(٢) معاني القراءات ٢/ ٤٤ ، ٣٠٨.

يضبط عن اليزيدي قراءة «أرنا» بين الكسر والإسكان عن أبي عمرو ، فقال :
«وروى اليزيدي عن أبي عمرو : «أرنا» بين الكسر والإسكان^(١) .

سادس : سكون المتحرك لهجة من لهجات العرب ، واعترف بها الأزهري إلا أنه لم يعزها ، وهذا عندما روى عن عبيد عن أبي عمرو أنه قرأ : «وقال رجل مؤمن» بسكون الجيم ، وقال : هذا من اختلاس أبي عمرو الحركة ، فقال : «وأما ما روي عن أبي عمرو فإن من العرب من يسكن الحركة في الاسم والفعل ، كقولهم : عظم البطن بطنك ، يريدون : عظم ، وقال امرؤ القيس :

فيا كوم ما حازا أو يا كوم ما محل^(٢)

فالأزهري يقرر هنا عدة أمور :

١ - تسكين المتحرك لهجة من لهجات العرب ، وإن لم يعزها فقد عزها الفراء إلى تميم وأسد^(٣) ، وهم بذلك يخففون ويجرون المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو إبل وعضد وعنق^(٤) ، وعلى ذلك فأبي ضرورة تحمل الشاعر أو القارئ على ذلك ؟ .

٢ - تسكين العرب للحركة دون تحديد لموطن هذه الحركة يعطي شمولا للوسط والآخر . أي : عين الكلمة أو لامها ، وسواء كانت الحركة ضمة أو كسرة في اسم أو فعل ، وهذا ما مثلته القراءات القرآنية .

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الأزهري من قراءة أبي عمرو : «بارئكم» بسكون

(١) معاني القراءات ١/ ١٧٨ .

(٢) السابق ٢/ ٣٤٥ .

(٣) النشر ٢/ ٢١٣ .

(٤) السابق .

الهمزة^(١) وقراءة ابن كثير ويعقوب : «أرنا» ونحوه بسكون الراء^(٢) ، وقراءة نافع : «يهدي» بسكون الهاء^(٣) ، وقراءة حمزة : «السيئ» بسكون الهمزة^(٤) ، وقراءة نافع «يخصمون» بسكون الخاء^(٥) ، وقراءة أبي عمرو : «يجمعكم» بسكون العين^(٦) ، وقراءته : «نطعمكم» بسكون الميم^(٧) والعجب أن الأزهري يجعل كل ذلك من باب الاختلاس قادحا في بعض القراءات .

تعقيب : بهذه الردود وغيرها نقول : قراءة الإسكان عن أبي عمرو صحيحة ، كما أن قراءة الاختلاس عند توالى الحركات صحيحة ، وإذا اختير إحداها فلا قدح في الأخرى .

النقد الثالث : عند قول الله تعالى : ﴿وَلَيَّ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦] يعرض الأزهري القراءات في «وليي» فيقول : «روى عباس عن أبي عمرو : «إن وليي الله» غير مثقل ، وقال زيد عن أبي عمرو : «إن ولي الله» مدغمة ، وقرأ الباقر : «وليي» بإظهار الياءين مع التشديد ، وهي ثلاث ياءات الأولى ياء فعيل ، والثانية ياء الفعل ، والثالثة ياء الاسم المضمر المضاف إليه»^(٨) .

موقف الأزهري من قراءة الإدغام :

يوضح الأزهري موقفه من قراءة أبي عمرو بالإدغام ، فيقول : «وأما ما روي

(١) معاني القراءات ١/ ١٥٠ .

(٢) السابق ١/ ١٧٨ .

(٣) السابق ٢/ ٤٤ .

(٤) السابق ٢/ ٣٠٠ .

(٥) السابق ٢/ ٣٠٨ .

(٦) السابق ٣/ ٧٣ .

(٧) السابق ٣/ ١١١ .

(٨) السابق ١/ ٤٣٢ .

من الإدغام لأبي عمرو فلا موضع للإدغام - هاهنا - لأن الإدغام فيه يجمع بين ساكنين ، لكن أبا عمرو لما رأى توالي الياءات اختلس لفظ بعضها اختلاسا خفيا بلطافته على ما هو معهود عنده - من لطافة ألسنة العرب ، فلا يطوع لسان الحضري لما يطوع له لسان البدوي» ^(١) فالأزهري - هنا - يذهب إلى أن الوارد عن أبي عمرو الاختلاس ، أي : اختلاس الياء الوسطى التي هي لام الكلمة ، أي : شمهها الكسر - ومع أنه صعب إلا أن أبا عمرو استطاعه لفصاحته ، أما السكون الداعي إلى الإدغام ، أي : سكون لام الكلمة الذي يؤدي إلى إدغامها في ياء الإضافة ، فليس له موضع - ها هنا - وذلك لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين ، وهو صعب لا يطوعه لسان أبي عمرو ولا غيره .

التعليق والمناقشة :

ما ذهب إليه الأزهري من اختلاس أبي عمرو هو صحيح ، جاءت به الراوية ، يقول ابن مجاهد : «وقال ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو أنه قال : لام الكلمة مشتمة كسرا ، وياء الإضافة منصوبة» ^(٢) والأزهري وإن اختار هذه الراوية ، فإنه لم ينص عليها في عرضه للقراءات ، وما ذهب إليه الأزهري من رفضه رواية زيد عن أبي عمرو بإدغام «وليّ» ذكرها غير الأزهري ، قال ابن مجاهد : «وقال ابن سعدان عن اليزيدي عنه أنه قرأ : «وليّ الله» يدغم الياء ... وقال أبو زيد عن أبي عمرو : «إن وليّ الله» مدغمة ، وإن شاء بالبيان قال : «وليّ الله» مثقلة ، وكذلك روى عباس بن الفضل مثله عن أبي عمرو» ^(٣) .

الإدغام عند الأزهري وعند ابن مجاهد :

الإدغام عند الأزهري مخالف لما عند ابن مجاهد :

(١) معاني القراءات ١/ ٤٣٣ .

(٢) السبعة ٣٠٠ .

(٣) السابق ٣٠٠ ، ٣٠١ .

أولا : عند الأزهري :

الإدغام عند الأزهري مفهوم من كلامه أنه مراد به إدغام لام الكلمة «وليّ» بعد إسكانها في ياء الإضافة ، فيجتمع - هنا - ساكنان :

الأول : ياء فاعيل الزائدة .

والثاني : لام الكلمة التي سكنت للإدغام ، وكيف يجتمع ساكنان ؟ فالرواية - على ذلك - غير مساعة عن أبي عمرو ، لكن الرواية ثابتة عند ابن مجاهد فذكرها عن أبي زيد بعدما ذكرها عن اليزيدي ، وعلل لها أبو حيان قائلا ، «ألا يكون «وليّ» مضافا إلى ياء متكلم ، بل هو اسم نكرة ، اسم «إنّ» والخبر «الله» وحذف من «وليّ» التنوين لالتقاء الساكنين ، كما حذف من قوله : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) الله ﴿ وجعل اسم «إنّ» نكرة والخبر معرفة في فصيح الكلام ، قال الشاعر :

وإن حراماً أن أسب مجاشعا بآبائي الشم الكرام الخضارم^(١)

ثانيا : عند ابن مجاهد :

أنكر إدغام الثلاث ياءات ، فقال : «الترجمة التي قالها ابن سعدان عن اليزيدي في إدغام الياء ليست بشيء ؛ لأن الياء الوسطى التي هي لام الفعل متحركة ، وقبلها الياء الزائدة ساكنة ، فلا يجوز إسكان لام الفعل وإدغامها وقبلها ساكن ، ولكنني أحسبه أراد حذف الياء الوسطى وإدغام الياء الزائدة في ياء الإضافة»^(٢) فالإدغام - عند ابن مجاهد - مبنى على حذف لام الكلمة ، وإدغام ياء فاعيل في ياء الإضافة ، أما إدغام الثلاث ياءات فليس بشيء - عنده - وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي ، حيث قال : «لا يخلو من أن يدغم الياء التي هي لام الفعل «الاسم» في ياء الإضافة وهو لا يجوز ؛ لأنه ينفك الإدغام الأول ، أو تدغم ياء فاعيل في ياء الإضافة ،

(١) البحر ٤/٤٤٦ .

(٢) السبعة ٣٠٠ .

ويحذف لام الفعل فليس إلا هذا»^(١) وأكد ابن الجزري رواية إدغام ياءين - فقط - وحذف الثالثة عن أبي عمرو من عدة طرق ، فقال : «واختلف عن أبي عمرو في «إن وليَّ الله» فروى ابن حبيش عن السوسي حذف الياء وإثبات ياء واحدة مفتوحة مشددة ، وكذا روى أبو نصر الشذائي عن ابن جمهور عن السوسي ، وهي رواية شجاع عن أبي عمرو ، وكذا رواه ابن جبير في مختصره عن اليزيدي ، وكذا رواه أبو خلاد عن اليزيدي عن أبي عمرو نصاً ، وكذا رواه عبد الوارث عن أبي عمرو أداء ، وكذا رواه الدجواني عن ابن جرير ، وهذا أصح العبارات عنه ، أعني الحذف»^(٢) فابن الجزري يقرر أن :

- ١ - إدغام أبي عمرو خاص بإدغام ياءين فقط ، وبه الرواية ثابتة صحيحة .
 - ٢ - صحة الحذف عن أبي عمرو يفهم منه رد قراءة إدغام الثلاث ياءات ، وصرح به فقال : «وبعضهم يعبر عنه بالإدغام ، وهو خطأ إذ المشدد لا يدغم في المخفف ، وبعضهم أدخله في الإدغام الكبير ، ولا يصح ذلك لخروجه عن أصوله»^(٣) .
- فالإدغام عند الأزهري وابن مجاهد وغيرهما هو إدغام ياءين لا ثلاثة) أما إدغام الثلاثة فلا ؛ لئلا يجتمع ساكنان ، وما المانع منه وقد ثبت به الرواية ، وورد مثله عن نافع في «يهدي» و«يخصمون» بسكون الهاء والحاء مع صعوبته ؛ لأن لسانهم طاع ذلك .
- حركة الياء المشددة :**

أورد العلماء في تعليل حركة الياء المشددة بالفتح عند أبي عمرو بحذف الياء الثانية = لام الاسم^(٤) وأقول : ما علاقة فتح الياء المشددة بحذف الياء الثانية ؟

(١) البحر ٤/٤٤٦ .

(٢) النشر ٢/٢٧٤ .

(٣) السابق .

(٤) السابق .

وفي رأيي : أنها فتحت لالتقاء الساكنين هي وأل من لفظ الجلالة ، كما علل كسرها عند عاصم^(١).

النقد الرابع : عند قول الله تعالى : ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لِسَعِيرٍ﴾ [طه:٦٣] عرض الأزهري للقراءات ، ومن بينها قراءة أبي عمرو : «إن» مشددة و«هذين» نصبا على اللغة العالية^(٢).

موقف الأزهري من قراءة أبي عمرو :

رد الأزهري قراءة أبي عمرو وأنكرها حيث قال : «أما قراءة أبي عمرو : «إن هذين» وهي اللغة العالية التي يتكلم بها جماهير العرب ، إلا أنها مخالفة للمصحف ، وكان أبو عمرو يذهب في مخالفته المصحف إلى قول عائشة وعثمان : إنه من غلط الكاتب فيه وفي حروف آخر»^(٣) ويدعم موقفه هذا بما نقله عن أبي إسحاق الزجاج .

التعليق والمناقشة :

ما ذهب إليه الأزهري ومن قبله أبو إسحاق الزجاج غير مستقيم ؛ وذلك لتواتر القراءة وثبوتها في المصاحف ، وبطلان قول عائشة وعثمان { إلى غير ذلك من ردود سبق بيانها بالتفصيل .

النقد الخامس : عند قول الله تعالى : ﴿وَأَنْتَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [لقمان:٢٩] عرض الأزهري للقراءات في «تعملون» ولم يذكر إلا قراءة أبي عمرو بالياء فيها ، فقال : «روى عباس عن أبي عمرو : «بما يعملون» بالياء لم يروه غيره»^(٤).

(١) النشر ٢/ ٢٧٤ .

(٢) معاني القراءات ٢/ ١٤٩ .

(٣) السابق .

(٤) السابق ٢/ ٢٧٢ .

موقف الأزهرى :

يشم رائحة رفض الأزهرى لرواية عباس ، حيث قال : «والقراءة بالتاء ؛ لاجتماع القراء عليها»^(١) وقوله في نصه السابق : «لم يروه غيره» .

التعليق والمناقشة :

ما ذهب إليه الأزهرى مردود بما يلي :

١ - مروية عن أبي عمرو من طريق الدوري^(٢) .

٢ - مروية عن السلمي ونصر بن عاصم^(٣) .

النقد السادس : عند قول الله تعالى : ﴿ هَلْ أَنتُمْ مُطْلَعُونَ ﴾ ﴿٥٤﴾ فَاطَّلَعَ [الصفات: ٥٤، ٥٥] عرض الأزهرى للقراءات وكانت على النحو التالي :

١ - روى حسين الجعفي عن أبي عمرو : «هل أنتم مطلعون» ساكنة الطاء مكسورة النون «فاطلع» بضم الألف وكسر اللام على فافعل .

٢ - وقرأ سائر القراء : «هل أنتم مطلعون فاطلع» بفتح الطاء والعين واللام^(٤) .

موقف الأزهرى :

كان للأزهرى موقف تجاه القراءات السابقة^(٥) يتضح فيما يلي :

الأول : اختيار قراءة القراء ما عدا قراءة أبي عمرو في رواية الجعفي ، ثم يوجهها ، فيقول : «القراءة : «هل أنتم مطلعون فاطلع» يقال : طلعت عليهم واطلعت وأطلعت ، بمعنى واحد» ثم صرح بهذا الاختيار : «والقراءة في هذا

(١) معاني القراءات ٢/ ٢٧٢ .

(٢) الجامع ٧/ ٥٣٣٦ .

(٣) السابق .

(٤) معاني القراءات ٢/ ٣١٩ .

(٥) السابق ٢/ ٣١٩ ، ٣٢٠ .

الحرف على ما اجتمع عليه القراء» .

الثاني : تشديد قراءة أبي عمرو والقول برداءتها ، يقول حاكم ومعللا : وأما رواه الجعفي « عن أبي عمرو «هل أنتم مطلعون فاطلع» فلو كانت النون مفتوحة كانت صحيحة في العربية ، وأما كسر النون في «مطلعون» فهو شاذ ورديء عند النحويين ؛ لأن وجه الكلام : هل أنتم مطلعي؟» إلا أننا نجد الأزهري يقول : «وقد جاء مثله في الشعر ، قال الشاعر :

هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

وكان وجه الكلام : والآمرون به ثم نجده يذكر بيتا آخر ثم يحكم عليه ، فيقول : ومثله قول الآخر ، وهو رديء :

وما أدري وظني كل ظن أمسلمني إلى قومي سراح

ووجه الكلام : أمسلمني إلى قومي ، وكل أسماء الفاعلين إذا ذكر بعدها المضمر لم يذكر النون فيه ولا التنوين ، تقول : زيد ضاربي ، وهما ضاربك وهم ضاربوك ، ولا يجوز هو ضاربني وهم ضاربونك إلا في شاذ الشعر ، كما أعلمتك» .
التعليق والمناقشة :

كان حق هذا النقد أن يوضع في موضعين سابقين من هذا البحث :

١ - مبحث دفاعات الأزهري بسبب قوله : «وقد جاء مثله في الشعر» فيكون دفاعا منه عن قراءة أبي عمرو بالشعر ، لولا عبارتان ذكرهما الأزهري ، هما : «ومثله قول الآخر ، وهو رديء» وقوله : «ولا يجوز : هو ضاربني وهم ضاربونك إلا في شاذ الشعر ، كما أعلمتك» فقد خرجناه من الدفاع .

٢ - مبحث شواذ الأزهري بسبب قوله : «وأما كسر النون في «مطلعون» فهو شاذ» إلا أن وصفه القراءة بالرداءة عند النحويين ، جعلنا نخص هذا النقد بالذكر .

وما ذهب إليه الأزهري من تشديد القراءة يمكن قبوله لعدم شهرة القراءة

وعدم استفاضتها ، وهذا يمنع القراءة بها ، لكن لا يصل التشديد إلى حد القول برداءة القراءة ، فهذا يمنع الاحتجاج بها في بابها ، وكيف ذلك وقد جاء ما يدعم ذلك ، فقد قرأ بها أبو البرهم وعمار بن أبي عمار^(١) واحتج لها - الأزهرى - نفسه - بالشعر ، كما احتج ابن جني يقول : «والأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم إلا أن يكون على لغة ضعيفة ، وهو أن يجري اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع لقربه منه ، فيجري «مطلعون» مجرى يطلعون ، وعليه قول بعضهم :

أريت إن جئت به أملودا مرجلا ويلبس البرودا
أقائلن أحضر الشهودا

فوكد اسم الفاعل بالنون ، وإنما بابها الفعل ، كقوله تعالى : ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦] وقوله : ﴿لَتَرَكُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] ونحو ذلك^(٢) إلا أن ابن جني جعل ذلك من الشذوذ الذي لا يقاس عليه ، لكن الأبيات التي ذكرها الأزهرى والشاهد الذي ساقه ابن جني ، وشاهدين ذكرهما أبو حيان ، وهما :

فهل فتى من سراة القوم يحملني وليس حاملني إلا ابن حمال
وقال الآخر :

وليس بمعيني^(٣)

يستدل بها على وجود ذلك - أي : الجمع بين نون الجمع وياء المتكلم - في فصيح الكلام ، وجاء القرآن بقراءته حاكيا هذه الفصاحة وأبلغ ، وكثرة الشعر تخرج القراءة من باب الرداءة يقول أبو حيان : «فهذه أبيات ثبت التنوين فيها مع ياء

(١) البحر ٧ / ٣٦١ .

(٢) المحتسب ٢ / ٢٢٠ .

(٣) البحر ٧ / ٣٦١ .

المتكلم ، فكذاك ثبتت نون الجمع معها ؛ إجراء للنون مجرى التنوين ، لاجتماعهما في السقوط للإضافة» ^(١) وأما قول الأزهري : «فلو كانت النون مفتوحة لكانت صحيحة في العربية» فقد وردت القراءة بها عن القراء وابن محيصن وابن عباس وعمار بن أبي عمار وأبي السراج ^(٢) وأبي عمرو في رواية الجعفي : ^(٣)

تعقيب : قراءة «مطلعون» بكسر النون ، وإن لم يقرأ بها فهي صحيحة وليست برديئة .

النقد السابع : عند قول الله تعالى : ﴿الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢] ذكر الأزهري عن أبي حاتم عن أبي عمرو أنه كان يميل «القارعة» ^(٤) .
موقف الأزهري :

علق الأزهري على إمالة أبي عمرو ، قائلا : «وأصحاب أبي عمرو لا يعرفون ذلك ؛ لأن «القارعة» في موضع الرفع ، والقراءة بفتح القاف» ^(٥) فالأزهري أو أبو حاتم - هنا - يذهب إلى عدم قبول الرواية بأمرين :

١ - بعدم معرفة أصحاب أبي عمرو إمالة «القارعة» عنه ، ويعلل لذلك بأن «القارعة» في موضع الرفع .

٢ - اختيار الفتح بديلا عن الإمالة .

التعليق والمناقشة :

ما ارتآه الأزهري من عدم قبول الرواية لأسبابه التي أبداهها غير مقبول وذلك

(١) البحر ٧ / ٣٦١ .

(٢) السابق .

(٣) السبعة ٥٤٨ .

(٤) معاني القراءات ٣ / ١٥٩ .

(٥) السابق .

لأسباب الآتية :

١ - الرواية ذكرها ابن مجاهد ^(١) وابن خالويه ^(٢).

٢ - تقرير الأزهري - نفسه - عندما قال : «والراء إذا دخلت في أسماء على مثال فاعل سهلت الإمالة ، وإن كان فيها حرف من حروف الإطباق ، مثل قولك : هذا صارم ، تميل الصاد ، ولا تقول : في صالح ، وكذلك تقول : مررت بضارب ، ولا تقول : مررت بضابط ، وهذا الباب انفرد به البصريون وهو باب الإمالة» ^(٣) ففي هذا النص أمران :

أ- أبو عمرو بن العلاء بصري .

ب- ليس البصريون هم الذين انفردوا بالإمالة ، بل هي واردة عن بصريين وغيرهم من القراء ، يقول ابن الجزري نقلاً عن الهذلي : «وما أحد من القراء إلا رويت عنه إمالة قلَّت أو كثرت» ^(٤).

ج - من الملاحظ أن من موانع الإمالة فيما هو على وزن فاعل وقوع حرف من حروف الاستعلاء قبل الألف ، وهذا ما مثل له الأزهري ، بقوله : «والإمالة لغة تميم وعليها صيغة لسان من جاورهم من أهل العراق والبدو ، والعرب تقول : عابد وعابد ، وعالم وعالم ، فيكسرون الألف لانكسار ما بعدها ، إلا أن تدخل حروف الإطباق وهي الطاء والظاء والصاد والضاد ، ولا يجوز في ذلك ، ظالم ولا طالب ولا صابر ولا ضابط ، وكذلك حروف الاستعلاء ، وهي الخاء والغين والقاف ، ولا يجوز في غافل غافل ، ولا في خادم خادم ولا في قاهر قاهر» ^(٥) وعلى

(١) السبعة ٦٩٥ .

(٢) إعراب القراءات ٣ / ٥٢٢ .

(٣) معاني القراءات ١ / ١٤١ .

(٤) منجد المقرئين ٢٣٣ .

(٥) معاني القراءات ١ / ١٤ ، ١٤١ .

هذا الأساس تمنع إمالة «القارعة» لأن القاف من حروف الاستعلاء ، المانعة للإمالة ، وهذا ما قرره ابن خالويه ، فقال : «وهذا ليس بالجيد عند النحويين ؛ لأن القاف من حروف الموانع» ^(١) وهذا هو السبب اللغوي الذي من أجله تمنع الإمالة ، لا كما ذهب الأزهري من أن المانع من إمالة «القارعة» أنها في موضع الرفع ، والملاحظ أن الأزهري - نفسه - قد استثنى الراء مع وجود حروف الاستعلاء ، فإنها تغلب الموانع وتكون معها الإمالة ، كما في أمثلة الأزهري : صارم ، وضارب ، ولغلبة الراء على المانع جوز المبرد قراءة أبي عمرو بالإمالة ، حيث ذكر ابن خالويه : «قال المبرد : ويجوز الإمالة من أجل الراء ، والإمالة في قاسم خطأ ، وفي «قادر» و«القارعة» صواب من أجل الراء ، وأنشد :

عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر ^(٢)

تعقيب : إمالة «القارعة» صواب - رواية ولغة - وإن كان أصحاب أبي عمرو لا يعرفونها .

(١) إعراب القراءات السبع ٣ / ٥٢٢ .

(٢) السابق ٣ / ٥٢٢ .

القارئ الخامس

حمزة ~

(ت ١٥٦ هـ - ٧٧٣ م)



القارئ الخامس

حمزة

هو : حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل التميمي الزيات الكوفي ، ولد سنة ثمانين من الهجرة ، أدرك الصحابة ، تعلم الفرائض والقرآن والعربية ، أخذ القراءة عن سليمان بن مهران الأعمش وجعفر بن محمد الصادق وغيرهما ممن أخذوا القراءة عن ابن مسعود رضي الله عنه وأخذ القراءة عنه خلاد بن خالد وشريك بن عبد الله والكسائي ، توفي بحلول سنة مائة وست وخمسين من الهجرة ، الموافق سبعمائة وثلاث وسبعين من الميلاد ، وراويه خلف بن هشام البغدادي ، وخلاد بن خالد الكوفي .

اعتمد عليه الأزهرى في بناء كتابه ، وأفرد له روايات في كثير من سرد القراءة^(١) فضلا عن موافقاته مع القراء ، ومع ذلك لم يسلم من القدح في بعض قراءاته ، وتصويب السهام نحوها ، وهنا لابد من مناقشة الأزهرى مناقشة نتبين فيها وجه الصواب وعين الحقيقة ، وإليك هذه النقود موضوعة على بساط البحث :

التقد الأول : عند قول الله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] عرض الأزهرى القراءات في «الأرحام» فقال : «واتفق القراء على نصب «والأرحام» إلا حمزة ، فإنه خفض الميم ، نسقا على الهاء في «به»^(٢) .

(١) معاني القراءات ١ / ١٤٧ ، ١٥٦ ، ١٨٥ ، ١٩٨ ، ٢١٧ ، ٢٣٤ ، ٢٤٦ ، ٢٦٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٩٤ ، ٤٠٦ ، ٤٣٠ ، ٤٤٥ ، ٤٥٨ ، ٦٢ / ٢ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٥٥ ، ١٦٥ ، ٢٢٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٧٧ / ٣ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ١١٦ .

(٢) السابق ١ / ٢٩٠ .

موقف الأزهري من القراءات السابقة :

حوى تعليق الأزهري على القراءتين السابقتين موقفين :

الموقف الأول : موقفه من قراءة القراء عدا قراءة حمزة هو التجويد ، حيث يقول :
«والقراءة الجيدة : «والأرحام» بالنصب ، المعنى : اتقوا الأرحام أن تقطعوها» .

الموقف الثاني : موقفه من قراءة حمزة : هو التضعيف والتخفئة والحكم عليها بعدم الجواز ، وذلك من جهتين :

الأولى : عادة العرب في مثل هذا ، يقول : «وأما خفض «الأرحام» على قراءة حمزة ، فهي ضعيفة عند جميع النحويين ، غير جائزة إلا في اضطرار الشعر ؛ لأن العرب لا تعطف على المكنى إلا بإعادة الخافض ويوضح ويؤكد هذه الجهة في موضع آخر عند تعليقه على قراءة ابن عامر قول الله تعالى : ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] : «وبالزبر» بالياء في مقابلة قراءة غير ابن عامر : «والزبر» دون باء ، فيقول : «إذا أظهرت اسماً ثم عطفت عليه اسماً فإن شئت عطفته بالياء ، وإن شئت نويت حذفها وأما المضممر فلا يعطف عليه إلا بإظهار الخافض» .

الثانية : أمر الدين ، يقول : «وخفض «الأرحام» خطأ أيضاً - وأمر الدين عظيم ؛ لأن النبي ﷺ قال : «لا تحلفوا بأبائكم» فلا يجوز أن تتساءلوا بالله وبالرحم ، على عادة كلام العرب ، أي : نهى النبي ﷺ عن الحلف بغير الله» .
التعليق والمناقشة :

تخفئة الأزهري قراءة حمزة ؛ بناء على الجهتين المتقدمتين ، غير جائز ؛ وذلك للأسباب الآتية :

١ - رواها ابن مجاهد^(١) دون أن يصدر ضدها حكماً بالتخفئة وعدم الجواز ،

(١) معاني القراءات ١/ ٢٨٧ .

ويبدو أن ابن مجاهد لم يخطئها ؛ لأنها قراءة رسول الله ﷺ يقول ابن خالويه : «وزعم البصريون - جميعا - أنه لحن ، قال ابن خالويه : وليس لحننا - عندنا - لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزیه إلى رسول الله ﷺ أنه قرأ «والأرحام»^(١) فهي قراءة متواترة ، يبين اتصال سندها أبو حيان ، فيقول ردا على ابن عطية : «إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ قرأ بها سلف الأمة واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ﷺ بغير واسطة عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت ، وأقرأ الصحابة أبي بن كعب»^(٢).

٢ - الثقة في حمزة ، يقول ابن خالويه : «فإن حمزة كان لا يقرأ حرفا إلا بأثر»^(٣) ويقول أبو حيان : «وحمزة ؓ أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش وحمدان بن أعين ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وجعفر بن محمد الصادق ، ولم يقرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر ، وكان حمزة صالحا ورعا ثقة في الحديث ، وهو من الطبقة الثالثة ... وقال الثوري وأبو حنيفة ويحيى بن آدم : غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض»^(٤) وسبق أن قرر الأزهرى قائلا : «ولا ينبغي أن يقرأ بما يجوز في اللغات إلا أن تثبت رواية صحيحة أو يقرأ به كثير من القراء»^(٥) وقراءة حمزة - على حد أقوال العلماء - صحيحة متواترة ، وصاحبها ثقة ، وليس حمزة وحده بل يعمم القرطبي الثقة في القراء كلهم بأن قراءتهم متصلة بالنبي ﷺ فيقول : «ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء تثبت عن النبي ﷺ تواترا يعرفها أهل الصنعة ، وإذا ثبت شيء عن النبي ﷺ فمن رد ذلك

(١) إعراب القراءات السبع ١/ ١٢٨.

(٢) البحر ٣/ ١٥٩.

(٣) إعراب القراءات السبع ١/ ١٢٨ ، ١٢٩.

(٤) البحر ١/ ١٢٨ ، ١٢٩.

(٥) معاني القراءات ١/ ١١٥.

فقد رد على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به النبي ﷺ وهذا مقام محذور ، ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو ، فإن العربية تتلقى عن النبي ﷺ ولا يشك أحد في فصاحته .

٣ - روايتها عن غير حمزة : فقد رواها الفراء عن إبراهيم النخعي^(١) ، كما رويت عن قتادة والأعمش^(٢) وابن عباس والحسن ومجاهد ويحيى بن وثاب وأبو رزين^(٣) مما يدعم ويؤكد قراءة حمزة .

٤ - ورودها في القرآن والشعر والنثر :

أولاً : القرآن : أوجد العلماء آيات من القرآن ، قد تحققت فيها هذه الظاهرة ومن مظاهر ذلك :

أ - قوله تعالى : ﴿ وَكُفِّرْ بِهِ ۖ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾ [البقرة: ٢١٧] حيث جر «المسجد» عطفاً على الضمير في «به» يقول أبو حيان : «والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً ؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه»^(٤) .

ب - قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقَيْنَ ﴾ [الحجر: ٢٠] حيث عطف «من» على الكاف والميم من «لكم»^(٥) .

وغير هذا كثير ، كما أوجد العلماء من القرآن آيات فيها أعيد حرف الجر مع الاسم الظاهر المعطوف على الضمير ، من مظاهر ذلك :

١ - قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ يُجِيبُكُمْ مِّنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴾ [الأنعام: ٦٤] حيث عطف

(١) الجامع ١٦٧/٣ .

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٥٢ .

(٣) البحر ١٥٧/٣ .

(٤) السابق ١٤٧/٢ .

(٥) الجامع ١٦٧١/٢ .

«كل» على الهاء في «منها» بإعادة «من» .

٢ — قوله تعالى : ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ ﴾ [القصص: ٨١] حيث عطف «داره» على الضمير في «به» بإعادة حرف الجر حرف للباء .

تفسير ذلك : زواج القرآن بين الظاهرة وعكسها ، فلم اختيار أحد الجانبين على الآخر ؟ وإذا أبيع الاختيار فلم القدح فيما لم يختر ؟

ثانيا : الشعر ، فقال : «غير حائزة إلا في اضطرار الشعر» لكنه يسوق بيتا من الشعر ساقه الفراء دليلا على جواز القراءة ، فقال : «وقد أنشد الفراء بيتا في جوازه : تعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفائف»^(١)

ثم يعلق الأزهري فيقول : «والكلام وجهه : ومن بينها وبين الكعب ، فاضطره الشعر إلى جوازه»^(٢) وهو تعليق الفراء ، قائلا : «وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه»^(٣) .

ونقول : البيت الذي أنشده الفراء وذكره الأزهري ليس هو البيت الوحيد الذي يحمل الظاهرة ، بل هناك أبيات أخرى نسوقها ، منها^(٤) :

أبك أيه بى أو مصدر من حمر الجلة جأب حشور
وقال الآخر :

فحسبك والضحاك سيف مهند

وقول آخر :

وقد رام آفاق السماء فلم يجد له مصعدا فيها ولا الأرض مقعدا

(١) معاني القراءات ١ / ٢٩٠ ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٥٣ .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

(٤) انظر الجامع ٢ / ١٦٧٠ ، ١٦٧١ والبحر ٢ / ١٤٨ .

وقال آخر :

ما إن بها ولا الأمور من تلف ما حم من أمر غيبه وقعا

وقال آخر :

أمر على الكتيبة لست أدري أحتفي كان فيها أم سواها

وقال آخر :

هلا سألت بذي الجهاجم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المحرق

وقال آخر :

بنا أبدا لا غيرنا يدرك المنى وتكشف غماء الخطوب الفواح

وقال آخر :

إذا أوقدوا نار الحرب عدوهم فقد خاب من يصل بها سعيها

وقال آخر :

لو كان لي وزهير ثالث وردت من الحمام عدانا شر مورود

وقال رجل من طيء :

إذا بنا بل أنيسان اتقت فئة ظلت مؤمنة ممن تعاديها

وأنشد سيويه :

فاليوم قدتن تهجونا وتشتما فإذهب فما بك والإمام من عجب
الشعر والرد على الأزهري :

كثرة الشعر - هنا - فيها دلالتان :

الأولى : تمكن الظاهرة من الكلام الفصيح مما يؤكد وجودها في الأفصح .

الثانية : خروج الظاهرة من حيز الضرورة إلى القاعدة العامة ، يقول أبو حيان :

«وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة»^(١).

ثالثا : النثر : وردت الظاهرة في النثر على لسان ابن من أبناء العرب ، يقول ابن خالويه : «قول العجاج أنه كان إذا سئل : كيف تجددك؟ قال : خير عافاك الله ، يريد بخير»^(٢) وحكى أبو حيان : «رُوي من قول العرب : ما فيها غيره وفرسه ، بجر الفرس ، عطفًا على الضمير في غيره ، والتقدير : ما فيها غيره وغير فرسه»^(٣) فأبي ضرورة تحمل القائل على ذلك !!؟

٥ - جواز الظاهرة في مذهب الكوفيين : إذا كان البصريون يمنعون عطف الظاهر على المضمّر إلا بإعادة حرف الجر مع المظهر ، فإن الكوفيين لا يمنعون ذلك ، يقول ابن خالويه : «فأما الكوفيون فأجازوا الخفض ... وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض ، فقد عرفه غيرهم»^(٤).

ويؤكد هذا ابن الدهان : «والكوفي يحيز عطف الظاهر على المجرور ولا يمنع منه»^(٥).

وأبو حيان : «وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ومن اعتلأهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز»^(٦).

وما أكثرث النقل - هنا - إلا للرد على الأزهرى في رده قراءة حمزة ، والقرطبي

(١) البحر ٢/١٤٧، ١٤٨.

(٢) إعراب القراءات ١/١٢٧ والحجة ١١٩.

(٣) البحر ٢/١٤٧.

(٤) الحجة ١١٩.

(٥) الجامع ٢/١٦٧٠.

(٦) البحر ٣/١٥٨، ١٥٩.

في تقييح الكوفيين ذلك مثل البصريين : «أما البصريون فقال رؤسائهم : هو لحن ، لا تحل القراءة به ، وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح» ^(١) .

٦ - تفسير الحديث ليس فيه نهى : ما ذهب إليه الأزهري من تفسير حديث الحلف ، بأنه نهى عن الحلف بغير الله ، ليس في محله ؛ لقول القشيري : «النهى إنما جاء في الحلف بغير الله ، وهذا توسل إلى الغير بحق الرحم ، فلا نهى فيه» ^(٢) .

٧ - اختيار العلماء لها : تجويد الأزهري لقراءة الفراء وتخطئته لقراءة حمزة لدليل على اختياره لقراءة الفراء وإن لم يصرح به ، ولا يعاب في ذلك ، لكن ليس له أن يقدح فيها لم يختره ؛ لأن غيره اختار غير ما اختار هو ، يقول القشيري - مثلاً : «وأختار العطف» ^(٣) .

٨ - توجيه وتخريج العلماء لهذه القراءة : وجه العلماء قراءة حمزة وخرجوها بأحد الأوجه التالية :

أ - خفض على القسم ، والعرب تقسم بالرحم . ^(٤)

ب - حذفت الباء ، وهي مرادة ، كما قيل :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها ^(٥)

ج - الخافض حرف «في» فمعناه : واتقوه في الأرحام أن تقطعوها ^(٦)

د - معطوف على المضممر المجرور من غير إعادة الجار ، وعلى هذا فسرهما الحسن

(١) الجامع ٢/ ١٦٦٨ .

(٢) السابق ٢/ ١٦٧٠ .

(٣) السابق .

(٤) السابق .

(٥) السابق .

(٦) الحجة لابن خالويه ١١٩ .

والنخعي ومجاهد ، ويؤيده قراءة عبد الله : «وبالأرحام» ^(١) .

تعقيب : بهذه الردود وغيرها تقف القراءة مرفوعة الهامة في صف القراءات المتواترة على الرغم من معاول الهدم .

النقد الثاني : عند قول الله تعالى : ﴿ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩] عرض الأزهرى القراءات ، فقال : «أمال حمزة - وحده : «ضعافا خافوا عليهم» وقرأها الباقون بالتفخيم» ^(٢) .

موقف الأزهرى :

القول بعدم الإمامة ، يقول : «الإمالة فيها غير قوية عند النحويين ، فلا يقرآن إلا بالتفخيم» ^(٣) .

التعليق والمناقشة :

ما ذهب إليه الأزهرى غير قوى ؛ وذلك لما يلي :

١ - رواها ابن مجاهد ^(٤) دون أن يصفها بعدم القوة .

٢ - قوى الإمالة فيها غير الأزهرى ، فهذا مكى يقول : «اعلم أن الإمالة فيه حسنة مع حرف الاستعلاء في «ضعافا» لأن الذي تمتنع معه الإمالة لتصعده مكسور ، وهو الضاد فلم يعتد به للكسرة التي هي عليه ؛ لأنها توجب الإمالة ؛ لأنه لما انكسر تسفل عن استعلائه وتصعده بالكسر الذي هو من الياء ، فضعف تصعده عن منع الإمالة ، فجازت الإمالة للكسرة ، وحسن ذلك ؛ لأنهم يميلون مع حرف الاستعلاء وبين الممال والكسرة حرف ساكن ، نحوم قلالة ومعطار ، يقدررون الكسرة كأنها حرف

(١) البحر ٣/ ١٥٧ .

(٢) معاني القراءات ١/ ٢٩٢ .

(٣) السابق ١/ ٢٩٢ .

(٤) السبعة ٢٢٧ .

الاستعلاء لسكونه ، فإذا كانت الكسرة على المستعلي نفسه كان أكد في جواز الإمالة ، وقد أملوا «خاف» مع حرف الاستعلاء ، وهو الخاء ولا كسرة عليه ولا قبله ، فعلوا ذلك لطلب الدلالة على كسرة «خفت» وليست الكسرة في الكلام ، فإذا كانت الكسرة موجودة في الكلام كان أحسن في الجواز» ولم تمتنع العين من الإمالة ؛ لانكسار ما قبلها»^(١) .

تعقيب : سبق أن حروف الاستعلاء تمتع من الإمالة ، واستثنى من ذلك أمور ، منها الراء كما عند أبي عمرو في «القارعة» ومنها هنا كسرة حرف الاستعلاء الظاهرة مثل «ضعافا» أو طارئة مثل «خافوا» من خفت .

النقد الثالث : عند قول الله تعالى : ﴿وَعَبْدَ الطَّغُوتِ﴾ [المائدة: ٦٠] عرض الأزهري القراءات ، فقال : «قرأ حمزة وحده : «وعبد الطاغوت» بضم الباء وكسر التاء ، وقرأ الباقون بفتحها»^(٢) .
موقف الأزهري^(٣) :

وجه الأزهري قراءة القراء عدا قراءة حمزة بقوله : «من قرأ «من عبد الطاغوت» عطفه على قوله : ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ و«من عبد الطاغوت» أما موقفه من قراءة حمزة فإنه أصدر ضدها حكماً بالإنكار عند أهل العربية ، يقول : «وأما قراءة حمزة : «وعبد الطاغوت» فإن أهل العربية ينكرونه» ثم يدعم موقفه هذا بالنقل عن عالمين ، هما :

١ - نصير النحوي : وصف نصير هذه القراءة بالوهم ، يقول الأزهري : «وقال نصير النحوي : هو وهم ممن قرأ به فليترك الله من قرأ به ، وليسأل عنه العلماء حتى

(١) الكشف / ١ / ٣٧٧ .

(٢) معاني القراءات / ١ / ٣٣٥ .

(٣) انظر السابق .

يوقف على أنه غير جائز» .

٢ - الفراء : ربط القراءة باللهجات ، فإذا كان لها وجه لهجي جازت ، وإلا فلا ، قال الأزهرى : «قال الفراء : من قرأ «وعبد الطاغوت» فإن تكن فيه لغة ، مثل : حَذِرٌ وحَذُرٌ ، وعجلٌ وعَجُلٌ ، فهو وجه ، وإلا فلا يجوز في القراءة» .

التعليق والمناقشة :

سأخذ بنصيحة نصير ، وهي سؤال العلماء عن هذه القراءة ولنرجع إلى العلماء :
١ - بالرجوع إلى علماء القراءات وجدناهم يثبتونها عن حمزة ^(١) ، وزاد البنا المطوعي ^(٢) : وقد رويت عن ابن مسعود وابن وثاب والأعمش ^(٣) ، فذكرها عند العلماء وروايتها عن غير حمزة ، مع أن حمزة - وحده - يكفي ؛ لدليل على تمكن القراءة في عالم القراءات .

٢ - بالرجوع إلى العلماء ، وجدناهم أوجدوا وجوها للقراءة في العربية ، منها :

أ - عَبْدُ جَمْعِ عَبْدٍ هذا أقل جموع عَبْدٍ الثانية ^(٤) .

ب - ضم الباء مبالغة ، كما قالوا : حَذُرٌ ويقظ ^(٥) ، هذا ما قاله الفراء في نص الأزهرى ونسأل : ألا تكفي هذه الوجوه لتحمل عليها القراءة يا نصير !!؟

٣ - هذه رواية وإن لم ترتبط باللهجات ، فارتباط القراءات باللهجات من باب الغلبة والكثرة ، وما يقظ وحذر وعضد وندس ، بضم العين في كل إلا من أقوال العرب .

(١) السبعة ٢٤٦ والكشف ١/ ٤١٤ والنشر ٢/ ٢٥٥ .

(٢) الإتحاف ١/ ٥٣٩ .

(٣) البحر ٣/ ٥١٧ .

(٤) إعراب القراءات السبع ١/ ١٤٧ والحجة ١٣٣ والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٤٨ .

(٥) البحر ٣/ ٥١٩ .

تعقيب : بعد الرجوع إلى العلماء وسؤالهم عن قراءة حمزة ، أجابوا :

أولاً : القراءة صحيحة ، وليست وهماً ، فاقراًن بها ولا حرج .

ثانياً : لا التفات إلى من ينكر قراءة متواترة .

النقد الرابع : عند قول الله تعالى : ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ﴾ [الفرقان: ٦٢] يقول الأزهري : «وانفرد حمزة - وحده - بتخفيف : «لمن أراد أن يذكر»^(١) .
موقف الأزهري :

يقول الأزهري : «ما تابعه أحد على التخفيف»^(٢) .

التعليق والمناقشة :

أقول : إن كان الأزهري يقصد بالمتابعة أحد قرائه ، فهذا صحيح ، وإن كان يقصد بها عدم المتابعة - تماماً - فهذا غير صواب ؛ لأن خلفاً قرأ بها مثل حمزة ، ووافقها الأعمش^(٣) .

النقد الخامس : عند قول الله تعالى : ﴿وَمَا أَنتَ بِمُصْرِحٍ﴾ [إبراهيم: ٢٢] حكى الأزهري القراءات في «بمصرخي» فقال : «قرأ حمزة : «بمصرخي» بكسر الياء ، وقرأ الباكون : «بمصرخي» بفتح الياء»^(٤) .
موقف الأزهري من قراءة حمزة :

الرفض وعدم الجودة ، يقول : «قراءة حمزة غير جيدة عند جميع النحويين»^(٥) ويعتبر هذا رأيه ؛ لأنه لم يدافع عنها ، بل دعم موقفه هذا بما يلي^(٦) :

(١) معاني القراءات ١/ ٣٩٤ .

(٢) السابق .

(٣) الإتحاف ٢/ ١٩٨ ، ٣١٠ .

(٤) معاني القراءات ٢/ ٦٢ .

(٥) السابق .

(٦) ينظر السابق ٢/ ٦٢ ، ٦٣ بتصرف .

- ١ - بيان أهل البصرة : «قال أهل البصرة : قراءته غير جيدة» .
- ٢ - بيان قول الفراء : «وقال الفراء : لا وجه لقراءته إلا وجه ضعيف ؛ وأنشد قول الأغلب :

قال لها هل لك يا تافئ

يعنى : فئ ، يعنى يا هذه .

قالت له :

ما أنت بالمرضي^(١)

- ٣ - بيان موقف الزجاج : ويتلخص فيما يلي :
- أ - نقد الشعر الذي ذكره الفراء ، فقال : «مثل هذا الشعر لا يحتج به ، وعمل مثله سهل ، فلا يحتج به في كتاب الله تعالى» .
- ب - بيان السبب والعلة في منع النحويين كسر ياء الإضافة ، يقول : «وجميع النحويين ، يقولون : إن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حركت إلى الفتح ، نقول : هذا غلامي قد جاء ، قال : ويجوز إسكان الياء لثقل الياء التي قبلها كسرة ، فإذا كان قبل الياء ساكن حركت إلى الفتح لا غير ؛ لأن أصلها أن تحرك ، ولا ساكن قبلها ، وإذا كان قبلها ساكن صارت حركتها لازمة لالتقاء الساكنين»^(٢) .
- ٤ - بيان ما قاله الزجاج : «فالياء الأولى من «بمصرخي» ومن في ساكنة ، فأدغم» .

- ٥ - موقف الأزهرى : الإنكار والرفض ، حيث قال : «والقراء يجتمعون على

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥، ٧٦ بإيجاز وتصرف.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٥٩، ١٦٠ نقله الأزهرى بإيجاز وتصرف.

فتح الياء غير حمزة والأعمش ، ولا يجوز - عندي - غير ما اجتمع عليه القراء ، ولا أرى أن يقرأ هذا الحرف بقراءة حمزة»^(١) .

٦ - ذكر رواية أخرى عن حمزة : قال : «وقد روى إسحاق بن منصور عن حمزة فتح الياء في «بمصرخي» كما قرأ سائر القراء ، فكأنه وقف على أن الكسر لحن فرجع عنه»^(٢) وما ذكر الأزهري هذه الرواية إلا ليهدم قراءة حمزة الأولى .

التعليق والمناقشة :

رفض الأزهري ومن لف لفه لقراءة حمزة والأعمش غير جيد وغير مقبول ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : ذكرها ابن مجاهد^(٣) دون أن يصدر ضدها حكماً بعدم الجودة ، مما يدل على ثبوت الرواية وتواترها ، ينقل القرطبي عن القشيري : «ما ثبت بالتواتر عن النبي ﷺ فلا يجوز أن يقال فيه : هو خطأ أو قبيح أو رديء ، بل هو في القرآن فصيح ، وفيه ما هو أفصح منه ، فلعل هؤلاء أرادوا أن هذا الذي قرأ به حمزة أفصح»^(٤) .

ونقول للقشيري ~ : تعبيرات هؤلاء لا تقول ذلك . وما تؤكد هذه الرواية قراءة يحيى بن وثاب^(٥) ؛ ولذا صوبها وحسنها العلماء نحاة وقراء^(٦) .

ثانياً : إمامة حمزة : يقول ابن خالويه : «وكان حمزة إماماً»^(٧) ولذلك ينفي ابن خالويه - نفسه - اللحن عن حمزة ، فيقول : «وأما حمزة فإن أكثر النحويين يلحنونه ،

(١) معاني القراءات ٦٣/٢ .

(٢) السابق .

(٣) السبعة ٣٦٢ .

(٤) الجامع ٣٦٩٥/٥ .

(٥) معاني القرآن ٧٥/٢ .

(٦) البحر ٤٢٠/٥ .

(٧) إعراب القرآن ٣٣٦/١ .

وليس لاحنا - عندنا - لأن الياء حركتها حركة بناء لا حركة إعراب»^(١).

ثالثا : سنة العرب الكسر لالتقاء الساكنين : يقول ابن خالويه : «العرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح»^(٢).

رابعا : ما استشهد به الفراء وأنكره الزجاج هو صحيح عن الأغلب العجلي ، يقول ابن خالويه : وأنشد الفراء حجة لحمزة»^(٣) وإذا كان الزجاج قد رفض بيت الأغلب ، فما قوله في بيت النابغة :

عليّ لعمر و نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب
بخفض الياء من (عليّ) ^(٤)؟

خامسا : هي من باب اللهجات : قال قطرب : «هذه لغة بني يربوع ، يزيدون على ياء الإضافة ياء»^(٥) ويقصد بالياء الثانية الكسرة ، ولم ينته عصر هذه اللهجة ، بل امتدت إلى عصر أبي حيان ، حيث قال : «وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم ، يقول القائل : ما فيّ أفعل كذا ، بكسر الياء»^(٦).

تعقيب : وضح من خلال المناقشة أن القراءة - بالرواية والوجه العربية والشعر واللسان اللهجي - ثابتة لا محالة ، نقرأ بها ، ولا وجه لمن لا يجد لها وجهها .

النقد السادس : عند قول الله تعالى : ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧] يعرض الأزهري القراءات في «اسطاعوا» فقال : «قرأ حمزة وحده : «فما اسطاعوا»

(١) إعراب القرآن ١ / ٣٣٥.

(٢) السابق .

(٣) السابق والحجة ٢٠٣ .

(٤) البحر ٥ / ٤٢٠ .

(٥) السابق والجامع ٥ / ٣٦٩٥ .

(٦) البحر ٥ / ٤١٩ .

مشددة ، على معنى استطاعوا ، وفيه جمع بين ساكنين ، وهما السين والتاء المدغمة في الطاء^(١) .

موقف الأزهري من قراءة حمزة :

ذكر الأزهري كلاما عن أبي إسحاق الزجاج فيه تلحين وتخطئة حمزة من قراءة الإدغام ، يقول : « قال : فأما من قرأ : «فما استطاعوا» بإدغام التاء في الطاء ، فهو لاحن مخطئ ، وقاله الخليل ويونس وسيبويه وجميع من قال بقولهم ، وحجتهم في ذلك : أن السين ساكنة ، فإذا أدغمت التاء صارت طاءً ساكنة ، ولا يجمع بين ساكنين^(٢) .

التعليق والمناقشة :

تلحين وتخطئة حمزة غير سديد وغير مقبول ، وذلك لما يلي :

١ - تواتر القراءة وصحتها ، يقول البنا : «متواترة والجمع بينهما (أي : الساكنين) في مثل ذلك سائغ جائز ، مسموع في مثله^(٣)» صدق سواغها وجوازها وسماح مثلها من قبل ابن خالويه ، قائلا : «فما استطاعوا» يقرأ بالتخفيف إلا ما روي عن حمزة من تشديد الطاء ، وقد عيب ذلك ؛ لجمعه بين الساكنين ليس فيهما حرف مد ولين ، وليس في ذلك عيب ؛ لأن القراءة قد قرؤوا بالتشديد قوله : ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ ، ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ ، ﴿نِعْمًا يَعْظُمُ لَهُ﴾^(٤) .

ومما يؤكد ها روايتها عن غير حمزة أن طلحة قرأ بها^(٥) .

(١) معاني القراءات ١٢٦/٢ .

(٢) السابق ١٢٧/٢ والتهذيب ١٠٥/٣ والنص في معاني القرآن وإعرابه ٣١٢/٣ .

(٣) الإتحاف ٢٢٧/٢ .

(٤) الحجة في القراءات السبع ٢٣٢ ، ٢٣٣ والآيات النساء ١٥٤ ويونس ٣٥ والنساء ٥٨ .

(٥) البحر ١٦٥/٦ .

٢ - صحتها في العربية : حيث أوجد لها العلماء وجهها في العربية فقال أحدهم :
«إن الساكن الثاني لما كان اللسان - عنده - يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعاً واحدة
صار بمنزلة حرف متحرك ، فكأن الساكن الأول قد والى متحركاً»^(١).

ملاحظة : ساق الأزهري على لسان الزجاج : «ومن العرب من يقول : استاعوا ،
ولا يجوز القراءة بها»^(٢) ولقد جعلها القرطبي لغة مشهورة^(٣) وبها قرأ الأعمش^(٤).
تعقيب : قراءة حمزة : «اسطاعوا» بالإدغام صحيحة ، ولا داعي لتلحين وتخطئة
من قرأ بها .

النقد السابع : عند قول الله تعالى : ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] عرض
الأزهري القراءات فقال : «قرأ حمزة وحده : «ترائي الجمعان» بكسر الراء ، ثم يأتي
بألف ممدودة بعد الراء ولا يهمز في الوقف ، وكان الكسائي يقف : «ترائي» على
همزة مكسورة بعد الألف ويصل بالفتح ، وقرأ الباقون : ﴿تَرَاءَى الْجَمْعَانِ﴾ مفتوحة
الراء ، ووقفوا : «ترأى» مفتوحة بعد مد وألف بعد الهمزة»^(٥).

موقف الأزهري من قراءة حمزة :

كان للأزهري موقفان تجاه قراءة حمزة :

الأول : بالنسبة للإمالة : ربط الأزهري قراءة حمزة بالإمالة باللهجات ، فقال :
«أما قراءة حمزة : «ترائي» بكسر الراء ومد الألف ، فإنه ذهب إلى لغة من يقول : راء
في موضع رأي ، وكسر الراء ؛ لأنها في اللفظ مكسورة» ويقول في ذات الموضوع :

(١) الإنحاف ٢/ ٢٢٧.

(٢) معاني القراءات ٢/ ١٢٧ والتهذيب ٣/ ١٠٥ ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣١٢.

(٣) الجامع ٦/ ٤٢٣٣.

(٤) البحر ٦/ ١٦٥.

(٥) معاني القراءات ٢/ ٢٢٦.

«على أن كسر الراء لغة من لغات العرب»^(١).

الثاني : بالنسبة للوقف : ضعف الأزهري وقف حمزة ، فقال : «وأما قوله : لا يهمز في الوقف ، فهو ضعيف جدا ، وكأنه جعل الهمزة ألفا»^(٢).

التعليق والمناقشة :

نناقش الأزهري فيما أتى به من تعليق :

- ١ - صنيع جميل من الأزهري أن يربط القراءات باللهجات ، فقد ربط - هنا - إمالة حمزة الراء والألف المنقلبة عن همزة وهي عين (تفاعل) والألف التي هي لام الفعل ، حيث أشار - هنا - إلى أن الإمالة لهجة من لهجات العرب ، وإن لم يصرح بعزوها - هنا - فقد صرح به في موضع آخر ، حيث قال : «والإمالة لغة تميم ، وعليها صيغة لسان من جاورهم من أهل العراق والبدو»^(٣) وقال ابن الجزري : «الفتح لهجة أهل الحجاز ؛ والإمالة لهجة عامة نجد من بني تميم وأسد وقيس»^(٤).
- ٢ - أما بالنسبة لتضعيف وقف حمزة ، فقد ذهب إليه من قبل الأزهري أبو حاتم ، حيث قال : «وقراءة حمزة هذا الحرف محال وحمل عليه»^(٥).

وقول الأزهري في عرضه للقراءات : «ولا يهمز في الوقف» ثم يقول في تعليقه : «وأما قوله : لا يهمز في الوقف فإنه ضعيف جداً» فالقول - هنا - قول الأزهري ؛ لأنني لم أقف على هذا القول إلا له ، وتفسيره أنه يثبت الوقف بالهمز من خلال نفيه الهمز فيه ، ثم يذهب إلى أن عدم الهمز في الوقف ضعيف جدا ، ولو قال مقالة ابن

(١) معاني القراءات ٢/ ٢٢٦.

(٢) السابق.

(٣) السابق ١/ ١٤٠.

(٤) النشر ٢/ ٣٠.

(٥) البحر ٧/ ١٩.

مجاهد : «وكان حمزة يقف «ترآءا» على وزن (تراعى) وكذلك قال نصير عن الكسائي يأتي بهمزة مكسورة بعد الألف التي بعد الراء مع كسر الراء» ^(١) لكان صوابا ، ولكن ورد أن حمزة كان يميل ألف (تفاعل) وصلا ووقفا ؛ لإمالة الألف المنقلبة ، ففي قراءته إمالة لإمالة ، وفي هذا الفعل وفي (رأى) إذا استقبله ألف وصل لمن أمال للإمالة حذف السبب وإبقاء المسبب ؛ لما قالوا : صعقي في النسب إلى الصعق ^(٢) .

ولكن قول ابن الباذش : «حمزة يميل ألف (تفاعل) وصلا ووقفا» دليل على أن حمزة لا يهزم في الوقف ، وما ذهب إليه الأزهري - إن أراد ذلك - من تضعيف هذا الضبط ، فقد أثبت ضبط ابن خالويه خلاف ما حكم به الأزهري ، حيث قال ابن خالويه : «وقوف حمزة «ترى» بكسر الراء ومد قليل ؛ لأن من شرطه حذف الهمز في الوقف ، فكان المد إشارة إليها ودلالة عليها» ^(٣) .

تعقيب : قراءة حمزة من الوقف بالهمز في بعض الروايات وبمدة قليلة بعد الهمز في بعض الروايات الأخرى ، كله وارد مأثور .

النقد الثامن : عند قول الله تعالى : ﴿وَمَكْرُ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئِ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣] عرض الأزهري القراءات فقال : «قرأ حمزة وحده : «ومكر السيئ» ساكنة الهمزة ، وقرأ الباقون «ومكر السيئ» بكسر الهمزة ، واتفقوا على ضم الهمزة في قوله : ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾» ^(٤) .

موقف أبي منصور :

وقف أبو منصور من قراءة حمزة موقف غير المجيز لها ، وذلك من خلال أمرين :

(١) السبعة ٤٧٢ .

(٢) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ١ / ٣١٠ تحقيق د/ عبد المجيد قطامش ط ١ سنة ١٤٠٣ هـ دار الفكر بدمشق .

(٣) الحجة ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٤) معاني القراءات ٢ / ٣٠٠ .

الأول : موقف أهل العربية حيث لم يميزوها ، نستمع إليه وهو يقول : «تسكين الهمزة في قوله : ﴿وَمَكَرَ السَّيِّ﴾ عند أهل العربية غير جائزة»^(١) .
وأهل العربية منهم :

١ - محمد بن يزيد المبرد : حيث نقل عنه النحاس قوله : «هذا لا يجوز في كلام ولا شعر ؛ لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها ؛ لأنها دخلت للفروق بين المعاني»^(٢) .
٢ - الزجاج حيث قال : «وهذا عند النحويين الحذاق لحن ، ولا يجوز وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار»^(٣) .

٣ - النحاس حيث قال : «وإنما صار لحن ؛ لأنه حذف الإعراب منه»^(٤) .

الثاني : موقف الأزهري - نفسه - من خلال رده على الفراء ، وسنذكر تفصيل رأيها . عند مناقشتنا الأزهري فيما ذهب إليه .
التعليق والمناقشة :

قاعدة النحويين والأزهري لا تتمشى - هنا - لأن قواعدهم تقنين بشري ، والروايات تقنين إلهي ، فما لم يجزه النحويون يرده وروده عن النبي ﷺ يقول القشيري : «ما ثبت بالاستفاضة أو التواتر أن النبي ﷺ قرأه فلا بد من جوازه ، ولا يجوز أن يقال : إنه لحن»^(٥) .

وإذا كان الأزهري قد استند إلى أقوال النحاة الذين لم يجوزوا القراءة بالتسكين ، فإنه جميل منه أن يستند إلى واحد منهم في إثبات القراءة ، حيث نقل عن الفراء قوله :

(١) معاني القراءات ٢ / ٣٠٠ .

(٢) إعراب القرآن ٣ / ٣٧٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٧٥ .

(٤) إعراب القرآن ٣ / ٣٧٧ .

(٥) الجامع ٨ / ٥٦٣١ .

«وقد قال الفراء : جزم الأعمش وحمزة : «ومكر السيئ» لكثرة الحركات ، كما قرئ : «ولا يحزنهم» بالجزم ، وكما قال :

إذا اعوججن قلت صاحب قوم

والأصل : صاحبٌ أو صاحبٌ على النداء المفرد أو المضاف ، فجزم لكثرة الحركات»^(١) فالفراء أجاز القراءة واحتج بما يلي :

أ - قراءة الأعمش بجانب حمزة .

ب - بالرواية عن غير حمزة والأعمش في غير هذا الحرف ، فقد روي عن أبي عمرو : «لا يحزنهم» بسكون النون.

ج - بالشعر .

ويا ليت الأزهري تابع الفراء في ذلك ، لو فعلها لكان مدافعا منافحا عن المتواتر ، لكنه أصر على متابعة النحاة فيما ذهبوا إليه ، متخليا عن متابعة الفراء بالرد عليه ، قائلا : «ومثل هذا يسوغ للشاعر الذي يضطر إلى تسكين متحرك ، ليستقيم له وزن الشعر ، فأما كتاب الله فقد أمر الله - جل وعز - بتريله وتبينه ، وقارئ القرآن غير مضطر إلى تسكين متحرك ، وأنشد المبرد البيت :

إذا اعوججن قلت صاح قوم^(٢)

فالأزهري هنا لا يميز قراءة حمزة ، ويحاول نقد الفراء نظريا وعمليا :

نظريا : يسوغ ذلك في الشعر ، ويكون من باب الاضطرار .

عمليا : نقد رواية البيت على لسان محمد بن يزيد المبرد .

رأى في ذلك : أذهب في ذلك إلى موافقة الفراء ومخالفة مذهب النحاة الذي

(١) معاني القراءات ٢/ ٣٠٠ ، ٣٠١ وينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧١ والنقل بتصرف يسير .

(٢) السابق ٢/ ٣٠١ .

اختاره الأزهري ؛ وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : تسكين حركة الإعراب لهجة من لهجات العرب منسوبة إلى بني تميم ، يقول أبو حيان : «وذكر أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من «نعلمه» ومثل تسكين «بارئكم» قراءة حمزة «ومكر السيئ»^(١) ونلاحظ في هذا النص مدى ارتباط اللهجات والقراءات ، مما يجعل القراءة تتبوأ مكانتها في لسان العرب بعد نقلها بأثر .

ثانياً : كثرة ورود الشعر الذي حمل تسكين حركة الإعراب ، فمن ذلك : البيت الذي ذكره سيبويه^(٢) «أبو نجيله» :

إذا اعوججن قلت صاحب قوم

كما ذكر قول امرئ القيس :

فاليوم اشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل
كما ذكر «للأقشير الأسدي» :

رحت وفي رجلك ما فيها وقد بدا هنك من المئزر
كما ذكر ابن جني^(٣) لجرير :

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيوى فما تعرفكم العرب
وهنا لابد من الإشارة إلى أمرين :

الأول : ذكر سيبويه للبيتين الأولين شكك فيهما بعض العلماء ، يقول النحاس بعد أن ذكر البيتين : «وهذا لا حجة فيه ؛ لأن سيبويه لم يحزه ، وإنما حكاه عن بعض النحويين ، والحديث إذا قيل فيه عن بعض العلماء لم يكن فيه حجة فكيف وإنما جاء

(١) البحر ١/ ٢٠٦ .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٣ .

(٣) الخصائص ١/ ٧٤ والمحتسب ١/ ١١٠ .

به على الشذوذ ، وضرورة الشعر قد خولف فيه» .

الثاني : ذكر الأزهرى رواية أخرى عن المبرد لـ (صاحب) وهي يا صاح كما ذكر الزجاج ، والنحاس عن المبرد - أيضا - رواية أخرى لـ (اشرب) وهي (فاشرب) .
وإذا كان الأمر كذلك في الشاهدين الأولين ، فماذا نقول في بقية الشواهد ، وماذا نقول في القراءات القرآنية الكثيرة من هذا التمثيل ؟ ويحيب د/ المواقى البيلى ، فيقول : «ومع ذلك فقد اعتد بعض العلماء التسكين هنا من الضرائر ونقول : إنه لغة تميم كما عرفت فلا يعتبر ضرورة ، بالإضافة إلى أنه قد ورد في قراءات قرآنية ولا ضرورة في القرآن»^(١) .

ثالثا : دفاع العلماء عن هذه القراءة ، منهم أبو علي الفارسي في الحجة من الاستشهاد والاحتجاج للإسكان من أجل توالى الحركات، والاضطرار والوصل بنية الوقف ، قال : فإذا ساغ ما ذكرناه في هذه القراءة من التأويل لم يسغ أن يقال : لحن»^(٢) .
ويقول ابن خالويه : «وإنما فعل ذلك تخفيفا للحرف لاجتماع الكسرات وتواليها مع الهمزة ، كما خفف أبو عمرو في قول : «بارئكم» ، فإن قيل : فهلا فعل في الثانى كما فعل في الأول ؟ نقل : لم تتوال الكسرات في الثانى كما توالى في الأول ؛ لأنه لما انضمت الهمزة للرفع زال الاستثقال فأتى به على أصل ما أوجبه الإعراب له من الرفع ، فاعرف حجته في ذلك فقد نسب إلى الوهم»^(٣) .

تعقيب : القراءة متواترة يقرأ بها على الرغم مما قيل حولها ، ودار حول تواترها .

النقد التاسع : عند قول الله تعالى : ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا﴾ [الحديد: ١٣] يعرض الأزهرى القراءات فيقول : «قرأ حمزة - وحده : «أَنْظُرُونَا»

(١) خصائص لهجة تميم ٤٩ .

(٢) البحر ٣١٩/٧ ، ٣٢٠ .

(٣) الحجة ٢٩٧ .

بقطع الألف وكسر الظاء ، وقرأ الباكون : «انظرونا» موصولة الألف ، مضمومة الظاء»^(١).

موقف الأزهري من القراءات السابقة :

كان للأزهري ثلاثة مواقف تجاه قراءة حمزة وغيره^(٢) :

الأول : توجيه قراءة حمزة وتخريجها والاستشهاد لها : يقول الأزهري : «أما وجه قراءة حمزة : «انظرونا» بالقطع ، فمعناه : أمهلونا ، وقد قيل : يكون «انظرونا» بمعنى انتظرونا ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

أباهند فلا تعجل علينا وأنظرنا نخبرك اليقيناً
أي : أمهلنا .

الثاني : توجيه واختيار قراءة القراء عدا قراءة حمزة ، قال : «ومن قرأ : «انظرونا» فمعناه انتظرونا لا اختلاف فيه عند اللغويين ، يقال : أنظرت فلانا أنظره ، إذا انتظرته .. والقراءة المختارة : «انظرونا» بضم موصولة» .

الثالث : إنكار قراءة حمزة ، قال : «وكان أبو حاتم ينكر : «أنظرونا» أشد الإنكار وقال : لا معنى للتأخير - هاهنا - وهو كما قال إن شاء الله» .

التعليق والمناقشة :

إنكار الأزهري قراءة حمزة ، تبعاً لأبي حاتم ، بناء على المعنى ؛ إذ ليس للتأخير في يوم القيامة معنى ، ولم يكن الأزهري وأبو حاتم - فقط - بل كان الطبري كذلك حيث قال : «والصواب من القراءة في ذلك عندي الوصل ؛ لأن ذلك هو المعروف من كلام العرب ؛ إذ أريد به انتظرنا ، وليس للتأخير في هذا الموضع معنى فيقال : «انظرونا» بفتح الألف وهمزها»^(٣) والصواب ليس مع الأزهري ومن لف لفه ،

(١) معاني القراءات ٥٥/٣ .

(٢) انظرها في السابق .

(٣) جامع البيان ١١/٢٧/١٢٩ .

وذلك للأمور التالية :

١ - تواتر القراءة : أثبت القراء علماء الفن ^(١) ، وهم لا يثبتون شيئاً غير متواتر ، بل مما يزيد الأمر تأكيداً روايتها عن قراء غير حمزة ، وهم زيد بن علي وابن وثاب والأعمش وطلحة والمطوعي ^(٢) ، فهل هؤلاء جميعاً قرأوا قراءة لا معنى لها ؟

٢ - اتفاق القراءتين : قراءة حمزة مع قراءة غيره في بعض الوجوه ، وهذا ما قرره الأزهرى نفسه في تخريجه وتوجيهه قراءة حمزة ، فذكر أنها بمعنى أمهلونا وبمعنى انتظرونا ، وهذه الفكرة وهي التقاء القراءتين على معنى واحد ، قرره غير الأزهرى .

يقول البنا الدمياطي : «..والباقون بوصل الهمزة وضم الطاء من نظر بمعنى انتظر كالقراءة الأولى ؛ وذلك بأنه يسرع بالخلص إلى الجنة على نجب» فيقول المنافقون : «انتظرونا لأننا مشاة ولا نستطيع لحوقكم» ^(٣) .

فيا ليت الأزهرى اقتصر على اتحاد المعنى - هنا - كما فعله في تهذيبه ، فبعد أن عرض القراءات في «انظرونا» نقل عن الزجاج ، (قيل : إن معنى «انظرونا» انتظرونا - أيضاً - ثم ساق بيت عمرو بن كلثوم). أو نقل عن القراء : «تقول العرب : أنظرنى ، أي : انتظرني قليلاً» ^(٤) .

تعقيب : القراءة صحيحة متواترة ، معناها قوي جيد ، فلا التفات لمن أراد أن يشكك في القراءة من خلال معناها .

(١) ينظر السبعة ٦٢٥ والحجة ٣٤٢ وإعراب القراءات السبع ٣/ ٣٥٠ والكشف ٢/ ٣٠٩ وإبراز

المعاني ٦٩٨ وسراج القارئ ٣٦٤ والنشر ٢/ ٣٨٤ .

(٢) البحر ٨/ ٢٢١ والإتحاف ٢/ ٥٢١ .

(٣) الإتحاف ٢/ ٥٢١ .

(٤) التدريب ١٤/ ٣٦٩ .

القارئ السادس

~ نافع

(ت ۱۶۹ هـ - ۷۸۵ م)



نافع

هو : نافع عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي المدني ، ولد عام سبعين للهجرة ، من الطبقة الثالثة من الصحابة رضي الله عنه كان زاهدا جوادا ، أخذ القراءة عن يزيد بن القعقاع أبي جعفر ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج وشيبة ومسلم بن جندب وغيرهم ، قال : قرأت على سبعين من التابعين وصار إمام أهل المدينة بالإقراء ، وروى مائة حديث ، أخذ عنه القراءة نفر غير قليل ، توفي رضي الله عنه بالمدينة سنة مائة وتسع وستين من الهجرة ، الموافق سبعمئة وخمس وثمانين من الميلاد وراواياه : قالون وورش .

اعتمد عليه الأزهري في بناء كتابه ، فكانت روايات نافع المفردة ^(١) والجماعية عاملا من عوامل إبراز الثراء الفكري اللغوي للأزهري عند التوجيه والتخريج ، ومع ذلك لم تسلم بعض رواياته من النقد ، وإليك هذه النقود موضوعة قيد البحث والدرس.

النقد الأول : عند قول الله تعالى : ﴿ أَنَا أَنحِي وَأُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] عرض الأزهري القراءات في ضمير «أنا» فقال : «قرأ نافع - وحده - بإثبات الألف من «أنا» إذا لقيتها الهمزة مفتوحة أو مضمومة في اثني عشر موضعا في البقرة (٢٥٨) وموضع في الأنعام (١٦٣) وموضع في الأعراف (١٤٣) وموضعين في

(١) معاني القراءات: ١٤٢/١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٩، ١٨٢، ١٩٤، ٢١٤، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٥، ٢٨١، ٢٩٣، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٧٦، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤١٢، ٤١٤، ٤٢٠، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٤/٢، ٤٤٦، ٥٦، ٧٣، ٧٧، ٨٠، ١١٨، ١٤١، ١٦٦، ١٨٠، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٧٠، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٥٩، ٣٦٣، ٢١/٣، ٢٥، ٣٩، ٣٣، ٧١، ٨٤، ٩٤، ١٠٤، ١٣٦، ١٤٠، ١٥٢، ١٦٧.

يوسف (٤٥ ، ٦٩) وموضعين في النمل (٣٩ ، ٤٠) وموضع في المزمّل (٢٤) وموضع في الزخرف (٨١) وموضع في الممتحنة (١) فإذا لقيت ألف «أنا» همزة مكسورة حذفها ، كقوله في الأعراف : ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ ١٨٤ ، وفي الشعراء : ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ ١١٥ ، وفي الأحقاف : ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ ٩ ، فإنه حذف الألف في هذه المواضع ، والباقيون من القراء يطرحون ألف «أنا» في القرآن كله ، ولم يختلفوا في طرحها إذا لم يلقها همزة^(١) .

موقف الأزهري :

أثبت الأزهري أن ضمير «أنا» يخضع للسان اللهجي فقال : «في أنا ثلاث لغات»^(٢) ، ولكنه يصدر ضد هذه اللهجات أحكاما بالجودة وغيرها ، وكانت اللغات على النحو التالي :

١- «أنا» بإثبات الألف ، كقولك : عنا ، وليست بالجيدة .

٢- و«أن فعلت» مالت النون إلى الفتح ، وهي اللغة الجيدة

٣- و«أن» مخففة الحركة ، وهي رديئة .

ويقول في موضع آخر : «وفي ضمير «أنا» في الوصل ثلاث لغات»^(٣) حيث قيد الأزهري - هنا - الضمير بالوصل ، ثم ذكر اللغات ، حاكما عليها :

١ - أجودها (أن قلت ذاك) بغير ألف ، كقوله : ﴿أَنَا رَبُّكُمْ﴾ [النازعات: ٢٤] بغير ألف في اللفظ .

٢ - ويجوز : «أنا قلت» بإثبات الألف في اللفظ كما قاله الشاعر ، وهو ضعيف

(١) معاني القراءات ١ / ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٢) السابق .

(٣) السابق ٢ / ١١٠ وما بعدها .

عند النحويين .

٣ - وفيه لغة ثالثة «أن قلت» بإسكان النون ، وهو أضعف من إثبات الألف .

التعليق والمناقشة :

واضح من موقف الأزهري أنه لم يجود قراءة نافع ويضعفها عند النحاة ، والأزهري ألطف عبارة وأخف حكماً ؛ لأن غير الجيد والضعيف لا يرد ، أما النحاس - مثلاً - فلم يجعل لها وجهاً ، فقال : «ولا يقال : أنا فعلت بإثبات الألف إلا شاذاً في الشعر على أن نافعاً قد أثبت الألف ، فقرأ : «أنا أحبي وأميت» ولا وجه له» ^(١) وبعضهم لا يجعله حسناً في القرآن ، يقول أبو حيان : «بعضهم قال : وهو ضعيف جداً ، وليس هذا مما يحسن الأخذ به في القرآن» ^(٢) ويبدو أن الأزهري ومن لف لفه قد بنوا هذا الموقف المضعف أو الرافض قراءة نافع على مذهب البصريين في ضمير المتكلم «أنا» ويتلخص في أن هذا الضمير مبني على أن الهمزة والنون وزيدت الألف للتقوية أو للوقف ؛ لإظهار حركة النون ^(٣) .

ولسنا مع الأزهري والنحاس وغيرهم ممن ضعف القراءة ؛ وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : إثبات ألف ضمير «أنا» وصلاً ووقفاً لهجة من لهجات العرب :

كما قرر ذلك الأزهري نفسه ، وإن كان لم يعزها ، فقد عزاها غيره إلى بني تميم ^(٤) وحمل قراءة نافع على هذه اللغة عمل سديد قاله بعض العلماء : «والأحسن أن تحمل قراءة نافع على لغة بني تميم ؛ لأنه كمن أجرى الوصل مجرى الوقف ... فإذا حملنا

(١) إعراب القرآن ١ / ٣٣١ .

(٢) البحر ٢ / ٢٨٨ .

(٣) الكشف ١ / ٣٠٦ بتصرف وإعراب القرآن ١ / ٣٣١ .

(٤) البحر ٢ / ٢٨٨ والأشمونى ١ / ١١٤ .

ذلك على لغة تميم كان فصيحاً»^(١).

وكما حملت قراءة نافع على لهجة من لهجات العرب حملت قراءة غيره على لهجة من لهجاتهم وإن كان لم يعزها الأزهري ، فقد عزيت إلى الحجاز^(٢) ، فاللهجتان متساويتان في تصديق القراءة لهما فلم توصف إحداهما بالجودة ، والأخرى بعدم الجودة أو الضعف ، أو لا وجه لها في تصنيف .

ثانيا : مذهب أهل الكوفة بإثبات ألف «أنا» وصلا ووقفا :

إذا كان مذهب أهل البصرة «أن» بفتح النون ، فإن مذهب الكوفة بإثباتها كاملة تامة^(٣) ، فلم يثار مذهب عن مذهب ، ولسنا متعبدين بأي منهما ؟

ثالثا : مجيء الشعر بها :

إن ثبوت ألف ضمير «أنا» في اللهجات كما أفرغ عن مذهب نحوي ورواية نزل بها الوحي ، أفرغ عن شعر يؤكد هذه اللهجة ، وهذا ما ذهب إليه الأزهري - نفسه - حيث ساق بيتا من الشعر لحמיד ، وهو :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريرت السناما

وعلق عليه قائلا : «من قرأ : «كلنا» فأثبت الألف في الوصل ، كما كان مثبتا في الوقف ، فهو على لغة من يقول : أنا قمت ، فأثبت الألف كما قال الشاعر»^(٤) وساق البيت المذكور .

نلاحظ ربط الأزهري بين الشعر واللهجة ، ومما يؤكد هذا الارتباط قول أبي النجم العجلي :

(١) البحر ٢ / ٢٨٨ ، ٦ / ١٢٨ .

(٢) همع الهوامع ١ / ٦٠ .

(٣) الأشموني ١ / ١١٤ .

(٤) معاني القراءات ٢ / ١١٠ .

أنا أبو النجم وشعري شعري^(١)

وقول آخر :

فكيف أنا وانتحالي القوافي بعد المشيب كفى ذاك عارا^(٢)

فارتباط الشعر واللهجة وكثرته ينفيان القول بالضرورة ، وتردان على قول من قال : «ولا تثبت عند غير بني تميم وصلا إلا في ضرورة الشعر» إذ لا ضرورة في لهجة الشاعر إذا تحدث بلهجته أو لهجة غيره ، والفصيح يجمع في كلامه لغتان فصاعدا ، كما قرر ذلك ابن جني^(٣) .

تفسير لهجة تميم :

يفسر ويحلل د/ الموافي لجهة تميم ، فيقول : «فإن بمكنتنا القول أن إثبات ألف «أنا» في الوصل والوقف على لغة تميم إنما جاء من قبل رعنتهم في الإثبات بجميع أحرف الكلمة على أصلها ؛ إذ الألف في «أنا» كالتاء في «أنت» ولعل هذا ما أغرى الكوفيين بالقول بأن جميع أحرف أنا أصلية»^(٤) .

ملاحظات : نلاحظ في عرض الأزهري للقراءات والتعليق عليها عدة ملاحظات منها :

الأولى : أورد الأزهري أن نافعا قرأ مواضع بإثبات ألف «أنا» وصلا ووقفا عند ملاقاتها الهمزة مفتوحة أو مضمومة ، فيكون بذلك موافقا لهجة بني تميم ، كما أورد عنه في ذات الرواية حذفها عند ملاقاتها الهمزة المكسورة ، ويتابع في ذلك لهجة

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٣٢٩ ، ٦٥٨ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدنى القاهرة .

(٢) البحر ٢ / ٢٨٨ ، ٦ / ١٢٨ .

(٣) الخصائص ١ / ٢٧٠ .

(٤) خصائص لهجتى تميم وقريش ٣١٥ .

الحجازيين ، فيكون نافع بالرواية مؤكدا النقل والأثر ومازجا بين اللهجتين ، فلم توصف إحدى الروایتين بالجودة والأخرى بعدمها ؟

الثانية : ذكر الأزهري أن القراء غير نافع أثبتوا ألف «أنا» في الوقف حيث قال : «والباقيون من القراء يطرحون ألف «أنا» في القرآن كله ، ولم يختلفوا في طرحها إذا لم يلحقها همزة»^(١) فنلاحظ - هنا - أمرين :

- ١ - رواية القراء إثبات ألف «أنا» مطلقا عند الوقف ، وهذا القيد يجمع القراء كلهم ونافع في إثبات الألف ، وفي هذا متابعة القراء للهجة بني تميم ، كما تابع نافع من قبل لهجتهم = الحجاز في حذفها عند ملاقاتها الهمزة المكسورة .
- ٢ - رواية القراء بحذف الألف إذا لم يلحقها همزة هذا في الوصل ، موافقين بهذا القيد لهجتهم .

الثالثة : ذكر الأزهري أن نافعا قرأ بحذف ألف «أنا» وصلا إذا لقيتها همزة مكسورة ، في حين أورد العلماء رواية أخرى عنه ، لها دلالتها ، يقول مكي : «وقد ذكرنا ما روي عن قالون بإثبات الألف في «أنا» في الوصل مع الهمزة المكسورة ، وبالحذف قرأت له»^(٢) ويظهر أن الذي رواه عن قالون هو أبو نسيط^(٣) ، وثبتت بطرق أخرى كذلك^(٤) ، ودلالة هذه الرواية معاملة الهمزة المكسورة معاملة أختيها المفتوحة والمضمومة ، وهذه تمكن قراءة نافع في الاستعمال .

الرابعة : أثبت الأزهري أن نافعا قرأ بإثبات الألف في «أنا» وصلا ووقفا عند ملاقات الهمزة مفتوحة أو مضمومة ، ومكسورة عند غير الأزهري ، هذا ترده رواية

(١) معاني القراءات ١ / ٢١٨ .

(٢) الكشف ١ / ٣٠٦ .

(٣) البحر ٢ / ٢٨٨ .

(٤) النشر ٢ / ٢٢٣ والإتحاف ١ / ٤٤٨ .

ذكرها الأزهرى نفسه حيث قال عند قول الله : ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] : «قرأ يعقوب وابن عامر والمسيبي عن نافع : «لكننا هو الله ربى» يثبتون الألف في الوصل والوقف»^(١) نلاحظ في هذا النص ما يلي :

١ - نافع في رواية بقيد الوصل يثبت الألف ، وقد لقيها غير همزة وهو الهاء ، ومعه يعقوب وابن عامر ، وقد وجدنا من قبل هذا ممثلا في الشعر حيث ثبوت الألف وصلًا في : أنا سيف ، أنا وانتحالي .

٢ - لم يخف الأزهرى اتجاهه نحو قراءة نافع ومن معه بإثبات الألف ، فقد صرح بتجويدها والتعليل لها ، فقال : «فأما قوله : «لكننا هو الله» فالأجود في القراءة إثبات الألف ؛ لأن الهمزة قد حذفت من «أنا» فصار إثبات الألف عوضا عن الهمزة»^(٢) ونزيد هذا التعليل بأنها إجراء الوصل مجرى الوقف^(٣) .

الخامسة : ما ذكره الأزهرى من أن نافعا - وحده - قرأ : «أنا أحبي وأميت» ومواضعه بإثبات الألف من «أنا» غير واقع ؛ لأن أبا جعفر مثل نافع في المفتوحة والمضمومة»^(٤) والعجيب أن أبا جعفر يوافق نافعا في موضع الكهف^(٥) ، والأزهرى لم يذكره في الموضعين ، وهذا مما يؤكد ما ذهبنا إليه - قبلًا - أن أبا جعفر ليس من قراء الأزهرى .

تعقيب : ما أثبتناه - هنا - من ردود وملاحظات يؤكد قراءة نافع ويجودها ولا داعي للقول بغير ذلك .

(١) معاني القراءات ٢ / ١١٠ .

(٢) السابق ٢ / ١١١ .

(٣) الإتحاف ٢ / ٢١٥ .

(٤) السابق ١ / ٤٤٨ ، ٢ / ٢١٥ .

(٥) السابق .

النقد الثاني : عند قول الله تعالى : ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [النساء: ١٥٤] عرض الأزهري القراءات في «تعدوا» فقال : «قرأ نافع - وحده : «لا تعدوا في السبت» بسكون العين وتشديد الدال ، وروى ورش عنه : «لا تعدوا في السبت» بفتح العين وتشديد الدال ، وقرأ الباقون : «لا تعدوا في السبت» ساكنة العين ، خفيفة الدال» ^(١) .

موقف الأزهري من القراءات الثلاث :

يتضح موقفه فيما يلي ^(٢) :

١ - موقفه من القراءة الأولى : يضعفها عند النحويين ؛ لاجتماع الساكنين ، يقول : «القراءة التي رويت عن نافع بسكون العين وتشديد الدال ضعيفة عند النحويين ؛ لاجتماع الساكنين وهي في الأصل لا تعتدوا فأدغمت التاء في الدال وشددت» .

٢ - موقفه من القراءة الثانية : حللها ، فقال : «ولو قرئت : «ولا تعدوا» بفتح العين وتشديد الدال ، فالأصل فيها تعتدوا - أيضا - يقال : أعدّ يعدي إعداء ، الأصل فيها : «اعتدى يعتدي اعتداء» .

٣ - موقفه من الثالثة : يجودها ، يقول : وأجود القراءة «ولا تعدوا» من عدا يعدو ، إذا جاوز الحد وجار» .

التعليق والمناقشة :

نحن مع الأزهري في تجويد بعض القراءات واختياره لها ، لكن لسنا معه عندما يأتي التجويد على حساب القدح في القراءة الأخرى ، فقد ضعف قراءة نافع عند النحويين ، ونقول منهم النحاس ، حيث قال : «ولا يجوز إسكان العين ، ولا يوصل إلى الجمع بين ساكنين في هذا ، والذي يقرأ بهذا إنما يروم الخطأ» ^(٣) .

(١) معاني القراءات ١/ ٢٢٣ .

(٢) السابق .

(٣) إعراب القرآن ١/ ٥٠١ .

وابن خالويه حيث وصفها قائلاً : «وهو قبيح جدا ، لأن العرب لا تجمع بين ساكنين إلا إذا كان أحدهما حرف لين ، وكأنه أراد الحركة ، فأسكن ؛ لأن الفراء حكى عن عبد القيس أنها تقول : اتل زيدا ، فتدخل ألف الوصل على متحرك ؛ لأنهم أرادوا الإسكان ، فعلى ذلك أسكن نافع ، وهو ينوي الحركة» ^(١) فوصف قراءة قالون عن نافع بالضعف وبالخطأ وبالقبح ليس بإنصاف ممن وسمها بذلك ؛ وذلك لما يلي :

١- ليس نافع - وحده - هو الذي قرأ هذا الحرف بالإسكان والتشديد ، بل يضاف إليه أبو جعفر ، وهذا مما يقوي قراءة نافع .

٢- جاء بها النقل والأثر ، يقول ابن الجزري : «وكذلك قالون إلا أنه اختلف عنه في إسكان العين واختلاسها ، فروى عنه العراقيون من طريقه : إسكان العين مع التشديد كأبي جعفر سواء ، وهكذا ورد في النصوص عليه ، وروى المغاربة عنه الاختلاس لحركة العين ويعبر بعضهم عنه بالإخفاء ؛ فرارا من الجمع بين الساكنين ، وهذه طريق ابن سفيان والمهدوي وابن شريح وابن غلبون وغيرهم ، لم يذكروا سواء وروى الوجهين عنه - جميعا - الحافظ أبو عمرو الداني ، وقال : إن الإخفاء أقيس ، والإسكان آثر» ^(٢) .

٣- ورود الشعر به ، يقول أبو شامة : «وقد أنشد لسيبويه شعرا قد اجتمع فيه الساكنان على حد ما اجتمع في «نعم» وأنكره أصحابه» .

تعقيب : قراءة الإسكان أثر ونقل فهي متواترة كبقية الوجوه الواردة عن نافع .
ملاحظة : ما علق به الأزهري على القراءة الثانية بقول : «ولو قرئت» هذا سهو منه ؛ لأنها ثابتة بالفعل عن ورش ، كما قرر هو نفسه ، وأما حكمه على القراءة الثالثة

(١) إعراب القراءات السبع ١/ ١٣٩ والحجة ١٢٨ .

(٢) إبراز المعاني ٣٧٥ .

بالجودة فلا غبار عليه ، لكنه لم يبين سبب الجودة ، ولعلها تكمن فيما قاله مكّي :
 « وشاهده قوله : ﴿ إِذْ يَعْدُونَكَ فِي السَّبْتِ ﴾ [الأعراف: ١٦٣] ، وقوله : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ
 الْعَادُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧] وقال : ﴿ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ [البقرة: ١٧٣] فكل هذا من عدا
 يعدو ، فهو شاهد للإسكان في الآية ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه^(١) .

النقد الثالث : عند قول الله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾
 [الأنعام: ١٦٢] عرض الأزهري القراءات في لفظ «محياي» فقال : « أرسل الياء في
 «محياي» نافع وفتحها الباقون . وروى ورش عن نافع أنه فتح الياء من «محياي»
 بعدما أسكنها^(٢) .

موقف الأزهري من قراءة نافع :

عدم سواغها لغويا ، وعدم جوازها نحويا قال : «أما ما رُوي عن نافع أنه أرسل
 الياء من «محياي» فهو غير سائغ في اللغة ولا جائز عند النحويين ، لأن هذه الياء
 تسكن إذا تحرك ما قبلها ، فإذا سكن ما قبلها لم يحز إسكانها» وعلى إثر ذلك يرفضها
 ويختار غيرها . فقال : «والقراءة هي التي اجتمع القراء عليها ، ورجع نافع إليها
 «محياي» ولا يجوز عندي غيرها»^(٣) .

التعليق والمناقشة :

لقد وصف الأزهري قراءة نافع بالإسكان بأنها غير سائغة وغير جائزة لأن قبلها
 ساكن ، أما إذا تحرك ما قبلها ، فهذا سائغ جائز ؛ ولذلك وصف قراءة القراء عدا
 قراءة نافع بإرسال الياء في «مماي» بالجواز ، فقال : «وأما قوله : «ومماي» بسكون
 الياء ، فهو جائز ؛ لأن التاء قبل الياء متحرك»^(٤) وانظر إلى المقابلة في قراءتي نافع

(١) الكشف ١/ ٤٠٢ .

(٢) معاني القراءات ١/ ٣٩٨ .

(٣) السابق ١/ ٣٩٩ .

(٤) معاني القراءات ١/ ٣٩٩ .

عند الأزهرى في «حياتي» «ومماتي» حيث فتح الثانية «وإن فتحت الياء جاز» وقوله في الأولى : «غير سائغة في اللغة ولا جائزة عند النحويين» وما ذهب إليه في الثانية فمصيب ، وما ذهب إليه في الأولى فغير مرضي وذلك لما يلي :

١- قراءة بعض القراء حروفا من القرآن التقى فيها الساكنان ، أي : الياء الساكنة مع ما بعدها ، وهو «أل» وهذا ما قرره الأزهرى - نفسه - عندما قال عند قول الله - تعالى : ﴿نَعْبَتِ الْيَتَّى﴾ [البقرة: ١٢٢] «اتفق القراء على تحريك الياء من قوله : نعمتي التي» إلا ما روى المفضل عن عاصم»^(١) .

٢- تحدث العرب بمثله ، يقول أبو حيان : «ووجهها أنه قد سمع من العرب : التقت حلقتا البطان ، ولفلان بيتا المال»^(٢) .

٣- جواز العلماء لها ، يقول ابن خالويه - وهو من النحاة : «وإنما صلح لأن الألف حرف لين ، كما قرأ أبو عمرو : ﴿وَأَلْتَنَّى يَسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] بإبدال الهمزة ياء ساكنة مع إشباع المد»^(٣) ، كما أجازها - من قبل - يونس لهذه العلة^(٤) .

تعقيب : بهذا وغيره يرد على الأزهرى عدم سوغه وعدم جوازه القراءة ، ولا داعي كذلك لقول أبي علي : «هي شاذة في القياس ؛ لأنها جمعت بين ساكنين ، وشاذة في الاستعمال»^(٥) ولا داعي لثورة النحويين التي يقول عنها النحاس : «وهذا لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس»^(٦) .

(١) السابق ١ / ١٧٦ .

(٢) البحر ٤ / ٢٦٢ .

(٣) الإتحاف ٢ / ٥٤٥ .

(٤) البحر ٤ / ٢٦٢ .

(٥) السابق .

(٦) إعراب القرآن ٢ / ١١١ .

وما اقترحه النحاة من إخراج القراءة عن اللحن بالوقف عليها : «ومن قرأ بقراءة أهل المدينة وأراد أن يسلم من اللحن ، ووقف على «محيي» فيكون غير لاحن عند جميع النحويين»^(١) اقترح في غير محله ؛ لأن القرآن مبني على نية الوصل ، كما أن الأدلة السابقة تسوغ القراءة وصلاً ووقفاً ، فلم اقترح الوقف لسواها ؟

النقد الرابع : عند قول الله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ﴾ [الأعراف: ١٠] عرض الأزهري القراءات في «معاش» ومن بينها قراءة نافع بالهمز ، فقال : «روى خارجة عن نافع : «معاش» بالهمز^(٢) في مقابلة قراءة القراء ، بغير همز.

موقف الأزهري من قراءة نافع :

لحن الأزهري قراءة الهمز ، فقال : الهمز في «معاش» لحن^(٣) مدعماً موقفه هذا بما ذهب إليه ابن مجاهد من وصفها بالغلط^(٤) ، وبنى الأزهري تلحينها على أمور^(٥) :

الأول : أصالة الياء : الياء في «معاش» أصلية بدليل مفرد لها معيشة .

الثاني : قربها من الآخر : «وقد قربت من آخر الكلمة» .

الثالث : ملازمة الحركة لها : يقول : «ولزمتها الحركة» . وهذه الأمور الثلاثة في «معاش» أوجبت عدم الهمز عند الأزهري .

التعليق والمناقشة :

ما ذهب إليه الأزهري ومن قبله غير سديد ؛ وذلك لما يلي :

١ - روايتها عن غير نافع ، ثبتت روايتها عن الأعرج وزيد بن علي والأعمش

(١) إعراب القرآن ٢ / ١١١ .

(٢) معاني القراءات ١ / ٤٠٠ .

(٣) السابق .

(٤) السابق ، والسبعة ٢٧٨ .

(٥) تنظر في معاني القراءات ١ / ٤٠١ .

وابن عامر - في رواية - ^(١) وقراءة هؤلاء مدعمة ومؤكدة لقراءة نافع .

٢ - الثقة في قراء هذه القراءة : يقول أبو حيان : «رووه وهم ثقات ، فوجب قبوله الثقات ابن عامر ، وهو عربي صراح ، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن ، والأعرج : وهو من كبار قراء التابعين ، وزيد بن علي : وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قل أن يدانيه في ذلك أحد ، والأعمش : وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان ، ونافع : وهو قد قرأ على سبعين من التابعين ، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل ، فوجب قبول ما نقلوه إلينا ، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا» ^(٢).

والذي دعا أبا حيان إلى إيراد القراء غير نافع وإثبات الثقة لهم ما وجدته من نقد موجه من الزجاج والمازني إلى القراءة ومن قرأ بها ؛ إذ وصفوها بالخروج عن القياس والسنة ^(٣).

٣ - همزت «معائش» تشيها بـ«مدائن» كما شبهت «مصائب» في همزها بـ«صحائف» ويقرر القراء أن مثل هذا مسموع عن العرب ، يقول : «وربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعيلة تشبها بوزنها في النقط وعدة الحروف ، كما جمعوا مسيل الماء : أسلة ، شبه بفعيل وهو مفعول ، وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة ، شبهت بـ«فعيلة» لكثرتها في الكلام» ^(٤).

تعقيب : قراءة : «معائش» بالهمز متواترة وصحيحة ومن قرأ بها ثقة ، ولا عبرة لتلحينها أو سميها بالغلط ، كما ذهب إلى ذلك الأزهرى وابن مجاهد والنحاس ^(٥)

(١) البحر ٤ / ٢٧٨ .

(٢) السابق ٤ / ٢٧١ .

(٣) السابق وينظر معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٣٧٣ ، ٣٢١ .

(٥) إعراب القرآن ٢ / ١١٥ .

وابن خالويه^(١).

النقد الخامس : عند قول الله تعالى : ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] حيث عرض الأزهري قراءة نافع : «يَهْدِي» بسكون الهاء وتشديد الدال ، وعلق عليها بقوله : «أما من قرأ : «أمن لا يهدي» بفتح الياء وسكون الهاء وتشديد الدال ، فإن القراءة وإن رويت فاللفظ بها ممتنع عند النحويين ، غير سائغة ؛ لاجتماع الساكنين ، والعرب لا تكاد تجمع بينهما ، وقد حكى سيويه : أنها لغة ، وإن مثلها قد يتكلم به»^(٢).

التعليق والمناقشة :

كنا سنناقش الأزهري فيما ذهب إليه ، لكننا وجدنا أنفسنا نتواري خجلاً أمام أسلحته التي دافع بها عن القراءة ، وهي الرواية وإجازة سيويه لها سماعاً ، وإثباتها لغة ، وفصل القول في ذلك في موضعه^(٣).

النقد السادس : عند قول الله تعالى : ﴿وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] عرض الأزهري القراءات في «وال» فقال : «روى خارجة عن نافع «من وال» بإمالة الواو ، والباقيون لا يميلون»^(٤).

موقف الأزهري :

الإمالة في واو «وال» ليست بجيدة ، وفتح الواو جيد عربي فصيح^(٥).

التعليق والمناقشة :

بحثت عن رواية خارجة هذه فلم أجدها في كتب القراءات ، وإنما وجدت

(١) إعراب القراءات السبع ١ / ١٧٥ .

(٢) معاني القراءات ٢ / ٤٤ ، ٤٥ .

(٣) انظر : الدفاع التاسع من المبحث الثاني .

(٤) معاني القراءات ٢ / ٥٦ .

(٥) السابق .

القراءات في ياء «وال» من حيث الإثبات والحذف^(١) ، أما إمالة الواو منها فلم أعثر عليها إلا عند الأزهري الذي وصفها بعدم الجودة ، وعموما فالإمالة لهجة فصيحة ، كما أن الفتح لهجة فصيحة ، عزيت الأولى إلى نجد من تميم وأسد وقيس وهوازن وبكر بن وائل وسعد بن بكر^(٢) ، وعزيت الثانية إلى الحجاز^(٣) ، فليست إحداها بأجود أو أفصح من الأخرى ؛ لنزول القرآن بهما .

النقد السابع : عند قول الله تعالى : ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس:٤٩] حيث عرض الأزهري القراءات في «يخصمون» وذكر من بينها قراءة نافع بسكون الخاء وتشديد الصاد ، وعلق عليها قائلا : «وأما من قرأ : «يخصمون» بسكون الخاء وتشديد الصاد ، فهو شاذ ؛ لأن فيه جمعا بين ساكنين ، وهو مع شذوذه لغة لا ننكرها»^(٤) .

التعليق والمناقشة :

ما ذهب إليه الأزهري من تشديد قراءة نافع يدعو إلى المناقشة ، وقد تمت في بابها^(٥) وما دافع به في مواجهة هذا من إثباتها لغة يدعو إلى جعل الأزهري مدافعا ومنافحا ، وقد تم هذا في موضعه^(٦) .

النقد الثامن : عند قول الله تعالى : ﴿وَلَيْتَهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ [الصافات:١٥٢] ، ١٥٣ [عرض الأزهري القراءات ، فقال : رُوي عن نافع : «لكاذبون اصطفى» بإسقاط الألف في الوصل ، كسرهما في الابتداء ، وروى ذلك إسماعيل بن جعفر

(١) انظر : الإتحاف ٢/ ١٦١ .

(٢) ينظر : الأشمونى ٤/ ٢٢١ ، والإتحاف ١/ ٧٤ ، وشرح الشافعية ٣/ ٤ ، والنشر ، ٢/ ٣٩ ، ومنجد المقرئين ٢٣٣ .

(٣) البحر ١/ ٥٩ .

(٤) معاني القراءات ٢/ ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٥) ينظر : المبحث الثالث .

(٦) ينظر الدفاع التاسع من المبحث الثاني .

وابن حجاز عن نافع ، وقرأ سائر القراء ونافع معهم : «لكاذبون أصطفى» بقطع الألف»^(١).

موقف الأزهري من القراءتين السابقتين :

كان للأزهري موقفان في تعليقه على القراءتين السابقتين :

الأول : موقفه من قراءة نافع الأولى : التوجيه ثم الحكم عليها بعدم الجودة نعرض كلامه في ذلك : «من قرأ : «أصطفى» بإسقاط الألف وكسرها في الابتداء ، فهي ألف وصل ، وليس فيها استفهام ، ومعناها أن الله - جل وعز - حكى عن كفار قريش أنهم زعموا أن الملائكة بنات الله ، وأنهم من إفكهم ليقولون : «أصطفى الله البنات على البنين» وهم كاذبون ، فهذا وجه هدف القراءة وليست بالجيدة»^(٢).

الثاني : موقفه من قراءة القراء ومعهم نافع : اختيارها لاتفاق القراء عليها ، فيقول : «والقراءة التي اتفق عليها القراء : «أصطفى» بقطع الألف على الاستفهام ، والدليل على ذلك قوله : ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ﴾»^(٣).

تدعيم القراءة الثانية ببيان الأصل :

يقول الأزهري : «وكان الأصل «أصطفى» ثم تحذف ألف الوصل ، وعلى هذا كلام العرب إذا اجتمعت هاتان الألفان أن يحذفوا ألف الوصل ، ويدعوا ألف الاستفهام مفتوحة» .

التعليق والمناقشة :

وصف الأزهري للرواية الأولى عن نافع بعدم الجودة بعد بيان معناها وجهة غير مرضية ، وذلك للأسباب التالية :

(١) معاني القراءات ٢ / ٣٢٣ .

(٢) السابق .

(٣) السابق والآية ١٥٦ من سورة الصافات.

أولا : روايتها عن أبي جعفر وشيبة وورش^(١) مما يؤكد قراءة نافع .

ثانيا : الاستفهام مراد بغير أداة : إذا كان التوبيخ يفهم من أداة الاستفهام ، مما قوى القراءة الثانية قراءة الجمهور ، فإنه يكون - أيضا - بغير أداة الاستفهام يقول القراء : « وقد طرح ألف الاستفهام من التوبيخ ، ومثله قوله : ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾ [الأحقاف: ٢٠] يستفهم بها ولا يستفهم ، ومعناها جميعا واحد ، وألف «اصطفى» إذا لم يستفهم بها تذهب في اتصال الكلام ، وتبتدئها بالكسر^(٢) وهذه إحدى جهتين ذكرهما النحاس ، والجهة الأخرى ، يقول عنها : «أن تكون تبيانا لما قالوا ، ويكون : ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [الصافات : ١٥٤] منقطعا عما قبله» وهذا من النحاس دفاع عن القراءة ؛ لأنه ذكر قبل الجهتين عدم جوازها فقال : «فأما ما رُوي عن أبي جعفر وشيبة ونافع أنهم قرأوا : «اصطفى البنات على البنين» بوصل الألف ، فلا يصح عنهم ، وزعم أبو حاتم أنه لا وجه له ؛ لأن بعده ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ فالكلام جارٍ على التوبيخ ، قال أبو جعفر : «هذه القراءة وإن كانت شاذة فهي تجوز»^(٣) .

تعقيب : القراءة صحيحة وجيدة وجائزة على الرغم من شذوذها .

النقد التاسع : عند قول الله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى ﴾ [النجم: ٥٠] عرض الأزهري القراءات في «الأولى» وكانت على النحو التالي^(٤) :

١ - قرأ نافع وأبو عمرو الحضرمي : «عادا لولى» مدغمة التنوين ، موصولة بالألف .

٢ - وروى عن نافع «لولى» بالهمز .

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤٤ والنشر ٢/ ٣٦٠ .

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٩٤ .

(٣) إعراب القرآن ٣/ ٤٤٤ .

(٤) معاني القراءات ٢/ ٣٩ .

٣ - وأما أبو عمرو فإنه لم يهمز.

٤ - وقرأ الباقون : ﴿عَادًا أَلَوٰى﴾ منونا .

موقف الأزهري من قراءة نافع :

وجه الأزهري القراءات المذكورة في الحرف ، وربطها باللهجات وجود بعضها ، تحدث عن قراءة نافع ، قائلا : «وأما همز نافع : «لؤلؤ» فإننى أظنه نقل همزة : «الأولى» من أولها إلى الواو ، وليست بجيدة ولا أدري أن يقرأ بها ؛ لأنها شاذة»^(١) .
التعليق والمناقشة :

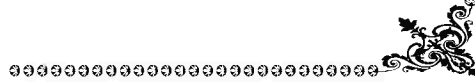
وصف الأزهري قراءة نافع بعدم الجودة وبالشذوذ ؛ ولذلك لا يرى القراءة بها ، هي شاذة لكنها صحيحة جائزة محتج بها ، لأمر :

(١) ثبوتها لهجة من لهجات العرب - كما سبق - يهزون الحركات الطويلة وهي معزوة لعدة قبائل تميم وقيس وبني أسد من ربيعة وكلب وغنى من قيس عيلان .
(٢) ورودها في القراءات القرآنية عن غير نافع ، كابن كثير وعمرو بن عبيد وأيوب السخيتاني .

(٣) كثرة ورود الشعر بها ، فلا ضرورة وقد سميت هذه بهمزة التوهم أو همزة التخيل ، وقد سبق بيان ذلك .

(١) معاني القراءات ٣٩/٢ .

القارئ السابعة
الكسائي ~
(ت ١٨٩ هـ - ١٨٠٥ م)



القارئ السابع الكسائي

هو : علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي النحوي الكسائي ، أبو الحسن ، ولد في إحدى قرى الكوفة وأصوله فارسية ، أخذ القراءة عن يحيى بن آدم وخلف ابن هشام ، وغيرهما ، كان إماما في اللغة والنحو والإقراء ، وله تصانيف ، منها معاني القرآن ، والمصادر والحروف ، وغيرها ، توفي برنبوية إحدى قرى الري ، سنة مائة وتسع وثمانين من الهجرة ، الموافق ثمان مائة وخمس من الميلاد ، ورواياه حفص الدوري وأبو الحارث بن خالد .

وهو : من القراء الكبار الذين اعتمد عليهم الأزهرى ، له روايات كثيرة ، مشاركا في بعضها بعض القراء ومنفردا في بعضها الآخر ، ذكرها الأزهرى في عدة مواضع من كتابه ^(١) ، والعجيب أننا لم نجد الأزهرى ناقدا له إلا في أمور يسيرة ، منها :

النقد الأول : عند قول الله تعالى : ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] حيث قال الأزهرى : «وروى الدوري عن الكسائي أنه أمال «أول كافر به» ولم يقله أحد من القراء» ^(٢) .

التعليق والمناقشة :

هنا أمران جديران بالذكر :

(١) مواضع انفراداته في معاني القراءات : ١/ ١٣٩ ، ٢٤٤ ، ٢٥٤ ، ٢٨٠ ، ٣٣٠ ، ٣٥٣ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤١٥ ، ٤٣٠ ، ٦٤ / ٢ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ١٥٦ ، ١٦٧ ، ١٩٣ ، ٢٠٧ ، ٢٣٨ ، ٢٩١ ، ٣٧٢ ، ٣ / ٣١ ، ٤٧ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٩ ، ١١٧ ، ١٣٩ ، ١٦٧ ، ١٧٤ .

(٢) السابق ١ / ١٤٠ .

الأول : الأزهري لم يكن ناقدًا للكسائي ، بل ذاكرًا لرواية واردة عنه ، تنضوي تحت قاعدة عامة ذكرها ابن مجاهد ، فقال : « وكان أبو عمرو الدوري يروي عنه أنه كان يميل كل ألف بعدها راء مكسورة »^(١) وإن تعجب فعجب لمكي الذي يذهب - بعد ثبوت الرواية - إلى إنكارها عن القراء جميعا ، فيقول : « فإن قيل : لم ترك القراء إمالة «أول كافر به» المخفوض وبعد الألف كسرة وراء مكسورة ، وأمالوا «الكافرين» فالجواب : أن من أمال «الكافرين» أماله للكسرة في الفاء ، ولكسرة الراء اللازمة لها وللياء التي بعد الراء ، فقويت الإمالة لتكرير الكسرات ، ولم يكن ذلك في «كافر» لأن كسرة الراء عارضة في الخفض - خاصة - ثم تزول في الرفع والنصب ، فلما لم تثبت كسرة الراء ضعف عن مشابهة «الكافرين» ففتح «كافر» لذلك ، ولم يمل ، وإمالة حسنة جائزة في الخفض ، لكن لم يفعله أهل الإمالة من القراء ، وعلته ما ذكرت لك »^(٢) ففي هذا النص ملاحظات ، وهي :

الأولى : تقرير أن القراء تركوا إمالة «كافر به» مردود برواية الدوري عن الكسائي ، وناقش مكي في مقالته : « لكن لم يفعله أهل الإمالة من القراء » ونتساءل : هل الكسائي ليس من أهل الإمالة ؟ !! الكسائي من أهل الإمالة - ولا شك - فقد وردت عنه الإمالة قلّت أو كثرت ، يقول ابن الجزري ناقلا عن أبي القاسم الهذلي : « وما أحد من القراء إلا رويت عنه إمالة قلّت أو كثرت »^(٣) وأعتقد - بالروايات الكثيرة التي ذكرها الأزهري عن الكسائي في الإمالة - من المكثرين .

الثانية : قوة إمالة «الكافرين» وحسن وجواز إمالة «كافر به» مردود - أيضا ؛ لأنها سواء في القوة ؛ لقوة الأسباب الداعية ، فإنه إذا كانت الياء من دواعي قوة

(١) السبعة ١٤٩ .

(٢) الكشف ١ / ١٩٧ .

(٣) منجد المقرئين ٢٣٣ .

الإمالة في «الكافرين» فإن التنوين وتوالي الكسر في الباء والهاء من دواعي قوتها في «كافر به» كما أنها متساويتان في عدم لزوم الكسر ، فكما أنه يزول في «كافر به» بالرفع والنصب يزول في «كافر به» في الرفع ، فلم القول بقوة إحداها ، وحسن الثانية على استحياء ؟ !!

الثاني : ذهاب الأزهرى إلى عدم متابعة أحد من القراء للكسائي في إمالة «كافر به» قول غير صحيح ؛ لأن أبا عمرو قرأ به - أيضا - يقول ابن الباذش : «ولا خلاف في فتح «أول كافر به» إلا ما روى ابن فرح عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو وعن الكسائي أنه أماله»^(١) وروايتها عن أبي عمرو تخدم أمرين :

١ - الرد على الأزهرى ومكي .

٢ - قوة الإمالة في «كافر به» .

تعقيب : جميل من الأزهرى أن يذكر الرواية بالإمالة في «كافر به» عن الكسائي ، فقد رددنا بها على من أنكرها عن القراء جميعا ، لكن فات الأزهرى أو لم يبلغه أن أبا عمرو - في رواية - قرأ بها مما يزيد الأمر قوة على قوة .

النقد الثاني : عند قول الله تعالى : ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩] ذكر الأزهرى أن الكسائي - وحده - قرأ بفتح همزة «أن» في مقابلة قراءة القراء بكسرها^(٢) .

موقف الأزهرى من قراءة الكسائي :

كان للأزهرى موقفان تجاه قراءة الكسائي :

الموقف الأول : إنكار القراءة : قال : ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ بكسر الألف

(١) الإقناع في القراءات السبع ١ / ٢٧٥ .

(٢) معاني القراءات ١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

وعليه القراء من أهل الأمصار إلا الكسائي ، لأنه فتح «أن» اعتباراً لقراءة ابن مسعود وابن عباس ، من غير أن يكون عنده فيها حجة حكاية عن أحد من السلف»^(١) غير أنه قال : في قراءة عبد الله : «أن الدين عند الله الإسلام» وهذا دليل على وقوع الشهادة على أن شهد الله بأنه لا إله إلا هو وبأن الدين عند الله الإسلام^(٢) هذا الكلام ساقه الأزهري على لسان أحمد بن يحيى فيما أخبره به المنذري .

الموقف الثاني : التماس الحجج للقراءة : ساق الأزهري كلاماً عن الفراء قال فيه : «قال : وحكى الفراء ، قال : قرأ ابن عباس بكسر الأول وفتح : «أن الدين عند الله الإسلام» وهاتان حجة للكسائي في الفتح لموافقة ابن مسعود وابن عباس ، فقد كسر الأولى ؛ لأن الباء حسن فيها «شهد الله أنه لا إله إلا هو ... أن الدين» جعلها مستأنفة ، معترضة ؛ لأنها تعظيم لله ، كما تقول : أعتقك الله وأعتقتك ، فتبدأ بالله تعظيماً»^(٣) .

التعليق والمناقشة :

ما ساقه الأزهري من تعليقات ومواقف ليست له ، بل هي لأحمد بن يحيى حتى كلام الفراء بدليل ما جاء عند الأزهري «قال : حكى الفراء ، قال ...» وموقف أحمد بن يحيى في قوله : «من غير أن يكون - عنده - فيها حجة» قد تراجع عنه بدفع وسوق الحجج الدالة على القراءة من قراءة عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود ، ونزید محمد بن عيسى الأصبهاني^(٤) والشنوذي^(٥) وإيجاد الوجوه الإعرابية .

(١) معاني القراءات ١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٢) السابق ١ / ٢٤٥ .

(٣) السابق ١ / ٢٤٥ .

(٤) البحر ٢ / ٢٤٥ .

(٥) الإنحاف ١ / ٤٧٢ .

وهناك مزيد من هذه الوجوه ، يرجع إليها من شاء في مصادرها ^(١).

تعقيب : الكسائي عنده الحجة القوية من السلف الذين قرأوا على رسول الله ﷺ فقراءته مروية وموثقة .

النقد الثالث : عند قول الله تعالى : ﴿رَاءَ كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] ذكر الأزهرى القراءات ، ومن بينها قراءة الكسائي فيقول بعد أن شارك الكسائي أبا بكر وحمزة في القراءة بكسر الراء والهمزة من «رأى» : «وروى نصير عن الكسائي : ﴿رَاءَ كَوْكَبًا﴾ و﴿رَاءَ قَمِيصَهُ﴾ ونحو هذا بالفتح مثل ابن كثير ، و﴿رَاءَ الشَّمْسِ﴾ و﴿رَاءَ الْقَمَرِ﴾ ونحوه بكسر الراء وفتح الهمزة مثل حمزة ، وهذا ضد رواية أبي عمرو وأبي الحارث وغيرهما ، هذه رواية أبي جعفر النحوي عن نصير وأظنه وهما والله أعلم» ^(٢).

موقف الأزهرى من رواية نصير :

واضح من النص السابق أنه وهم رواية نصير عن الكسائي بكسر الراء وفتح الهمزة من «رأى» عند ملاقاتها اسما ظاهرا .

التعليق والمناقشة :

طعن الأزهرى في رواية نصير لأنها آتية من طريق أبي جعفر النحوي فظنها وهما ، لكن بعيدا عن الراوى أليست قراءة واردة عن حمزة - والأزهرى - نفسه - لا يخطئ القراءة ، بل يجيزها ويضع لها الضوابط ، فيقول : «ومن قرأ : «رائى» و«رأى» ضبط الأول بكسر الراء وفتح الهمزة ، فلا ينبغي له أن يشبع كسر الراء وإنما يشمها كسرة للفظ الراء ، ومن أشبع الراء كسرة في هذا الباب فليس من كلام العرب» ^(٣).

(١) ينظر : مثلا البحر ٢/ ٤٠٧ وما بعدها والإتحاف ١/ ٤٧٢ وغيرهما.

(٢) معاني القراءات ١/ ٣٦٥.

(٣) السابق ١/ ٣٦٦.

تعقيب : من أراد أن يقرأ «رأى» بكسر الراء وفتح الهمزة ، فليأخذها من رواية حمزة ، وتكون رواية نصير مدعمة ومؤكدة .



•••••

القارئ الثامن

هو : يعقوب بن إسحاق بن يزيد الحضرمي البصري ، ولد سنة سبع وعشرين ومائة من الهجرة الموافق خمس وثلاثين وسبعمائة من الميلاد بالبصرة في بيت علم بالعربية والأدب ، أخذ القراءة عن الأسود بن شيبان وسليمان بن معاذ وغيرهما ، روى عن حمزة حروفا ، وسمع الحروف من الكسائي وصار عالما بالعربية ووجوهها ، والقرآن واختلافه ، وكان لا يلحن في كلامه عالما بالرواية واللغة ، فاضلا ورعا تقيا زاهداً ، روى عنه القراءة روح بن عبد المؤمن ومحمد بن المتوكل وأبو قلابة الرقاشي وأبو حاتم السجستاني ، توفي بالبصرة سنة مائتين وخمس من الهجرة ، الموافق ثمانمائة وإحدى وعشرين من الميلاد ، وراويه رويس وروح .

* يعقوب من أعمدة وأركان كتاب معاني القراءات للأزهري ، بل هو المختار على السبعة ليزاد به إلى ثمانية عند كثير من مؤلفي القراءات التي هي فوق السبعة ، وذلك لإزالة شبهة ارتباط السبع قراءات بالسبعة أحرف ، وروى له الأزهري روايات كثيرة ، انفرد عن القراء في بعضها ^(١) ومع ذلك لم يسلم يعقوب من نقد وجه إلى بعض قراءاته واختياراته ، ولا بد من دراسة هذه النقود ، ومناقشة هذه المواقف :

(١) معاني القراءات : ١/ ١٤٨، ١٦٧، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٠، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٦٧، ٢٨٨، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤١٢، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٩/٢، ٦٩، ٧٣، ٩٧، ١٣٦، ١٤٦، ١٥٩، ١٦١، ١٦٨، ١٧٨، ١٨١، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٤٨، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٨، ٣١٢، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٦٤، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٤/٣، ٢٩، ٣٢، ٣٨، ٤٠، ٥٣، ٥٤، ٦٠، ٧٣، ٨٠، ٩٥، ٩٧، ١١٤، ١٢٣، ١٥١، ١٦٤، ١٦٩.

النقد الأول : عند قول الله تعالى : ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠] عرض الأزهري القراءات فقال : «قرأ يعقوب - وحده : «وكلمة الله هي العليا» نصباً ، وقرأ الباقون : «وكلمة الله هي العليا» رفعا»^(١).

موقف الأزهري من قراءة يعقوب :

كان لقراءة النصب عند الأزهري موقفان :

الأول : توجيهها ، قال : «من قرأ : «وكلمة الله هي العليا» نصباً ، فالمعنى : وجعل الله كلمته العليا»^(٢).

الثاني : عدم حبها واشتهائها : وظهر ذلك في أمرين :

١ - النقل عن الفراء : نقل الأزهري عن الفراء ، قال : «وقال الفراء : لا أشتهي هذه القراءة ؛ لظهور «الله» لأنه إذا نصبها والفعل فعله ، كان أجود الكلام أن يقال : وكلمته هي العليا»^(٣).

٢ - اختيار الأزهري قراءة الرفع : يقول : «القراءة بالرفع ، لأن القراءة عليه ، وهو في الكلام أوجه»^(٤).

التعليق والمناقشة :

اختيار الأزهري لقراءة الرفع ؛ بناء على عدم اشتهااء الفراء لقراءة النصب ، غير مرضي ، وذلك لما يلي :

١ - لم يقرأ بها يعقوب - وحده - بل رويت كذلك عن الحسن والمطوعي وابن مجلز والأعمش^(٥) مما يدعم قراءة يعقوب .

(١) معاني القراءات ١/ ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(٢) السابق ١/ ٤٥٤ .

(٣) السابق ١/ ٤٥٤ .

(٤) السابق .

(٥) الإنحاف ٢/ ٩٢ ومختصر في شواذ القرآن ٥٢ .

٢- لها وجه وأنت ذكرت هذا بأن جعلت «كلمة» منصوبة بـ«جعل» المحذوفة المفسرة بـ«جعل» المذكورة .

٣- ساق الفراء شاهدا من الشعر بجواز قراءة يعقوب على قوله : «ويجوز : «وكلمة الله هي العليا» ولست أستحب ذلك لظهور «الله» تبارك وتعالى... ألا ترى أنك تقول : قد أعتق أبوك غلامه ، ولا يكادون يقولون : أعتق أبوك غلام أبيك» يقول الفراء عقب ذلك : «وقال الشاعر في إجازة ذلك :

متى تأت زيدا قاعدا عند حوضه لتهدم ظلما حوض زيد تقارع
فذكر زيدا مرتين ، ولم يكن عنه في الثانية ، والكنية وجه الكلام» ^(١) ويؤكد بيت الفراء وجواز قراءة يعقوب شاهد آخر ذكره سيبويه لسواد بن عدي :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نقص الموت ذا الغنى والفقيرا ^(٢)
وعلق النحاس على بيت سيبويه بعد أن قال : «الذي ذكره الفراء لا يشبه الآية» :
«ولكن يشبهها ما أنشده سيبويه - وذكر البيت - ثم قال : وهذا جيد حسن لأنه لا إشكال فيه ، بل يقول النحويون الخذاق : إن في إعادة الذكر في مثل هذا فائدة ، وهي أن فيه معنى التعظيم ، قال الله ﷻ : ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ ^(٣) وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَالَهَا﴾ [الزلزلة : ١ ، ٢] فهذا لا إشكال فيه» ^(٣).

تعقيب : لم يذكر الأزهري بيت الفراء الذي يميز قراءة يعقوب ، إما سهوا منه ، وإما ليدعم موقفه تجاه يعقوب ، وثبت ، بما لا يدع مجالا لشك - أن القراءة صحيحة جيدة لها وجه في العربية ، ولها شواهد تدعمها وتؤكددها .

(١) معاني القراءات ١/ ٤٣٨ .

(٢) الكتاب ١/ ٦٢ .

(٣) إعراب القرآن ٢/ ٢١٦ .

التقد الثاني : عند قول الله تعالى : ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ﴾ [النور : ١١] عرض الأزهري القراءات في «كبره» فقال : «قرأ يعقوب الحزرمي - وحده : «والذي تولى كُبره» بضم الكاف ، وكسرها الباقون»^(١).

موقف الأزهري من قراءة الضم :

رفض الأزهري قراءة يعقوب بالضم عند اختياره قراءة كسر الكاف ، فقال : «والقراءة بكسر الكاف لا غير»^(٢) ومهد لهذا الرفض بسوق كلام ابن السكيت الذي يقرر فيه عدة معانٍ لتركيب «كبر» كلها بالكسر ، فيقول : «وأخبرني المنذري عن الحراني عن ابن السكيت ، قال : كبر الشيء : معظمه ، قال : ويقال : كبر سياسة الناس في المال ، والكبر من التكبر : بالكسر ، ويقال : الولاء للكبر ، وهو أكبر ولد الرجل ، وأنشد :

تنام عن كبر شأنها فإذا قامت رويدا تكاد تنفرك^(٣)

ثم يعقب الأزهري على كلام ابن السكيت قائلا : «وهذا هو الصحيح» .

التعليق والمناقشة :

اختيار الأزهري الكسر في «كبره» لا مناقشة لنا فيه ؛ لحرية الاختيار ، لكن قوله : «لا غير» فهذا داع للمناقشة والتعليق ، ومناقشته نابعة من كلامه الذي يدور حول ثلاث نقاط ، هي مدعمة ومؤكدة للذي رفض :

الأولى : تدعيم القراءة المتواترة بالقراءات الشاذة : فيقول : «قرأ حميد الأعرج «كبره» بضم الكاف - أيضا»^(٤) ونضيف إلى حميد الحسن وعمرة بنت عبد الرحمن

(١) معاني القراءات ٢/ ٢٠٣ .

(٢) السابق ٢/ ٢٠٤ .

(٣) السابق ، وينظر إصلاح المنطق ٣٣ والبيت منسوب فيه إلى القيس بن خطيم الأوسي .

(٤) السابق ٢/ ٢٠٣ .

والزهري وأبا رجاء ومجاهداً وأبا البرهسييم والأعمش وابن أبي عبله وسفيان الثوري ويزيد بن قطيب والزعفراني وابن مقسم وسورة عن الكسائي ومحبوب عن أبي عمرو^(١) ولعل هؤلاء القراء المقصودون بقوله: «قرأ بعضهم»^(٢) في خبر أبي زيد .

الثانية : تدعيم القراءة باللهجات : نقل عن المنذري أنه أخبره عن اليزيدي عن أبي زيد قال : «قرأ بعضهم «كبره» بضم الكاف ، وأظنها لغة»^(٣) وهذا من ارتباط اللهجات بالقراءات ، كما أن فيه دلالة أخرى ، وهي اتحاد المعنى بين المضموم والمكسور ، وهناك اتجاه آخر يفرق بينهما ، وقد ذكره الأزهري نقلاً عن الزجاج : «من قرأ : «كبره» - يعنى بالكسر - فمعناه : من تولى الإثم في ذلك ، ومن قرأ «كبره» - يعنى بالضم - أراد معظمه»^(٤) وبهذا الاتجاه تخرج القراءتان من باب اللهجات .

الثالثة : تدعيم القراءة بالنقل عن العلماء : حيث نقل عن الفراء جودتهما قال : «الضم في الكاف وجه جيد في النحو ؛ لأن العرب تقول : فلان تولى عظم أمر كذا وكذا ، أي : أكثره»^(٥) .

تعقيب : القراءة بالضم متواترة مسموعة مدعمة بأمور كثيرة ، فلا داعي لإيثار غيرها عليها بما يوحى إلى إصدار أحكام ضدها بعدم القبول أو ما يشبه ذلك !

النقد الثالث : عند قول الله تعالى : ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا : ١] ذكر الأزهري قراءة

(١) البحر ٤٣٧/٦ والمحتسب ١٠٤/٢ .

(٢) معاني القراءات ٢٠٣/٢ .

(٣) السابق .

(٤) السابق ٢٠٤/٢ .

(٥) السابق ٢٠٣/٢ ، ٢٤٧/٢ .

يعقوب : «عمه» بالوقف بالهاء ، ولم تعجبه تلك القراءة ، وقد ناقشناه في ذلك ^(١)
وخلصنا إلى أن القراءة صحيحة ولا غبار عليها .

(١) ينظر ص ١٤٥ من المبحث الثالث .

القسم الثاني
نقود جماعية



النقد الأول
حمزة ويعقوب



معنى «يخافا» بالضم

عرض الأزهري القراءات في قول الله تعالى : ﴿لَا أَنْ يَخَافَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] فقال :
«قرأ حمزة ويعقوب : «أن يُخَافَا» بضم الياء ، وقرأ الباكون : «تَخَافَا»^(١).

موقف الأزهري من قراءة حمزة ويعقوب :

تبنى الأزهري رأي الفراء في هذه القراءة ، واتسم موقف الفراء من قراءة حمزة بما يلي :

أولاً : بيان أساس قراءة حمزة : فيقول : «وأما ما قرأ به حمزة : «إلا أن يخافا» فإنه اعتبر قراءة عبد الله التي رويت له : «إلا أن تخافوا»^(٢) ومعنى ذلك أن عبد الله وحمزة - عند الفراء - ويعقوب عند الأزهري ، أوقعوا الخوف على الرجل والمرأة وعلى «أن» جميعاً.

ثانياً : بيان حكمه على قراءة الضم : اختلف حكم الفراء على قراءة حمزة باعتبارين :
الاعتبار الأول : إن اتخذ حمزة في قراءته : «يخافا» قراءة عبد الله : «تخافوا» بإرادة إيقاع الخوف على الرجل والمرأة وعلى «أن» فإنه لم يصب ، يقول الفراء على لسان الأزهري ، «وأما ما قرأ به حمزة : «إلا أن يُخَافَا» فإنه اعتبر قراءة عبد الله... ولم يصب حمزة - والله أعلم»^(٣) وقال في معانيه : «في قراءة عبد الله : «إلا أن تخافوا» فقرأها حمزة على هذا المعنى : «إلا أن يخافا» ولا يعجبني ذلك»^(٤) وعلل لعدم الإصا

(١) معاني القراءات ١/ ٢٠٢.

(٢) السابق ١/ ٢٠٣.

(٣) السابق ونص الفراء (وأما ما قاله حمزة فإنه إن كان أراد اعتبار قراءة عبد الله فلم يصبه) معاني القرآن ١/ ١٤٦.

(٤) معاني القرآن ١/ ١٤٥.

وعدم الإعجاب بقوله : «لأن الخوف إنما وقع على «أن» وحدها ، إذ قال : «إلا أن تخافوا ألا تقيموا»^(١) حيث إن الخوف يقع على «أن» وحدها ، وفي قراءتهما وقع على الثلاثة.

الاعتبار الثاني : إن لم يتخذ حمزة في قراءته : «يخافا» بالضم قراءة عبد الله : «تخافوا» بأن كان المراد إيقاع الخوف بمعنى : «إلا أن يخافا» على هذا ، «يخافا» بذا ، أو من ذا ، فيكون على غير اعتبار قراءة عبد الله ، كان جائزا^(٢).

ثالثا : اختيار الأزهري : اختار الأزهري قراءة غير حمزة ويعقوب : «يخافا» بفتح الياء ، فقال : «الاختيار ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ بفتح الياء ، وهو قراءة أكثر القراء»^(٣) يشم من هذا الاختيار الدليل العملي لتبنيه رأي الفراء .

التعليق والمناقشة :

قراءة حمزة ويعقوب صحيحة وإن لم توافق قراءة عبد الله ، وذلك للأسباب التالية :

١ - هي قراءة عالين كبيرين : هما حمزة ويعقوب ، ويضاف إليهما أبو جعفر والأعمش^(٤) وهي قراءة بعض أهل المدينة ، كما قال الفراء^(٥) ولعله يقصد أبا جعفر يزيد بن القعقاع ، وهذه الروايات تؤكد وتدعم قراءة حمزة ويعقوب .

٢ - توجيه العلماء لها : وجه بعض العلماء هذه القراءة وخرجوها على أن الألف

(١) معاني القراءات ٢٠٣/١ وعند الفراء (لأن الخوف إنما وقع على «إن» وحدها ؛ إذ قال : «إلا تخافوا ألا» معاني القرآن ١/١٤٦ .

(٢) معاني القرآن ١/١٤٥ ، معاني القراءات ٢٠٣/١ .

(٣) معاني القراءات ١/٢٠٤ .

(٤) الإتحاف ١/٤٣٩ .

(٥) معاني القرآن ١/١٤٥ .

في «يخافا» نائب فاعل يرجع إلى الزوجين ، ثم حذف الجار ، من «ألا» فموضع «ألا يقيما» نصب عند سيبويه ، وجرب «على» المقدرة عند غيره ، ويجوز أن يكون «ألا يقيما» بدل اشتغال من ضمير الزوجين ؛ لأنه يحل محله ، والتقدير إلا أن يخاف من عدم إقامتهما حدود الله من المعدى لواحد^(١) .

٣- رد أبو حيان : رد ودفع أبو حيان الطعن والشبهات حول هذه القراءة ، قائلاً : وقد طعن في هذه القراءة من لا يحسن توجيه كلام العرب ، وهي قراءة صحيحة مستقيمة في اللفظ وفي المعنى ، ويؤيدها قوله بعد : «فإن خفتم» فدل على أن الخوف المتوقع هو من غير الأزواج^(٢) .

٤- اختيار بعض العلماء هذه القراءة : إذا كان الأزهري قد اختار قراءة غير حمزة ويعقوب ، وهي «يخافا» بالفتح ، فإن - هناك - من العلماء من اختار قراءة حمزة ويعقوب «يخافا» بالضم ، مثل أبي عبيد وأبي عبيدة .^(٣)

تعقيب : القراءة صحيحة مستقيمة في الإعراب واللفظ والمعنى ، ولا التفات إلى من قال : «ما علمت في اختيار حمزة أبعد من هذا الحرف ؛ لأنه لا يوجب الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى»^(٤) .

(١) الإتحاف ١/ ٤٣٩ .

(٢) البحر ٢/ ١٩٨ .

(٣) السابق .

(٤) السابق .

النقد الثاني
ابن عامر وعاصم



إقامة غير المفعول نائباً مع وجوده بين الجواز وعدمه

عرض الأزهرى القراءات في قول الله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] فقال : «قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم : «وكذلك نجى المؤمنين» بنون واحدة مشددة الجيم ، ساكنة الياء ، وقرأ الباقر : «ننجى المؤمنين» بنونين ، الثانية ساكنة والجيم خفيفة»^(١).

موقف الأزهرى :

يلحق الأزهرى بأقوال الفراء والزجاج حول القراءتين السابقتين ، كما يوضح رأيه فيهما :

أولاً : رأي الفراء : يقول الأزهرى : «وقال الفراء : القراءة بنونين ، وإن كانت كتابتها بنون واحدة ؛ وذلك أن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، فلا تظهر ساكنة على اللسان ، فلما خفيت حذفت في الكتابة»^(٢).

ثانياً : رأي الأزهرى : علق على قراءة ابن عامر وعاصم ، فقال : «وأما قراءة عاصم وابن عامر بنون واحدة ، فلا يعرف لها وجهة ؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسمه رفع»^(٣).

ثالثاً : رأي أبي إسحاق : يقول الأزهرى : «وقال أبو إسحاق النحوي : من قال : معناه نجى النجاء المؤمنين ، فهو خطأ بإجماع من النحويين كلهم ، ولا يجوز : ضرب زيد . تريد : ضرب الضرب زيدا ؛ لأنك إذا قلت : ضرب زيد ، فقد علم أن الذي

(١) معاني القراءات ٢/ ١٧٠.

(٢) السابق ٢/ ٢١٠.

(٣) السابق ٢/ ١٧٠.

ضربه ضرب ، فلا فائدة في إضماره وإقامته مقام الفاعل» ^(١).

التعليق والمناقشة :

تعليق الأزهري أولاً بكلام الفراء ليدلل على أن بعض العلماء قد اختار قراءة النونين مع بيان التوجيه والتعليل ، ثم يذكر رأيه ثانياً على أن قراءة ابن عامر وعاصم لا يعرف لها وجهة مع بيان - أيضاً - التعليل والتوجيه ، ثم يذكر رأي الزجاج ثالثاً ليرد على احتمال إيجاد توجيه لهذه القراءة ، وهو : نجى النجاء المؤمنين ، وما قام به الأزهري مردود بما يلي :

١ - إيجاد الفراء توجيهها لهذه القراءة : ذكر الفراء قراءة عاصم وأوجد لها توجيهها ، فقال : «وقد قرأ عاصم - فيما أعلم : «نجى» بنون واحدة ، ونصب المؤمنين، كأنه احتمل اللحن ، ولا نعلم لها جهة إلا تلك ؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسمه رفع ، إلا أن يكون أضمر المصدر في «نجى» فنوى به الرفع ، ونصب «المؤمنين» فيكون كقولك : ضرب الضرب زيدا ، ثم يكنى عن الضرب فيقول : ضرب زيدا ، وكذلك نجى النجاء المؤمنين» ^(٢).

فالفراء اختار قراءة النونين ، وأجاز قراءة عاصم ، وأوجد لها حلو ، لكن الأزهري قد اقتصر على جزء من تعليق الفراء الخاص بقراءة النونين ، وكان تعليق الأزهري نفسه - من كلام الفراء ؛ إلا أنه لم يتمه ، حتى تبين الرؤية الكاملة للفراء ، وتعتمد الأزهري بتعليق الزجاج ليدعم موقفه تجاه قراءة ابن عامر وعاصم .

٢ - جواز العلماء لها : ما رفضه الزجاج أجازاه الفراء من قبل ، وأجازاه ابن خالويه عندما قال : «ولعاصم في قراءته وجه في النحو ؛ لأنه جعل «نجى» فعل ما لم يسم فاعله ، وأرسل الياء بغير حركة ؛ لأن الحركة لا تدخل عليها في الرفع ، وهي

(١) معاني القراءات ٢/ ١٧٠ ، وينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٠٣ .

(٢) معاني القرآن ٢/ ٢١٠ .

ساقطة في الجزم إذا دخلت في المضارع ، وأضمر مكان المفعول الأول المصدر لدلالة الفعل عليه ، ومنه قولهم : من كذب كان شرا له ، يريدون : كان الكذب ، فلما دل كذب عليه حذف ، فكأنه قال : وكذلك نجى النجاء المؤمنين^(١) وبإجازة الفراء وابن خالويه ينخرم إجماع النحويين الذي ذهب إليه الزجاج وأبطل اللحن الذي قال به في عبارته : «فأما ما رُوي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له»^(٢) لكن لابد من تسجيل بعض الملاحظات هنا :

الأولى : ما ورد عند الفراء والزجاج وابن خالويه من أن عاصما - وحده - هو الذي قرأ به ، رده الأزهري بمشاركة ابن عامر لعاصم ، وهذا ما قرره علماء القراءات^(٣) .

الثانية : الفراء من المجوزين للقراءة على إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول ، كما سبق بيانه ، وليس كما ذهب ابن خالويه في مقالته : «قال الفراء : لا وجه له عندي إلا اللحن»^(٤) لأنه يفهم من لحن الفراء مع إجازته القراءة عدم تخطئتها ، بل الخروج من الأفصح إلى الفصيح .

٣- ورود قراءات في أحرف أخرى : وردت روايات لبعض القراء تذهب مذهب ابن عامر وعاصم :

أ- قراءة أبي جعفر : ﴿وَنُخْرِجُهُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا﴾ [الإسراء: ١٣] بالياء المشناة مضمومة وفتح الراء مبنياً للمفعول ونائب الفاعل ضمير الطائر^(٥) .

(١) الحجة ٢٥٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٣ .

(٣) الإنحاف ٢٦٦/٢ .

(٤) إعراب القراءات السبع ٦٥/٢ .

(٥) الإنحاف ٦٥/٢ .

ب- قراءة أبي جعفر : ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ [الجمانية: ١٤] بالبناء للمفعول ، والتقدير ليجزى الجزاء قوماً ^(١) ويلاحظ أن الأزهري لم يذكر هاتين القراءتين لأبي جعفر ولو كان من قرائه لذكرها له .

٤ - ورود الشعر بهذه الظاهرة :

قال جرير :

فلو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا ^(٢)

وقال آخر :

أتبيح لي من العدا نذيرا به وقيت الشر مستطيرا ^(٣)

وحمل بعضهم البيت الأول : «على الشذوذ عن إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وهو الكلاب» ^(٤) وإذا كان قد حمل بعضهم البيت على الشذوذ ، فما قول هذا البعض في البيت الثاني ؟ وقد ساق البعض الآخر البيتين شاهدين على تحقيق الظاهرة وجواز القراءة .

٥ - مذهب من مذاهب النحو ، وهو مذهب أهل الكوفة ، والأخفش وأبي عبيد من البصريين يميزون إنابة غير المفعول مع وجود المفعول ^(٥) ، فلم تفضيل مذهب وقدح في آخر ؟ !!

٦ - رسمها في المصاحف بنون واحدة : ذكر أبو عمرو الداني عن أبي عبيد قوله : «رأيت في الذي يقال له : الإمام مصحف عثمان ؓ» «نجى المؤمنين» في الأنبياء بنون

(١) الإتحاف ٢/ ٤٦٦ .

(٢) إعراب القراءات السبع ٢/ ٦٦ والحجة ٢٥٠ وشرح المفصل ٧/ ٧٥ .

(٣) البحر ٦/ ٣٣٥ .

(٤) شرح المفصل ٧/ ٧٦ .

(٥) السابق ٧/ ٧٣ وما بعدها والبحر ٦/ ٣٣٥ .

واحدة ، قال : ثم اجتمعت عليها المصاحف في الأمصار كلها ، فلا نعلمها اختلفت» ^(١) وكذلك عن اليزيدي وقالون عن نافع ^(٢) أنها بنون واحدة ، وهذا الذي «حمل عاصمًا على أن قرأها كذلك» ^(٣) وليس عاصمًا - وحده - ولكنه هو وابن عامر ، ودعا أبا عبيد إلى اختيارها ، يقول أبو حيان : «واختارها أبو عبيد ، لموافقة المصاحف» ^(٤) .

تعقيب : قراءة ابن عامر وعاصم قراءة مستقيمة متواترة ، فلا داعي للطعن فيها أو حملها على الشذوذ أو غير ذلك ، وظاهرة إقامة غير المفعول نائبًا مع وجود المفعول مذهب ثابت في العربية .

(١) المقنع ٩٥ .

(٢) السابق .

(٣) إعراب القراءات السبع ٦٧ / ٢ .

(٤) البحر ٦ / ٣٣٥ .

النقد الثالث

أبو عمرو وعاصم وحمزة

هاء الكناية المتصلة بفعل مجزوم

عرض الأزهري مذاهب القراء في ضمير الغائب الواقع في الفعل المجزوم وتتضح هذه المذاهب في نصوصه التالية :

النص الأول : عند قول الله تعالى : ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] : ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿وَنُصَلِّهِ﴾ [النساء: ١١٥] و﴿تُؤْتِيهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥ والشورى: ٢٠] ونحوهن من الهاءات التي تتصل بفعل مجزوم ^(١) قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي : «يؤدهي» بإظهار الياء في اللفظ ، وكذلك غيره في الوصل ، فإنه لم يضبطه ، ألا ترى أن سيبويه روى عن غير الجزم ، وقال : هو مختص بلطافة اللفظ ، وترك الإشباع ، ويروى عن العرب الجزم المحض في أمثال هذه الهاءات ، فهو وهم ؛ لأن العربي يختلس الحركات اختلاسا خفيا ، إذا سمعه الحضري ظنه جزما ، وذلك الظن منه وهم ^(٢) .

النص الثاني : عند قول الله تعالى : ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١] : «قرأ ابن كثير «أرجئه وأخاه» بهمز ، وضم الهاء ضما مشبعا بلفظ واو ، وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ويعقوب : «أرجئه وأخاه» بالهمز وضم الهاء ضمة غير مشبعة ، وقرأ نافع : «أرجه» بلا همز وبكسر الهاء كسرة مختلسة ، وروى ورش عنه أنه جر الهاء ووصلها بياء ولا يهمز ، وكذلك روى خلف وابن سعدان عن أبي المسيبي عنه ، وقرأ ابن عامر : «أرجئه وأخاه» بالهمز وكسر الهاء خفيفة ، وقرأ حمزة وحفص والأعمش عن أبي بكر : «أرجه» ساكنة الهاء غير مهموزة ، وكذلك قال خلف وأبو هشام عن

(١) بقيتها عما لم يعالج : ﴿تُولِّهِ﴾ [النساء: ١١٥] ، ﴿يَأْتِيهِ﴾ [طه: ٧٥] ، ﴿وَيَتَقَوُّهُ﴾ [النور: ٥٢] ، ﴿لَمْ يَرَهُ﴾ [البلد: ٧] .

(٢) معاني القراءات ١ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

يحيى عن أبي بكر ، وقرأ الكسائي : «أرجهي» غير مهموز ويجز الهاء بياء في اللفظ ، وكذلك قولهم في الشعراء ^(١) مثل قولهم في الأعراف ، إلا أن هبيرة روى عن حفص بجزم الهاء - هنا - وجرها في الشعراء .

قال أبو منصور : هذه الوجوه كلها وإن اختلفت فهي لغات محفوظة عن العرب ، وأبعدها عند النحويين تسكين الهاء بلا همز ؛ لأنها ليست بموضع الجزم ، وهي ضعيفة عند جميعهم ، وقراءة ابن عامر بالهمز وكسر الهاء ليست بجيدة ؛ لأن أصل الهاء الضم في «أرجئه» وإنما يجز مع الياءات والكسرات ، والهمزة تكون ساكنة ، فالكسرة لا تتبعها» ^(٢).

النص الثالث : عند قول الله تعالى : ﴿فَأَلْقَ إِلَيْهِمُ﴾ [النمل: ٢٨] : «روى عبد الوارث وشجاع عن أبي عمرو : «فألقيه» بياء في اللفظ ، وقال عباس : سألت أبا عمرو فقراً : «فألقيه» جزماً ، وقال : وإن شئت : «فألقيهي» واختار : «فألقيهي» وقال اليزيدي عنه : «فألقيه» جزماً ، ووافق حفص أبا بكر في قوله : «فألقيه» جزماً ، وقد أمضينا تفسير هذا الجنس فيما تقدم من الكتاب ، ووجه القراءة فيما اجتمع عليه النحويون : «فألقيهي إليهم» بالياء ، وإن قرئ : «فألقيه» بكسر الهاء كان حسناً ، وأما جزم الهاء فليس بجيد عندهم ، ولا أنكر أن يكون لغة ، فإن بعض القراء قرأوا بها ، ولم يقرأوا بها إلا وقد حفظوها عن العرب ، والاختيار ما أعلمتك ^(٣).

النص الرابع : عند قول الله تعالى : ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] : «قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي : «يرضهوا لكم» بواو في اللفظ ، وقرأ الباقر : «يرضه لكم» بضممة مختلصة ، وروى أبو شعيب السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو :

(١) الشعراء : ٣٦ .

(٢) معاني القراءات ١ / ٤١٥ ، ٤١٦ .

(٣) السابق ٢ / ٢٤٠ .

«يرضه لكم» جزما ، وروى شجاع عن أبي عمرو : «يرضه لكم» يشمها الضم ولا يشبع ، وروى الكسائي عن أبي بكر : «يرضه لكم» جزما ، وكذلك روى أبو هشام عن يحيى عن أبي بكر بالجزم ، وقد مر الجواب فيها فيما تقدم من الكتاب»^(١) .

النص الخامس : عند قول الله تعالى : ﴿خَيْرًا يَرَهُ..... شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة : ٧ ، ٨] روى هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر : «خيرا يره» و«شرا يره» جزما وروى أبان عن عاصم : «خيرا يره» و«شرا يره» بضم الياء ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم وحزمة والكسائي ونافع في رواية الحلواني عن قالون ورواية ورش : «يرهو» و«يرهو» والكسائي عن أبي بكر عن عاصم : «خيرا يره» ساكنين ، وقرأ أبو عمرو في رواية اليزيدي وعباس «يرهو» بواو مشبعة فيهما»^(٢) .

التعليق والمناقشة :

في النصوص السابقة عدة نقاط لابد من تسليط مجهر البحث إليها ؛ لكشف اللثام عنها :

الأولى : بيان مذاهب القراء : جاء في النص الأول أن ابن كثير وابن عامر والكسائي قرؤوا بإشباع هاء الضمير : «يؤدهي» ويفهم منه أنهم قرأوا الستة عشر موضعا كذلك ، وليس الأمر كذلك ، كما أنه ذكر الاختلاس - فقط - عن أبي عمرو دون تصريح باسمه ، وليس الأمر كذلك ، كما أنه لم يذكر قراء الجزم ولا قراء الكسر دون إشباع .

وهذا يدعونا إلى وضع جدول أذكر فيه ما جاء عند الأزهري من قراءات في النصوص السابقة ، مقابلا بها ما جاء عند البنا من قراءات هذا الضمير ، مقتصرًا فيه على قراء الأزهري الثمانية ثم يأتي بعده التعليق والمناقشة .

(١) معاني القراءات ٢ / ٣٣٥ .

(٢) السابق ٣ / ١٥٧ .

الآيات	القراءة	قراء الأزهري	قراء البنا
أولاً: يؤده وأخواتها ﴿يُؤَدُّهُ﴾ [آل عمران: ٧٥] ﴿تُؤَدُّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٥] ﴿تُؤَدُّهُ﴾، ﴿وَتُؤَدُّهُ﴾ [النساء: ١١٥] ﴿تُؤَدُّهُ﴾ [الشورى: ٢٠]	الإشباع الإسكان الاختلاس	ابن كثير وابن عامر والكسائي — أبو عمرو - ولم يصرح باسمه -	ابن كثير وابن عامر والكسائي وهشام وابن ذكوان. أبو عمرو وهشام وأبو بكر وحمة. قالون وهشام وابن ذكوان ويعقوب
ثانياً: ﴿أَرْجُهُ﴾ [الأعراف: ١١١] ﴿أَرْجُهُ﴾ [الشعراء: ٣٦]	«أرجئوه» بالهمز وإشباع الضم «أرجئته» بالهمز والضم «أرجئته» الهمز والكسر «أرجه» بلا همز وباختلاس الكسر «أرجهى» بلا همز وكسر وصلة «أرجه» بلا همز وسكون	ابن كثير أبو عمرو وعاصم وأبو بكر ويعقوب ابن عامر نافع نافع [وابن المسيبي] والكسائي حمزة وحفص والأعشى وأبى بكر وحفص بجرها في الشعراء	ابن كثير وهشام أبو عمرو وهشام وأبو بكر ويعقوب ابن ذكوان قالون ورش والكسائي عاصم [أبو بكر] وحمزة.
ثالثاً: ﴿يَأْتِيهِ﴾ [طه: ٧٥]	«يأتته» بالإسكان «يأتته» بالكسر وبلا صلة «يأتته» بكسر مشبع		السوسي بخلاف واليزيدي بخلفه قالون ورويس قالون وورش وابن كثير والدوري والسوسي وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وروح وخلف ورويس

الآيات	القراءة	قراء الأزهرى	قراء البنا
رابعاً: ﴿وَيَتَقَه﴾ [النور: ٥٢]	«يتقه» باختلاس الكسر «يتقه» بالإسكان «يتقهي» بالإشباع		قالون وحفص ويعقوب وهشام وابن ذكوان أبو عمرو وأبو بكر وهشام وخلاد هشام وابن ذكوان وخلاد وورش وابن كثير وخلف عن حمزة والكسائي
خامساً: ﴿فَالْقَه﴾ [النمل: ٢٨]	«فألقي» بالإشباع «فألقه» بالإسكان «فألقه» بالاختلاس	أبو عمرو أبو عمرو وحفص وأبو بكر	هشام وابن ذكوان وورش وابن كثير والكسائي أبو عمرو وعاصم وحمزة وهشام واليزيدي قالون وهشام وابن ذكوان بخلف عنه ويعقوب
سادساً: ﴿يَرَضُهُ﴾ [الزمر: ٧]	«يرضه» بالإشباع «يرضه» بالاختلاس «يرضه» بالإسكان	ابن كثير وابن عامر والكسائي وأبو عمرو أبو عمرو ونافع وحمزة وعاصم أبو عمرو واليزيدي وأبو بكر	ابن كثير والكسائي وخلف والدوري وابن ذكوان حفص ويعقوب وهشام وأبو بكر وابن ذكوان السوسي والدوري وهشام وأبو بكر واليزيدي
سابعاً: ﴿يَرَهُ﴾ [البلد: ٧]	«يره» بالإسكان «يره» الضم بلا صلة «يرهوه» بالإشباع «يره» بالإسكان «يرهو» بالإشباع «يره» بالاختلاس	— — — ابن عامر وعاصم وأبو بكر ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي ونافع [قالون وورش] وأبو عمرو	هشام ويعقوب [١٥٤ / ١] يعقوب [٦١٠ / ٢] الباقون وهشام ويعقوب [٦١٠ / ٢] هشام الباقون ويعقوب في وجهة الثاني يعقوب بخلفه

التعليق والمناقشة :

بقراءة نصوص الأزهري السابقة والجدول تتضح عدة أمور :

الأمر الأول : يفهم من النص الأول عند الأزهري أن قراء الإشباع في الضمير المتصل بالفعل المجزوم وهي ستة عشر حرفاً ، وهم ابن كثير وابن عامر والكسائي وبقية النصوص والجدول يقرران ذلك ، ويقرران - في الوقت ذاته - خلاف ما ذهب إليه الأزهري ، حيث قرأ «أرجئوه» ابن كثير وزاد البنا هشاماً و «أرجهي» نافع والكسائي ، ولم يقرأ ابن عامر هذا الحرف بالإشباع ، بل قرأه : «أرجئه» بالهمز والكسر الخفيف ، ولم يذكر الأزهري قراء الإشباع في «يأته» إلا أن البنا ذكر زيادة على ابن كثير وابن عامر والكسائي نافعاً «قالون وورش» وأبا عمرو «الدوري والسوسي» وعاصماً وحمزة «خلف» ويعقوب «رويس وروح» كما لم يذكر حرف «يتقه» والذين أشبعوه من القراء الأساسيين الثلاثة ابن كثير والكسائي ولم يذكر ابن عامر ، وزاد نافعاً «ورش» و «حمزة» «خلف» وفي حرف «فألقه» ذكر الأزهري أبا عمرو - وحده - في حين ذكر البنا قراء الإشباع . ابن كثير وابن عامر «ابن ذكوان وهشام» والكسائي ، وزاد ورشاً ، وفي حرف «يرضه» أشبع الحرف الثلاثة : ابن كثير وابن عامر والكسائي بزيادة أبي عمرو - عند الأزهري - ووافقه البنا لكن عنده ابن ذكوان والدوري وزاد خلفاً ، وفي حرف البلد أشبعه - عند البنا - القراء كلهم عدا هشام ويعقوب بخلاف عنهما ، وفي حرف «يره» بالزلزلة ذكر الأزهري قراء الإشباع الأساسيين وزاد عاصماً «حفص» وحمزة ونافع «قالون وورش» وأبا عمرو «اليزيدي» ووافقه البنا ، لكنه زاد يعقوب .

وفي هذا كله دلالة على أن القراء الثلاثة ابن كثير وابن عامر والكسائي لم يقرؤوا - وحدهم - بالإشباع ، بل وافقهم كثير من القراء ، فضلاً عن أن بعضهم تخلّى عن الإشباع في بعض الحروف .

الأمر الثاني : يفهم من النص الأول للأزهرى أن أبا عمرو - وإن لم يصرح باسمه - اختلس الهاءات في الستة عشر حرفاً ، بل ورد عنه في مواضع منها « يرضه » ... وورد الاختلاس عن غير أبي عمرو ، منه ما ورد عن يعقوب وهشام وابن ذكوان وقالون في « يؤده » وأخواتها ، ونافع « قالون » في « أرجه » وابن عامر « ابن ذكوان » في « أرجئه » وحفص « هبيرة » في « أرجه » في الشعراء ، وقالون في « يآته » وقالون وحفص ويعقوب وهشام وابن ذكوان في « يتقه » وقالون وابن ذكوان وهشام ويعقوب في « خالقه » ونافع وحمة وعاصم ويعقوب وهشام وابن ذكوان في « يرضه » ويعقوب في « يره » البلد وفي الزلزلة ، كما ورد عنه الإسكان في « يؤده » وأخواتها و « يآته » السوسي و « يتقه » وفي « فألقه » و « يرضه » ورد عن غير أبي عمرو الإسكان ، فورد عن هشام وأبي بكر وحمة في « يؤده » وأخواتها ، وحمة وحفص والأعمش عن أبي بكر « أرجه » وأبي بكر وهشام وخلاد « يتقه » وعاصم وحمة وهشام في « فألقه » وأبي بكر وهشام « يرضه » وهشام ويعقوب في « لم يره » البلد ، وعاصم وابن عامر وهشام « يره » الزلزلة ، كما ورد عنه الإشباع - كما سبق .

* فلم يكن أبو عمرو مختلساً - فقط - بل وجدناه مسكناً ومشبعاً باعتراف الأزهرى وغيره ، وشاركه في ذلك كله آخرون ، وقراء الجزم كثير يردون الطعن بالوهم .

الأمر الثالث : في النص الثالث حيث شك في قراءة الحرف « فألقه » بالكسر ، ويذهب إلى تحسين القراءة به لو قرئ ، ونقول : قرئ به يقيناً ، والذي قرأ قالون ويعقوب وهشام وابن ذكوان بخلف عنه ، كما هو مبين في الجدول .

الثانية : ارتباط القراءات باللهجات : ربط الأزهرى القراءات في الضمير المتصل بفعل مجزوم ، وهذا ظاهر في نصوصه السابقة ففي النص الأول : « ويروى عن العرب الجزم المحض » وفي النص الثاني جعل اختلاف القراءات في « أرجه » من باب

اللهجات ، فقال : «هذه الوجوه كلها - وإن اختلفت - فهي لغات محفوظة عن العرب» وفي النص الثالث جعل قراءة الجزم غير جيدة ، إلا أنه لم ينكر كونه لهجة من لهجات العرب ، يقول : «وأما جزم الهاء فليس بجيد عندهم ، ولا أنكر أن يكون لغة ، فإن بعض القراء قرأوا بها ، ولم يقرأوا بها إلا وقد حفظوها عن العرب» .

التعليق والمناقشة :

ما ذهب إليه الأزهري من ربط القراءات باللهجات عمل سديد وضيع جميل ، وأجل منه أن يدافع بهذا السلاح الماضي عن القراءة إذا طعن فيها ، كما فعل في قراءة « فألقه » بالجزم ، فقد ذهب بعض العلماء بعدم جودتها ، لكنه قال :

«ولا أنكر أن يكون لغة» ولهذا اعتبرناه مدافعا ومنصفا للقراءة^(١) ، وهذا الربط قرره العلماء ، يقول الفراء : «من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها ، فيقول : ضربته ضربا شديدا ، أو يترك الهاء إذ سكنها وأصلها الرفع ، بمنزلة : رأيتهم وأنتم ، ألا ترى أن الميم سكنت وأصلها الرفع ، ومن العرب من يحرك الهاء حركة بلا واو ، فيقول : ضربته - بلا واو - ضربا شديدا ، والوجه الأكثر أن توصل بواو ، فيقال : كلمتهو كلاما على هذا البناء ، وقد قال الشاعر في حذف الواو :

أنا ابن كلاب وابن أوس فمن يكن قناعه مغطيا فإني لمُجْتَلَى

وأما إذا سكن ما قبل الهاء فإنهم يختارون حذف الواو من الهاء ، فيقولون : دعه يذهب ومنه وعنه ، ولا يكادون يقولون : منهو ولا عنهو ، فيصلون بواو إذا سكن ما قبلها»^(٢) .

ويقول ابن جنى في باب : الفصح في كلامه لغتان فصاعدا : «وقال :

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو ومطوأي مشتاقان له أرقان

(١) انظر : الدفاع الرابع عشر من المبحث الثاني .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

فهاتان لغتان : أعنى إثبات الواو في «أخيلهو» وتسكين الهاء في قوله : «له» لأن أبا الحسن زعم أنها لأزد السراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان ، وليس إسكان الهاء في «له» عن حذف لحق بالصنعة الكلمة ، لكن ذاك لغة ، ومثله ما رويناه عن قطرب :

واشرب الماء ما بي نحو هو عطش إلا لأن عيونه سيل واديه

فقال : «نحو هو» بالواو ، وقال : «عيونه» ساكن الهاء»^(١) .

ملاحظات :

يلاحظ عند الأزهري عدة أمور : -

الأمر الأول : توهيم الجزم عن العرب ، حيث قال : «ويروى عن العرب الجزم المحض في أمثال هذه الهاءات فهو وهم ؛ لأن العربي يختلس الحركات اختلاسا خفيا إذا سمعه الحضري ظنه جزما ، وذلك الظن منه وهم» وتقرير العلماء ، وإثباته لغة معزوة لبني عقيل وكلاب^(٢) وأزد السراة والقراءات الواردة وكثرة الشعر واعتراف الأزهري - نفسه - بأنه لهجة ، ويا ليتته اتخذ له سبيلا - يرد ذلك الوهم ، ويدفع ذاك الطعن .

الأمر الثاني : الاختصار على اللهجات في قبول الرواية : يشم من قول الأزهري : «ولا أنكر أن يكون لغة ، فإن بعض القراء قرأوا بها إلا وقد حفظوها عن العرب» دور اللهجات في قبول القراءة ، ولكن هذا جناح يضم إليه الجناح الآخر ألا وهو صحة النقل والأثر .

الثالثة : الطعن في قراءة الجزم : ذكر الأزهري عدم جودة قراءة الجزم ، فقال في «أرجه» : بلا همز وبسكون الهاء ، وهي قراءة حمزة وحفص والأعمش عن أبي بكر ورواية خلف وأبو هشام عن يحيى عن أبي بكر : «وأبعدها عند النحويين تسكين

(١) الخصائص ١ / ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٢) البحر ٢ / ٤٩٩ والإتحاف ١ / ١٥٣ .

الهاء بلا همز ؛ لأنها ليست بموضع الجزم ، وهي ضعيفة عند جميعهم» وقال في موضع : «فألقه» بعدما روى الجزم عن أبي عمرو وحفص : «وجه القراءة فيما اجتمع عليه النحويين » فألقهني إليهم» بالياء ... وأما جزم الهاء فليس بجيد عندهم» ولم يعلق أبو منصور على «يرضه» ولا على «يره» بالزلزلة ، وسبق أنه وهم الجزم عن العرب ، وما رددنا به في النقطة الثانية كافٍ - إن شاء الله .

وأما وصف قراءة ابن عامر «أرجئه» بالهمز والكسر بعدم الجودة فقد رددنا على ذلك بالأدلة والبرهان في موضعه^(١).

(١) انظر النقد الخامس من نقود الأزهري لابن عامر .

النقد الرابع
عاصم وحمزة



وزن «فُعِيل» بين الإنكار والإثبات

عند قول الله تعالى : ﴿كَانَهَا كُوكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] عرض الأزهري القراءات في «دري» ومن بينها قراءة عاصم في رواية أبي بكر وحمة : «دُرِّيء» بضم الدال وتشديد الراء مكسورة وياء مد مع الهمز^(١).

موقف الأزهري :

يحكي الأزهري عدم معرفة أهل اللغة بها وإنكارهم إياها ، فيقول : «وأما قراءة من قرأ : «دُرِّيء» بضم الدال مع الهمز ، فإن أهل اللغة لا يعرفونه ، وأنكروا القراءة به ، وقالوا : ليس في كلام العرب اسم على «فُعِيل»^(٢).

التعليق والمناقشة :

ما حكاه الأزهري عن أهل اللغة صحيح ، فقد ذهب إلى ذلك الفراء ، حيث قال : «ولا تعرف جهة ضم أوله وهمزه ، لا يكون في الكلام «فُعِيل» إلا عجمياً»^(٣) والزجاج حيث قال : «ولا يجوز أن يضم الدال ويهمز ؛ لأنه ليس في الكلام فعيل»^(٤) ويقول النحاس : «فأما قراءة حمزة فأهل اللغة - جميعا - إلا أقلهم ، يقولون : هي لحن ، ولا يجوز ؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم على فعيل»^(٥) والأزهري سلك مسلك هؤلاء الذين أنكروا القراءة بهذا الوجه ، وظهر ذلك من أمرين :

(١) معاني القراءات ٢ / ٢٠٨ .

(٢) السابق

(٣) معاني القرآن ٢ / ٢٥٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٤٤ .

(٥) إعراب القرآن ٢ / ١٣٨ .

الأول : محاولته إيجاد روايات أخرى عن عاصم في غير رواية أبي بكر ، حيث قال : «واختلف عن عاصم فيه ، ورُوي عن الكسائي عن المفضل الضبي عن عاصم أنه قرأ : «دريء» بكسر الدال مثل قراءة أبي عمرو وروى حفص عنه : «دُري» بلا همز»^(١) .

* يذكر الأزهري هذا النص بعد ذكره رواية الضم مع الهمز في رواية أبي بكر ؛ كأنه يريد إيجاد بدائل أخرى لرواية أبي بكر ، وإذا كانت رواية حفص عنه بالضم بلا همز مقبولة ؛ لأنه أحد راوييه ، فإننا نتعجب من رواية المفضل الضبي عنه بالكسر مع أنه ليس من رواته !!!

الثاني : حكايته الإنكار وعدم رده عليه ، إذا كان في المعاني قد ذكر رواية ليست عن أحد الراويين ، فإنه في التهذيب حكى الإنكار - أيضا - فقال : «عن عاصم أنه قرأ : «دُريء» بضم الدال والهمزة ، وأنكره النحويون أجمعون»^(٢) فالعجب - هنا - من وجهتين :

١ - عدم ذكره حمزة مع عاصم .

٢ - عدم رده الإنكار ، وعدم دفاعه عن القراءة .

* وفي هذين الأمرين دلالة قوية على موقف الأزهري من قراءة الضم والهمز .

* ويرد على أهل اللغة والنحاة والأزهري بما يلي :

أولا : روايتها عن غير عاصم وحمزة : رويت عن المطوعي^(٣) والأعمش ، حيث قال الفراء : «وذكر عن الأعمش أنه قرأ : «دريء» و«دري» بهمز و غير همز ، روى عنه - جميعا»^(٤) ونسبتها للأعمش يرد بها على الأزهري الذي أثبت له وجهاً واحداً

(١) معاني القراءات ٢ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) التهذيب ١٤ / ١٥٨ .

(٣) الإتحاف ٢ / ٢٩٨ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٢٥٢ .

في قوله : « وقال نصير : سألت الكسائي : أكان الأعمش يقرأ بهذا ؟ فقال : أخبرني زائدة عن الأعمش أنه « دري » بغير همز مثل قراءة ابن كثير » ^(١) ونسبتها إلى المطوعي والأعمش يقوي القراءة ، وإن كانت روايتها عن عاصم وحمزة تكفي لقبولها والقراءة بها .

ثانيا : ورود السماع بمثلها عن العرب : حكى مكى : « ومثله في الصفات العلية والسرية ، ومثله في الأسماء المرية » ^(٢) ويقول أبو حيان : « وسرية إذا قيل : إنها مشتقة من السرور ، وأبدل من أحد المضعفات الياء ، فأدغمت فيها ياء فعيل ، وسمع - أيضا - مريخ للذي في داخل الفرن اليبس بضم الميم وكسرها » ^(٣) وسماع هذا الوزن في هذه الألفاظ دعا الشيخ « شاكر إلى الإقرار بسماعه ، فقال : « فالوزن مسموع وإن كان نادرا » ^(٤) وندرة الوزن لا تمنع من وجوده ، ولا تدفع إلى إنكاره .

ثالثا : أصالة المقيس عليه : انقسم العلماء إزاء عربية « مريق » وعدمه إلى فريقين ، يقول الأزهرى : « والمريق : شجر العصفور ، وبعضهم يقول : هي عربية محضة ، وبعض يقول : ليست بعربية » ^(٥) .

ونحن مع عربيتها ؛ وذلك للأسباب التالية :

السبب الأول : أصالة وتمكن تركيب « مرق » في العربية ، يقول ابن فارس : « الميم والراء والقاف أصل صحيح يدل على خروج شيء من شيء ، منه المرق ؛ لأنه شيء

(١) معاني القراءات ٢ / ٢٠٩ .

(٢) الكشف ٢ / ١٣٨ .

(٣) البحر ٦ / ٤٥٦ .

(٤) هامش المعرب من الكلام الأجنبي على حروف المعجم للجواليقي ٣١٥ تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦١ هـ .

(٥) التهذيب ٩ / ١٤٤ ، ١٤٥ .

يمرق من اللحم ، وأمرت القدر ، ومرقتها ، والمروق : الخروج من الشيء ، ومرق السهم من الرمية : نفذ ...»^(١) .

السبب الثاني : خضوعها للاشتقاق ، قال الأزهري : «أنشد الباهلي :

يا ليتني لك مئزر متمرق بالزعفران لبسته أياما

وقال المازني : متمرق : مصبوغ بالزعفران ، ومتمرق : مصبوغ بالمريق ، وهو العصفر»^(٢) حيث اشتق متمرق من مريق ، والأعجمي لا يشتق منه كما قرر ذلك الجواليقي : «أن يحترس المشتق فلا يجعل شيئا من لغة العرب لشيء من لغة العجم ، يقول أبو بكر بن السراج في رسالته في الاشتقاق : ... مما ينبغي أن يحذر منه كل الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء من لغة العجم ، فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت»^(٣) .

السبب الثالث : ورد في «مريق» الضم والكسر في أوله يقول الفيروز أبادي : «وكوكب دريء كسكين ، ويضم ، وليس فاعيل سواء ومريق»^(٤) وكما سبق عن أبي حيان أن في «مريخ» المسموع الضم والكسر .

* فلهذه الأسباب نميل إلى عربية «مريق» كما قالها - سيويه حكاه أبو الخطاب عن العرب^(٥) وعربية المقيس عليه دلالة على قوة المقيس .

رابعا : إرجاع بعض القراءات غير المهموزة إلى المهموزة : وجه مكى قراءة نافع وابن كثير وحفص وابن عامر «دُرِّي» بضم الدال وتشديد الياء بأن يكون أصله

(١) المقياس ٣١٣/٥ .

(٢) التهذيب ١٩ - ١٤ .

(٣) المغرب ٤ ، ٥ وينظر المزهري ١/٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٤) القاموس ١/١٤ .

(٥) هامش المغرب ٣١٥ .

الهمز، يقول : « ويجوز أن يكون أصله الهمز ، فيكون «فعيلا» من الدرء، وهو الدفع، لكن خففت الهمزة، وأبدل منها ياء ؛ لأن قبلها زائدة للمد، كياء خطيئة، فوقع الإدغام ؛ لاجتماع ياءين، الأولى ساكنة»^(١).

وهذا أحد وجهين فسر بها هذه القراءة، والوجه الآخر أنها على النسب .

خامسا : بتوجيه بعض العلماء لها : ذكر ابن خالويه أن للقراءة عند أبي عبيد وجهها، وعلل لذلك، فقال : «أن يكون «دري» بفتح الدال، كأنه فُعِّل منه»^(٢) ويؤكد النحاس انتصار أبي عبيد للقراءة، فيقول : «واعترض أبو عبيد في هذا فاحتج لحمزة، فقال : ليس هو فُعِّل، وإنما هو فُعول مثل سبوح، أبدل من الواو ياء، كما قالوا : عتي»^(٣) ويحمد لأبي عبيد انتصاره للقراءة، لكن لسنا معه فيما ذهب إليه من وجه ؛ لوجود وزن «فعليل» بالضم في العربية .

تعقيب : قراءة عاصم وحمزة «دريء» بالضم والهمز متواترة، يقرأ بها، ووجوهها في العربية متمكنة، فلا داعي لإنكارها، ولا سبيل إلى قيدها بقيد، توفر القيد قبلت، وإلا فلا، يقول الطبري : «وأما الذين قرأوا بضم داله وهمزه، فإن كانوا أرادوا به دروء مثل سبوح وقدوس من درات، ثم استثقلوا كثرة الضمات فيه، فصرفوا بعضها إلى الكسرة، فقالوا : «دريء» كما قيل : «وقد بلغت عتيا» وهو فعول من عتوت عتوا، ثم حولت بعض ضماتها إلى الكسر، فقيل : عتيا، فهو مذهب وإلا فلا أعرف لصحة قراءتهم ذلك كذلك وجهها»^(٤) وقد ذكرها ابن مجاهد ولم يصدر ضدها حكما^(٥).

(١) الكشف ١٣٧/٢، ١٣٨ .

(٢) إعراب القراءات السبع ١٠٨/٢ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٣٧/٣ .

(٤) جامع البيان ١٠٩/٩، ١٠٩ .

(٥) كتاب السبعة ٤٥٦ .